تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي

أعمال المائدة المستديرة التي نظمت بطرابلس بتاريخ 2006/6/25 مسيحي

تحرير

د. البشير علي الكوت



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

تسوية النزاعات في افريقيا
ومساهمة القائد معمر القذافي



تسوية النزاعات في افريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي

أعمال المائدة المستديرة التي نظمت بطرابلس
بتاريخ 2006/6/25 مسيحي

تحرير:

د. البشير علي الكوت

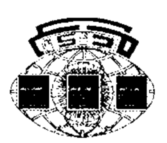
مدير المائدة:

د. يوسف الصواني

المشاركون:

أ.د. حمدي عبد الرحمن حسن　　　　د. البشير علي الكوت

أ. فرج بن لامة



المركز العالمي لدراسات وأبحاث
الكتاب الأخضر

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

الطبعة الأولى 2008 م

رقم الإيداع: **2007/454**

ردمك: ISBN 978-9959-26-241-7



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

www.greenbookresearch.com

هاتف: 12/3403611 - 21 - 218

بريد الكتروني: info@greenbookresearch.com

تسوية النزاعات في أفريقيا ومساهمته معمر القذافي

تقديم

يسر المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر أن يتقدم إلى القارئ الكريم بهذا الكتاب، الذي يمثل إضافة مهمة في أحد المواضيع العديدة التي تناولتها سلسلة إصدارته، وهذا الكتاب هو عبارة عن أعمال المائدة المستديرة التي نظمها المركز بمقره بمدينة طرابلس يوم الأحد 25/ 6/ 2006، بعنوان تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي بالخصوص، وقد شارك في

هذه المائدة مجموعة من الأساتذة المختصين وبعض الممارسين والمهتمين، وقد كان لي شرف المشاركة ببحث في هذه المائدة وكذلك بتحرير أعمالها.

لا يخفى على القارئ الكريم الأهمية التي أصبحت تحظى بها دراسة النزاعات الدولية وتسويتها، لما تشكله هذه النزاعات من هم يؤرق السياسيين والباحثين، وهم تعاني من ويلاته معظم شعوب العالم وخاصة في قارتنا الإفريقية، فالنزاعات والحروب عادة ما يكون وقودها الآلاف والملايين من المتحاربين والأبرياء كما أنها تلتهم الموارد لصالح المجهود الحربي، ويكون من نتائجها إهمال وتدمير التنمية والبنية التحتية.

لذا حظي موضوع تسوية النزاعات بأهمية كبيرة وذلك من أجل منع وتسوية النزاعات والحروب وتحقيق الأمن والسلام وتوجيه الجهود إلى التنمية، والخروج من دائرة التخلف والفقر والمعاناة التي تكابدها الشعوب وخاصة في إفريقيا.

في هذا الكتاب يجد القارئ الكريم جوانب مختلفة تعالج موضوع النزاعات وتسويتها في الأوراق البحثية الرئيسية التي تقدم بها الباحثون، والتي تناولت الجانب الفلسفي للسلام في النظرية العالمية الثالثة، وفي جانب آخر تم تناول محاولة إيجاد نموذج معرفي جديد في تناول الصراعات الإثنية والسياسية في إفريقيا، أما في الجانب الثالث فقد تم تناول تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي بالخصوص، كما احتوى الكتاب على المساهمات التي أبداها باقي المشاركين من خلال النقاش الذي دار في هذه المائدة والذي أثرى الجوانب المختلفة للموضوع.

المحرر

د. البشير علي الكوت

طرابلس 30/ 7/ 2007

كلمة مدير المائدة الدكتور «يوسف الصواني»
في افتتاح المائدة

يسرني أن أرحب بكم في هذا اللقاء الذي تخصصه إدارة الدراسات والبحوث في المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر لمسألة في غاية الأهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالقارة الإفريقية، تلك هي مسألة تسوية المنازعات، والموقع المتميز الذي تحتله مساهمات القائد معمر القذافي في هذا الإطار، وهذه المائدة المستديرة التي تعقد في هذا الصباح جاءت تعبيراً عن الاهتمام المستمر لدى المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بالتأسيس لمنهج ينطلق من الرؤية الجماهيرية للأشياء، تلك الرؤية التي تنطلق من أن القضاء على الصراع والتنازع والنزاع يحتاج إلى معالجة أسبابه والقضاء عليها بالدرجة الأولى، لذلك تنطلق هذه المقاربة من أن العودة إلى القواعد الطبيعية للأشياء هي نقطة البدء في معالجة أي مشكل يواجه المجتمع الإنساني سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

لا شك أن القارة الإفريقية خلال نصف القرن الأخير شهدت العديد من المنازعات والصراعات، هذه المنازعات والصراعات ظلت حديثة التصورات والتحليلات والمقاربات التي لا أريد أن أصفها بأنها غربية فقط، ولكن التي تنطلق من رؤية لا تضع في اعتبارها رؤية التكامل وإنما تركز بالدرجة الأولى على التنازع، وإذا كان لذلك صلة بما تأسس في علم العلاقات الدولية الغربي فإن له صلة أكبر باستراتيجيات الهيمنة والنفوذ والمصالح التي كانت ولا تزال وستظل القارة الإفريقية في قلبها بشكل مستمر، هنا تأتي كما

قلت هذه المائدة وتأتي الرغبة في تأصيل مساهمة معمر القذافي لا على المستوى النظري فقط ـ التي حاولنا أن نشير إلى جوهرها ـ وإنما أيضاً على المستوى السياسي العملي فقد حرصت لدبلوماسية الليبية خلال السنوات الأخيرة على أن تقوم بدور نشط وفعال على مستوى مواجهة بؤر التوتر والأزمات في القارة الإفريقية، ولا شك أن هذا العمل الذي تقوم به الدبلوماسية الليبية في كل مكان ينطلق هو الآخر من فهم لطبيعة هذه الصراعات ولارتباطاتها ليست الإقليمية فقط وإنما العالمية أو الكونية، ولذلك نجد العمل السياسي الليبي نحو معالجة الصراعات والأزمات في القارة الإفريقية ينطلق إلى مستويات أبعد من ذلك بكثير تصب في جوهر عقيدة النظام الدولي السائد أو النظام العالمي المعاصر، وترتبط بأنماط القوة والهيمنة والصراع السائدة فيه، لا أريد أن أطيل عليكم في هذا التقديم وإنما أحببت أن يكون ذلك مدخلاً واستفتاحاً وترحيباً بكم في هذا اللقاء.

نستمع إلى ثلاث ورقات حول تسوية المنازعات ومساهمة معمر القذافي في هذا الشأن:

الورقة الأولى تحاول أن ترسم الإطار النظري أو الفكري أو الفلسفي لمساهمة معمر القذافي نحو تسوية المنازعات بشكل عام، وتتلمس هذه المساهمة التي يقدمها الأخ العزيز «فرج نصر بن لامة» عضو هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدير إدارة الدراسات والبحوث بالمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، تتلمس الجوانب الأخلاقية والقيمية مثلما تتلمس الأبعاد السياسية لمساهمة معمر القذافي كما هي في النظرية العالمية الثالثة، وفي التراكم الفقهي الذي تأسس حول الكتاب الأخضر منذ صدوره منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن.

المساهمة الثانية هي للأستاذ الدكتور «حمدي عبد الرحمن حسن» أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة الذي نرحب به ضيفاً في هذا الصباح، وحمدي عبد الرحمن حسن من علماء السياسة العرب الذين ينطلقون من فهم عميق للجوانب المختلفة للمقاربات الغربية لقضايا المنطقة وللقضايا الإفريقية بشكل خاص، ليس فقط لأن «حمدي عبد الرحمن حسن» أستاذ لعلم السياسة بجامعة القاهرة ومدير لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية بها وإنما لأن الدكتور حمدي اشتغل خلال السنوات الأخيرة من عمله الأكاديمي والبحثي على التأصيل النظري لمقاربة أعتقد أنها تلتقي في كثير من جوانبها مع تلك التي نخصص هذه الجولة لها حول مساهمة معمر القذافي، أي مساهمة النظرية الجماهيرية وهي المساهمة التي تنطلق من إلمام ليس فقط بجوانب الظاهرة وخصوصيات هذه الظاهرة والمسائل المتعلقة بها، وإنما من فهم لما يقف وراء النظرية المعرفية التي تستند إليها النماذج المختلفة التي تقدم في علم السياسة لمقاربة تسوية المنازعات بشكل عام.

الأستاذ «البشير الكوت» عضو بهيئة التدريس بقسم العلوم السياسية ورئيس قسم الدراسات والبحوث بالمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر يتحدث عن النزاعات في إفريقيا وتسويتها وعن مبادرات معمر القذافي لتسوية النزاعات في إفريقيا، وهذا جانب يسعى من خلاله الباحث للتوفيق بين المقاربة النظرية والسياسة العملية إن صح التعبير، وهنا سنستمع من الباحث الكريم لتحليلات لما تعنيه مضامين المبادرات الليبية المختلفة لحل المنازعات في القارة الإفريقية.

في كل الأحوال يسعدني أن أتشرف بإدارة هذه المائدة المستديرة، وأن أتشرف بهذا الحضور المتميز، وهذا الجمع الكريم من الأخوة الذين تعنيهم

هذه المسائل ومن أولئك الذين تهمهم المسائل الإفريقية، وأنا مسرور بوجودي هنا للمرة الثانية.

كلاً من المتحدثين يمكنه أن يتحدث لمدة لا تتجاوز العشرين دقيقة، وسنعمل على إتاحة أكبر قدر ممكن من الوقت للمناقشات، وهذه طبيعة الموائد المستديرة أن الذي يلقي ورقة و يتحدث مهمته الأساسية هي إشارة إلى فكرة أساسية وجوانبها الأساسية بينما يترك الأمر أكثر لإثرائه في المناقشات خاصة وان الحاضرين هنا حول هذه المائدة هم من المهتمين والمختصين أو ربما من الممارسين أيضاً، في كل الأحوال أشكركم مرة أخرى وأدعو الأستاذ فرج بن لامة لأن يقدم عرضاً لموضوعه حول «الأسس الفلسفية للسلام في النظرية العالمية الثالثة» فليتفضل مشكوراً.

الأسس الفلسفية للسلام
في النظرية العالمية الثالثة

أ.فرج بن لامة(*)

تسعى هذه الورقة إلى عرض الأسس الفلسفية للسلام من منظور النظرية العالمية الثالثة.. وتنطلق هذه الورقة من فكرة أساسية مفادها: ـ إن كل أيديولوجيا ينبغي أن تنهض على منظومة فكرية متكاملة تكون منسجمة في مقولاتها ورؤيتها للحياة... وكل أيديولوجيا تدعي أن منظومتها الفكرية هذه كفيلة بوضع أسس لحياة عادلة تخدم عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبما يدعم السلام بين البشر..

هذه المنظومات الفكرية بقدر ما تنطلق في أسسها من الطبيعة البشرية فإنها يجب أن تتصدى لطبيعة علاقات شائكة يمكن أن نلخصها في التالي:

1. علاقة الفرد بالجماعة ومن ثم علاقة الجماعات البشرية ببعضها البعض.
2. شكل وطبيعة الملكية التي من شأنها أن توازن بين مصالح الأفراد من جهة ومصالح المجتمع من جهة أخرى.
3. شكل الدولة المنشود بما يشمله ذلك من تكوين سياسي واجتماعي.

وعلى ضوء ذلك تختلف الأيديولوجيات والفلسفات وتتباين وبقدر معالجتها الجيدة والسليمة لهذه العلاقات والمنطلقات بقدر ما تقترب كثيراً من إرساء حياة عادلة من شأنها تحقيق السلام بين الجماعات البشرية.

(*) عضو هيئة تدريس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة الفاتح ـ طرابلس، ليبيا.

الليبرالية نظرية للصراع:

إن الأيديولوجيات التي تنهض على أن الطبيعة البشرية هي طبيعة صراعية وأن الفرد الإنساني أناني ينزع إلى حب التملك على حساب الجماعة أو المجتمع سوف لن تقودنا إلا إلى مخرجات صراعية بحيث يصبح الصراع هو القاعدة والتعاون والسلام هو الاستثناء وهذا هو شأن الأيديولوجيات الليبرالية التي أفرطت في نظرتها للطبيعة البشرية على أنها صراعية تنسجم مع الفرد الأناني المفرط في أنانيته وحبه لذاته دونما أية اعتبارات اجتماعية أو أخلاقية أخرى... وكيّفت كل العلاقات الإنسانية لخدمة هذه الطبيعة فأصبح الفرد الأناني هو محورها... فمصالحه تتقدم مصالح الجماعة إن لم تصادرها تماماً فالفرد أولاً وأخيراً والملكية الفردية الخاصة هي الملكية الطبيعية التي تنسجم مع طبيعة الفرد ومصالحه والدولة ليست سوى تكوين سياسي لخدمة مصالح هذا الفرد فهي الحامية والراعية لهذه المصالح وهي أشبه بحلبة صراع بين الأفراد الغلبة فيها للأقوى والذي لن يكون سوى الفرد البرجوازي المالك للثروة. فقد عمد منظرو الليبرلية إلى تطوير مفهومهم عن المجتمع من خلال اعتبار أن كل إنسان يمثل نفسه كفرد منفصل عن الآخرين ومصالحه تتعارض معهم. المنافسة والمزاحمة نموذجان يميزان إدارة وعلاقة الإنسان داخل هذا النظام[1].

الدولة البرجوازية بهذا المعنى هي تكوين سياسي والفرد فيها هو مواطن سياسي والتشكيلات الاجتماعية الطبيعية المختلفة من الأسرة إلى القبيلة إلى

---

(1) صلاح علي نيوف، من أجل مفاهيم سياسية جديدة للفكر السياسي العربي (ورقة بحثية) مقدمة إلى المائدة المستديرة ـ جامعة ناصر الأممية، ص 69.

غيرهما يتم تجاوزها إلى قوالب سياسية تغلب الجانب السياسي على الجوانب الاجتماعية فتصبح الأحزاب هي قبائل العصر الحديث في تشكيل اصطناعي يصطدم بالضرورة مع المكونات الطبيعية لطبيعة الإنسان.... والدولة بهذا المعنى أيضاً هي كائن حي يحتاج إلى التمدد وتملك المزيد من الثروات والمجالات الحيوية أسوة بطبيعة الأفراد المكونين لهذا الكيان الاصطناعي وهذا ما يدفع هذه الدول إلى سياسات التوسع والاستعمار.

الحصيلة أن الأيديولوجية الليبرالية البرجوازية خلقت بؤر توتر داخلي أشبه بقنابل موقوتة تنفجر كلما كانت الظروف ملائمة وخلّفت على الصعيد الدولي صراعاً دائماً على مناطق النفوذ حتى بين الدول التي تتبنى هذه الأيديولوجية وفق تحالفات تتغير وتتطور تباعاً للمصالح المتنافرة... فـ (الناظر لليبرالية بشكلها الخارجي كمذهب فلسفي سياسي يراها نظاماً «أليفاً» ولطيفاً بالإنسان الحرية هي أهم ما تفكر به والأولوية دائماً للاستقلال كل شيء عن الآخر. لكن إذا دققنا في جوهرها الاقتصادي نجدها حالة من أكبر حالات الصراع، الكل ضد الكل، «فك مفترس» يطحن دون توقف)[1].

الماركسية استمرار للصراع:

في المقابل وتحت ضغوط الوصول إلى المجتمع الشيوعي المنشود سحقت الماركسية الفرد تحت أقدام الجماعة وتمت التضحية بمصالحه بل بكينونته وشخصيته انسجاماً مع القول القائل إن لا معنى للفرد إلا في إطار جماعة ما لكنها حصرت هذه الجماعة في الطبقة وناقضت نفسها عندما اعتبرت أن حركة

---

(1) صلاح علي نيوف، مرجع سبق ذكره، ص6.

التاريخ كله ليس سوى مظهراً من مظاهر الصراع الطبقي الذي شطرته إلى صراع ثنائي بين الطبقة العمالية أو الطبقة البروليتاريا من جهة والطبقة البرجوازية من جهة أخرى من منطلق المفهوم الاقتصادي للطبقة الذي تنهض عليه حركة التاريخ في الرؤية الماركسية..

وفق هذا الطرح صادرت الماركسية الملكية الفردية الخاصة وأدخلتها في دائرة الانحراف الخطير عن الطبيعة البشرية واستبدلت ذلك بملكية المجتمع، وهو تعبير مجازي يعكس في الحقيقة مفهوم برجوازية الدولة أيضاً ككيان سياسي طبقي أشبه بحلبة صرع بين الطبقات التي تشكل الأساس المادي للدولة، وفق تشكيلات البني التحتية والفوقية في المفهوم الماركسي..

الأخطر أن الماركسية التي صهرت الأفراد وسحقت هويتهم في إطار طبقي اصطناعي مادي عمدت إلى طمس انتمائهم الاجتماعية، وقفزت فوق العامل الاجتماعي القومي والديني وتجاهلته وأهملته، واستبدلت الروابط الاجتماعية الطبيعية بروابط طبقية اقتصادية مادية مصطنعة.

إن الافتراضات التي انطلقت منها النظريات الغربية «الليبرالية ـ الماركسية» على حد سواء في تشخيص عوامل الصراع وحسمه أدت إلى نتائج عكسية.. إذ أن المقدمات تقود إلى النتائج.. فالشطط في تصوير الطبيعة البشرية بأنها أنانية وشريرة وفق التصور الليبرالي لن يفضي إلا إلى استمرارية الصراع.. وهكذا لن تصل الليبرالية إلا إلى تصور مجتمع يتسم بالصراع ويفتقد إلى عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي يكون على حساب الأمن والسلام.

كما أن المبالغة في تصوير الطبيعة البشرية ـ عند الماركسية ـ بأنها خيرة إلى الدرجة التي تلغي هوية الفرد و الأفراد وتنزع الذات عنهم قد جعلت من

هؤلاء مجرد أرقام أو تروس في الآلة الماركسية أو بتعبير أدق في «ماكينة» الدولة الماركسية (الرأسمالية)..

إن الأفراد في التصور الماركسي يتحولون إلى مسخ لا يمكن النظر إليهم إلا بمنظور «جمعي» وفي إطار طبقي وهوية الفرد تتحدد بطبقته لا بذاته.

وفي سبيل الوصول إلى «النموذج الشيوعي» اللا طبقي المنشود تؤجج الماركسية الصراع الطبقي حيث «تشكل ظاهرة الصراع الطبقي ركيزة أساسية في الفكر الماركسي» وهذا ما يؤكد عليه ماركس وزميله إنجلز في البيان الشيوعي «إن تاريخ كل مجتمع بشري إلى يومنا هذا هو تاريخ الصراع بين الطبقات»، وهنا فإن الماركسية لا ترى وسيلة في حسم هذا الصراع وصولاً إلى النموذج الشيوعي المنشود إلا بعملية الصراع نفسه.. وإدارة الصراع على أرض الواقع كما في المختبر السوفييتي، كانت كارثية مثلما كانت كذلك على المستوى الدولي حيث اعتبرت الصراع العالمي كله محصلة لصراع الطبقات البروليتارية في مواجهة الطبقات البرجوازية منادية بالأممية ورافعة شعار «يا عمال العالم اتحدوا».. وعلى صعيد الممارسة السياسية وطيلة حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي سابقاً والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة كان الصراع على مناطق النفوذ وإشعال فتيل الحروب الإقليمية والنزاعات الدولية تتم في سياق الصراع الطبقي الذي كانت الأنظمة الماركسية تمهيداً لبناء المجتمع الشيوعي المنشود.. ولكن حقيقة الأمور جرت على غير ما تشتهي السفن الماركسية... ولا البوارج الغربية، فلا السلام عم العالم ولا الصراعات انتهت بل زادت اشتعالاً حتى بعيد نهاية الإمبراطورية السوفياتية التي تصدعت تحت وطأة العامل الاجتماعي وتناثرت إلى دويلات مستقلة.

إنه وعلى الرغم من الاختلاف الرأسمالي ـ الماركسي في تصوير الطبيعة البشرية إلا أن كليهما تفضيان إلى الصراع، فالرأسمالية هي نظرية للصراع وكذا الماركسية مما يعني تطابق الوجه الماركسي والرأسمالي جوهرياً رغم كل الاختلافات الظاهرية والشكلية،وإذا كان الصراع بعداً ومحوراً أساسياً في الفكر الليبرالي والماركسي على حد سواء فإن كليهما لا يخدم عملية السلام ولن يقود إلى ذلك.

إن حلم السلام حلم قديم راود الإنسان منذ أن وجد على وجه الأرض، وهو حلم تطلع إليه الفلاسفة والمفكرون، والأفكار والمشاريع في هذا الشأن عديدة ومتعددة لا يتسع الوقت لحصرها وعرضها، لكن يكفي أن نشير هنا إلى «مشروع للسلام الدائم» الذي طرحه الفيلسوف الألماني «إيمانويل كانط» ونشره في كتيب مشهور عام 1495 مسيحي «أعلن فيه أن إنشاء حلف بين الشعوب هو السبيل الوحيد للقضاء على شرور الحرب وويلاتها»[1]، قد نص هذا المشروع على ست مواد أولية تبين «الشروط السلبية» للسلم، إضافة إلى ثلاثة شروط ايجابية للسلم، لكن مسألة تحقيق عملية السلام لا تتحقق بهذا التحديد النظري بل يجب أن تتحقق على أرض الواقع وأن تصمد، بل أن من أهم الانتقادات التي وجهت إلى فلسفة كانط ومشروعه الدائم للسلام تقول أن فكرة الحلف السلمي هي من قبيل اضغات الإحلام أو باطل الأوهام علاوة على أن كانط في كتابه (نقد مملكة الحكم) الذي نشره قبل مشروع الدائم للسلام بخمس سنوات (1790 مسيحي) مجد الحرب، بـ «اعتبارها قوة هائلة

(1) إيمانويل كانط، مشروع للسلام الدائم، ترجمة عثمان أمين (القاهرة: ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000 م)، ص 10.

من قوي الطبيعة، جمالاً وروعة، في حين أن سلماً طويلة الأمد قد تولد مع روح التكسب والتجارة نوعاً من الأنانية العامة والغليظة»[2].

إن هذا المقدمة تبدو هامة وضرورية ونحن نسعى إلى تلمس الأسس الفلسفية للسلام في النظرية العالمية الثالثة وتبقي هذه الورقة محاولة للاقتراب من ذلك يمكن الإضافة إليها وإثراء النقاش حولها خاصة وأن ثمة تساؤلات عديدة يمكن أن تثار في هذا الصدد..

النظرية العالمية الثالثة وإنهاء الصراع:

إن بعض الذين يقرؤون النظرية العالمية الثالثة قراءة انتقائية، تعتمد على انتزاع النصوص من سياقها أو بترها وانتزاعها من إطارها العام ودون تمعن يخطئون دون شك حين يذهبون إلى أن النظرية العالمية الثالثة نظرية تبدأ بتأكيد الصراع واستمراريته، وإنها نظرية للصراع استناداً إلى أن الفصل الأول من الكتاب الأخضر ـ الذي يحتوي النظرية العالمية الثالثة ـ يبدأ بالقول «أداة الحكم هي المشكلة السياسية هي التي تواجه الجماعات البشرية» الأسرة يعود النزاع فيها أغلب الأحيان إلى هذه المشكلة «أصبحت هذه المشكلة خطيرة جداً بعد أن تكونت المجتمعات الحديثة»[1].

إن هذا الزعم لا يصمد، إذ أن المتمعن والقارئ الواعي لجوانب النظرية العالمية الثالثة ـ كما جاءت في الكتاب الأخضر ـ سيصل إلى نتيجة مفادها أنها نظرية لحسم الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقضاء عليه وفق تشخيص وتحليل علمي ومنطقي لعوامل هذا الصراع وفواعله وأسبابه

---

(1) المرجع السابق، ص 10.

(2) الكتاب الأخضر، ص 5.

ومسبباته وهي نظرية تنتقد الصراع وترى فيه انحرافاً عن القواعد الطبيعية والتي تعتمدها النظرية العالمية الثالثة مقياساً ومرجعية «أن القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الإنسانية»[2].

وتؤكد على أن الإنسان واحد في الخلقة والطبيعة.. وهي طبيعة متوازنة تنزع إلى الخير، وتنشد الاستقرار والسلام وتنبذ الصراع والعنف..

إن الطبيعة البشرية وفقاً لذلك هي طبيعة خيرة وأن الشر ليس أمراً طبيعياً في الإنسان، بل أن الطبيعة البشرية تنهض على نظرة متوازنة للأشياء والعلاقات، فلا تغلب مصلحة إنسان ضد مصلحة إنسان آخر.. وهذه الطبيعة المتوازنة هي التي تؤسس لعلاقة الفرد بالجماعة (فالجماعة لا تقوم بدون الفرد ولا الفرد بدون جماعة)[3]، وبمعنى آخر «أن الفرد لا يمكن أن يذوب في الجماعة ولا أن ينفصل عنها، ووجوده في الجماعة لا يمكن أن يتم إلا على هيئة صيرورة دائمة ووجود مستمر لا ينتهي وعليه أن يحافظ على هذا التوازن باستمرار»[1].

إن النظرية العالمية الثالثة لا تسحق ذاتية الفرد في إطار الجماعة ولا تغلب الفردانية على حساب الجماعة. بل أن العلاقة بين الفرد والجماعة هي علاقة اجتماعية في إطار من التوازن الذي ينسجم والعلاقات الطبيعية، وعلى خلفية هذه العلاقة بين الفرد والجماعة وانسجاماً معها بوصفها تجسيداً للعلاقات والقواعد الطبيعية أنتجت النظرية العالمية الثالثة اشتراكية جماهيرية تحدد شكل وطبيعة، الملكية التي من شأنها أن توازن بين مصالح الأفراد من جهة ومصالح

---

(1) الكتاب الأخضر، ص 81.

(2) رجب أبو دبوس، نحو تفسير اجتماعي للتاريخ، (طرابلس:-المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) 1425، ص 183.

(3) المرجع السابق، ص 200.

المجتمع من جهة أخرى دون استغلال أو احتكار، فثروة المجتمع ملكاً لكل أفراده وان شكل ونمط هذه الملكية يكون «ملكية خاصة لإشباع الحاجات دون استخدام الغير، وملكية اشتراكية، المنتجون فيها شركاء في إنتاجهم تحل محل الملكية الخاصة التي تقوم على إنتاج الأجراء دون حق لهم في الإنتاج الذي ينتجون فيها»[1].

هذا النمط من الملكية يتجاوز ما طرحته «النظريات التاريخية السابقة التي عالجت المشكل الاقتصادي من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الإنتاج فقط، ومن زاوية الأجور مقابل الإنتاج فقط، ولم تحل المشكلة الحقيقية وهي مشكلة الإنتاج نفسه»[2] وتأسيساً على ذلك فإن النظرية العالمية الثالثة وفي سبيل القضاء على مظاهر وأسباب الصراع التي تتأتى بفعل العامل الاقتصادي، تحدد طبيعة النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد بأنه نشاط إنتاجي تتمثل أهدافه في:

1. إشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان.
2. إشباع هذه الحاجات ينبغي أن يتم دون استغلال أو استعباد.
3. تحرير الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها (في الحاجة تكمن الحرية) والاستغلال سببه الحاجة.

وعلى هذا «فالإنسان في المجتمع الجديد، إما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية، وأما أن يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكاً في إنتاجها، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع، ويضمن له المجتمع حاجاته المادية»[3].

---

(1) (الكتاب الأخضر، ص 104).

(2) (الكتاب الأخضر، ص 85).

(3) (الكتاب الأخضر، ص 93).

وهذه الأهداف والأسس تنسجم تماماً مع القواعد الطبيعية التي تناقض كل علاقة من شأنها أن تؤدي إلى استغلال إنسان لإنسان آخر ذلك أن «استحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة، فهي ظاهرة الخروج على القاعدة الطبيعية وبداية فساد وانحراف حياة الجماعات البشرية، وهي بداية ظهور مجتمع الاستغلال»[1].

هذا أحد مسببات الصراع والنزاع داخل المجتمعات والتي لا تنتهي إلا بالعودة إلى القواعد الطبيعية المقياس والمرجع كما تطرحها النظرية العالمية الثالثة.. إن الكتاب الأخضر لا يطرح مسألة الدولة وشكلها وعواملها في الجانب السياسي، بل أن الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة قد أفرد مساحة هامة لتناول هذا الموضوع مؤكداً على أن «الإنسانية لا تعرف ما يسمى بالدولة، الدولة نظام سياسي واقتصادي اصطناعي وأحياناً عسكري لا علاقة للإنسانية به.. ولا دخل لها فيه»[2] ويطرح الكتاب الأخضر هنا سؤالاً هاماً: لماذا شهدت خريطة الأرض دولاً عظمى ثم اختفت، وظهرت على خريطتها دول أخرى والعكس؟ هل السبب سياسي ولا علاقة له بالركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة، أم السبب اجتماعي ويخص هذا الفصل من الكتاب الأخضر؟[3]... الكتاب الأخضر يقر بأن الدولة هي تكوين سياسي.. هذا التكوين السياسي قد يكون منطبقاً على التكوين الاجتماعي وقد لا يكون كذلك.. وهذا هو السبب في تغير خارطة العالم من عصر إلى آخر.. فالدولة كتكوين سياسي عند انطباقه على الأمة الواحدة يدوم ولا يتغير والعكس «والدولة القومية، ظاهرة طبيعية، تقوم على أساس الحركة

---

(1) (الكتاب الأخضر، ص 81 – 82).

(2) (الكتاب الأخضر، ص 49).

(3) (الكتاب الأخضر، ص 142).

الحقيقية لتاريخ الشعوب الإنسانية وكنتيجة لتطور الجماعات البشرية تلبية لحاجات اجتماعية وطبيعية»[1].

وعلى هذا الأساس فإن الكتاب الأخضر ينظر إلى «الدولة ليس تكويناً اجتماعياً فقط كالأسرة والقبيلة والأمة، فالدولة كيان سياسي تخلقه عدة عوامل أبسطها وأولها القومية، فالدولة القومية هي الشكل السياسي الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعي الطبيعي»[2].

إن شكل الدولة الأمثل والذي تنشده النظرية العالمية الثالثة هي الدولة التي يتطابق فيها التكوين السياسي مع التكوين الاجتماعي الطبيعي... الشكل هو الذي يدوم ويحقق عوامل الاستقرار وتنتفي فيه أسباب الصراع.. وهنا نلاحظ أن الكتاب الأخضر يضع العامل الاجتماعي كأساس هام في تكوين الدولة ككيان سياسي... وهو ما تجاهلته الليبرالية عندما استعاضت عن الروابط الاجتماعية (الأسرة، القبيلة، العائلة) بروابط سياسية مصطنعة (الأحزاب والتنظيمات السياسية) وكذا فعلت الماركسية عندما أغفلت تماماً أهمية العامل الاجتماعي في استقرار المجتمعات والدول وركزت على أهمية العامل الاقتصادي كأساس ومحرك للتاريخ بل أن الكتاب الأخضر يحذر من «أن تجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية، وبناء نظام سياسي متعارض مع الوضع الاجتماعي هو بناء مؤقت سيتهدم بحركة العامل الاجتماعي لتلك الجماعات، أي الحركة القومية لكل أمة»[3].

---

(1) د. سليمان الغويل، الدولة القومية دراسة تحليلية في ضوء النظرية العالمية الثالثة، (طرابلس: ـ المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ط(1)1987م)، ص 47.

(2) (الكتاب الأخضر، ص 144).

(3) (الكتاب الأخضر، ص 147).

وثمة ملاحظة ينبغي التوقف عندها هنا والانتباه إليها وهي أن الكتاب الأخضر في تحليله للعوامل المحركة للتاريخ يفتتح الفصل الثالث بمقولته الشهيرة «إن المحرك للتاريخ الإنساني هو العامل الاجتماعي».. وهذا قد يوحي بأن الكتاب الأخضر يعتبر هذا العامل هو الوحيد الذي يدفع حركة التاريخ.. لكن «من الخطأ رد حركة التاريخ في النظرية العالمية الثالثة إلى عامل وحيد هو العامل الاجتماعي»[1] إذ أن الكتاب الأخضر يقر بدور عوامل أخرى مثل العامل السياسي (أو الصراع على السلطة) بقوله «إن كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة»[2].

وهنا يقر الكتاب الأخضر صراحة «بخطورة العامل السياسي (الصراع على السلطة) كأحد الأسباب المحركة للتاريخ، فلا شك أن جزءاً غير قليل من التاريخ البشري هو نتيجة لفعل العامل السياسي كمحرك للتاريخ»[3].

كما أن الكتاب الأخضر لا يغفل دور العامل الاقتصادي كأحد العوامل المحركة للتاريخ.. وربما القارئ للفصل الثاني من هذا الكتاب، يمكنه تحري ذلك في أكثر من موضع «وقد يكون النص الأكثر وضوحاً هو الربط بين الحاجة والحرية، فالحرية وهي لصانع الأساسي لكثير من الأحداث التاريخية مرهونة بتحرير حاجات الإنسان»[4].

---

(1) د. إبراهيم أبو خزام، العوامل المحركة للتاريخ، (طرابلس: ـ المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط (1) 1985)، ص 41.

(2) (الكتاب الأخضر، ص 7).

(3) د. إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص 42.

(4) مرجع سابق، ص 45.

ورغم أن الكتاب الأخضر يعطي أهمية لدور العوامل السياسية والاقتصادية في إطار حركة التاريخ إلا أنه يعطي أهمية كبرى لدور العامل الاجتماعي الذي سينتصر حتماً في نهاية المطاف... وهذا يعني في لغة الكتاب الأخضر أهمية هذا العامل وبمعنى «إن التاريخ نشأ حين دخل الناس في علاقة اجتماع أي حين الاجتماع قبل أدوات الإنتاج والصراع حولها وقبل النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي.. الخ، بل هذه جميعاً لا قيام لها إلا على اجتماع الناس، فالاجتماع هو الذي أدى إلى ظهور النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي، أنه أساس التراكم الحضاري»[1] وبمعنى آخر فإن «التاريخ يبدأ مع التحول من حالة التفرد إلى حالة الاجتماع، ولهذا يرى الكتاب الأخضر في العامل الاجتماعي أساساً لنشوء التاريخ وحركته»[2].

وهذا يعني أن العامل الاجتماعي يحتوي العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها والتي تشكل أساس العلاقات الاجتماعية، فالكتاب الأخضر باعتباره يقدم حلولاً لمشاكل الإنسان الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لم يغفل أي دور لها.. حيث يطرح في الفصل الأول حل مشكلة الديمقراطية عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، ويضع حلاً للمشكل الاقتصادي والقضاء على الاستغلال وأسباب الصراع بإقامة المجتمع الاشتراكي الجديد كما يوضحه الفصل الثاني من الكتاب

---

(1) رجب أبو دبوس، مرجع سابق، ص 183.

(2) د. نجاح القابسي، التفسير الاجتماعي للتاريخ، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط(1) 1985م)، ص 5.

الأخضر، وبما يرسي علاقات اجتماعية عادلة وسليمة «هذه العلاقات الطبيعية إذا تخلصت من عوامل الصراع السياسي أو الطبقي سوف تفرز شكلها السياسي والاقتصادي، أي قيام سلطة كل الناس، وملكية كل الناس، بشكل متساو».

والنظرية العالمية الثالثة وهي تحرص على تكوين علاقات اجتماعية طبيعية ومجتمعات آمنة ومستقرة بعيدة عن الاصطناع والعسف، فالكتاب الأخضر باعتباره يقدم حلولاً إنسانية تليق بالمجتمع الإنساني، وهو يؤكد على طبيعة التنوع والتعدد في إطار المجتمع الإنساني وبما يحفظ لكل شعب خصوصياته وهويته ويدعم الأمن والسلام العالمي والكتاب الأخضر الذي ينطلق من (أن الإنسان هو الإنسان في كل مكان واحد في الخلقة وواحد في الإحساس) فإنه يرسم معالم واضحة للعلاقات الدولية التي يجب أن تسود بين الشعوب من أجل تحقيق أمنها وسلامها، وهو يؤكد على أن (أمم العالم تكوين اجتماعي علاقته الإنسانية)[1].. وبمعنى آخر «فالعلاقات بين الأمم وفق النظرية العالمية الثالثة هي علاقة إنسانية وليست علاقات دولية ويرى الكتاب الأخضر أن العلاقات الدولية ترجع إلى اختلاف التكوين السياسي عن التكوين الاجتماعي»[2] فالكتاب الأخضر يرتقي بعلاقات الشعوب إلى مستوى العلاقات الإنسانية التي تستهدف مطابقة التكوين السياسي للتكوين

---

(1) الكتاب الأخضر، ص 142.

(2) عبد السلام المزوغي، تطور مفهوم العلاقات الدولية وفقاً لمفهوم الكتاب الأخضر في مشكلات العالم المعاصرة، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط(1) 1985)، ص 44.

الاجتماعي الذي يكفل لكل قوم وحدتهم ويحترم ذاتهم... إن الكتاب الأخضر بذلك «يضع معالم واضحة وعادلة للعلاقات بين الجماعات البشرية تختلف عن العلاقات الدولية الظالمة السائدة في عالم اليوم، فالكتاب الأخضر يستهدف الحل الجذري للعلاقات بين الجماعات البشرية بإرجاع هذه الجماعات إلى روابطها الاجتماعية الطبيعية وليست المصطنعة وعندئذ ينتهي الصراع الذي تنشب من أجله الحروب»[1].

(1) مرجع سابق، ص 46.

مدير المائدة د. يوسف الصواني:

شكراً للأستاذ فرج بن لامة على هذا العرض الشيق وأنقل الحديث إلى الأستاذ الدكتور «حمدي عبد لرحمن حسن» ليحدثنا عن النظرية في المقاربة «تسوية النزاعات الإفريقية»، وكما قلت في التقديم فان المقاربة التي ينطلق منها الدكتور حمدي عبد الرحمن هي بالدرجة الأولى تحليلية نقدية للمقاربات الغربية لمسألة الصراع في القارة الإفريقية، وهي تنطلق من رؤية تكاملية لمسألة الصراعات في القارة الإفريقية. وهي هنا في اعتقادي تشكل عنصراً أساسياً من التصور الذي يقدمه معمر القذافي لحل المنازعات بشكل عام. دكتور «حمدي» تفضل:

الصراعات الإثنية والسياسية في إفريقيا

نحو نموذج معرفي جديد

أ.د. حمدى عبد الرحمن حسن (*)

لقد أضحت الصورة الذهنية والقوالب الجامدة التي كرستها وسائل الإعلام الدولية والمحلية ترادف بين إفريقيا وبين حالة العنف والصراع الداخلي في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الإفريقي بشكل مستمر. واتساقاً مع هذا المنحى في الفهم والتفسير لحقيقة ما يحدث في إفريقيا ظهر نمط جديد من أدب الرحلات ليعكس انطباعات ذاتية لبعض الكتاب والمحللين الغربيين الذين أسهموا بشكل كبير في تأسيس أدبيات المستقبل الإفريقي.

ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ما كتبه روبرت كابلان في الدورية الأمريكية المشهورة «Atlantic Monthly» حول «الفوضى القادمة» في إفريقيا وهي نتاج زيارته لمناطق الصراعات الملتهبة في غرب إفريقيا. فقد وصف إفريقيا بأنها: تطرح نموذجاً للفوضى العارمة؛ حيث تشهد انهياراً لمؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون[1].

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(1) Robert Kaplan, "The Coming Anarchy", the Atlantic Monthly, May 1993, pp110-116.

أعاد كابلن نشر هذه المقالة ضمن عنوان له صدر عام 2001 وحمل نفس الاسم انظر:

Robert D. Kaplan, The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War , New York:Vintage, 2001.

ويبدو أن تصاعد حدة الصراعات والحروب الداخلية التي شهدتها القارة خلال العقد المنصرم أسهمت بدورها في تأكيد نبوءات كابلان ومن يسيرون على دربه في إطار ما يسمى بالنزعة التشاؤمية «Afro Pessimism»[1]، فقد شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية حرباً إقليمية كبرى شاركت فيها عشر دول إفريقية وهو ما دعا البعض إلى وصفها: بأنها الحرب العالمية الإفريقية الأولى. كما شهدت المنطقة من جنوب السنغال وحتى ليبريا حروباً وصراعات أخرى تورطت فيها نحو خمس دول إفريقية أخرى. ولا شك أن هذه الصراعات الإفريقية تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانهيار لمؤسسات الدولة إضافة إلى شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات.

وعلى صعيد آخر فإن بعض الدول الإفريقية الأخرى لا تزال تشهد صراعات إثنية عنيفة مثل: رواندا، وبوروندي، وأوغندة، وتشاد، وجيبوتي، والسودان، أضف إلى ذلك فإن هناك بعض الدول الإفريقية التي تعاني مخاطر عدم الاستقرار السياسي وانهيار الدولة.

---

(1) يطرح أحد الكتاب تفسيراً مهماً لمفهوم النظرة التشاؤمية المرتبطة بإفريقيا حيث يقول: «إن هيمنة هذه النظرة ترمي إلى جعل المأساة الإفريقية واضحة المعالم والخروج بنتيجة مفادها أن إفريقيا ليس لديها القدرة أو الإرادة السياسية الكافية لحل مشكلاتها. وكما يزعم البعض فإن الأزمة الإفريقية قد صنعها الأفارقة؛ لذلك فإن الأمل ضعيف للغاية في الإصلاح... وترغب القوى الاستعمارية السابقة والولايات المتحدة أن تنأى بنفسها عن تلك الأزمة. وهذه هي الطريقة المثلى التي يحاول بها الغرب أن يبرىء ساحته ولا يتحمل تبعات ما جنته يداه؟ بيد أن ذلك لا ينفي مسئولية إفريقيا وقادتها عن تلك المشكلات». انظر:

Ahluwalia, Pal, "Towards (Re)Conciliation: The Postcolonial Economy of Giving" in David Goldberg and Ato Quayson, (eds.), Relocating Postcolonialism, Oxford: Blackwells, 2002.

لعل ذلك كله يطرح على الباحث مجموعة من التساؤلات والإشكاليات اللازمة من أجل محاولة الفهم والتفسير. فهل يمكن تصوير ما يحدث على أنه مجرد ابتلاء ذاتي مرتبط بخصوصية القارة الإفريقية، أم أنه ظاهرة ذات جوانب داخلية وأخرى خارجية معقدة؟ أي أن الأمر والحالة هذه يرتبط بمنهج تفسير ظاهرة الصراعات الإفريقية وأسباب حدوثها.

ومن جهة ثانية: ما هي أنماط هذه الصراعات والحروب الداخلية التي تشهدها الساحة الإفريقية؟؛ إذ تعني الإجابة على مثل هذا التساؤل تحديد العلاقة بين الخاص والعام، وبيان مخاطر التعميم في البحث والحكم على كثير من الظواهر.

وثالثاً: ما هو دور الدولة في الصراعات الإفريقية؟ وما هي السياسات العامة التي يمكن أن تقلل من حدة الصراعات الإثنية في القارة الإفريقية؟ وأخيراً ما العمل، وما هي آفاق المستقبل الإفريقي في الألفية الثالثة؟ وسوف نحاول معالجة هذه التساؤلات في محاور رئيسية أربعة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الصراعات الإثنية والسياسية في إفريقيا ـ محاولة للفهم والتفسير:

إن إفريقيا كما هو معلوم تعد قارة التعدد والتنوع، تنوع لا ينتهي في عالم الأشياء وحقائق الواقع المعاش، يقابله تنوع لا ينتهي في عالم الأفكار والآراء. وقد تختلف نظرة الدولة الإفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وإقراره، أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع، وبسط رؤيتها المركزية.

ولا يخفى أن الواقع الإفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية. فثمة فروق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا جنوب الصحراء. وحتى في إطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية (الناطقة بالإنجليزية) والدول الفرنكفونية (الناطقة بالفرنسية) والدول اللوزفونية (الناطقة بالبرتغالية).

كما تمتلك إفريقيا نحو (٪3) من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة (٪10) من جملة سكان المعمورة. وتوجد بإفريقيا كذلك كافة الأديان السماوية: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية. وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة، أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد أدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة كما هو الحال بالنسبة لأزمة (بيافرا) في نيجيريا عام 1967م والتي استمرت نحو ثلاثين شهراً، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية الأخرى مثل: رواندا، وبوروندي، وأنجولا، وموزمبيق. ولعله من المفيد التعريف بمفهوم الإثنية وارتباطه بالواقع الإفريقي المعاصر قبل تحليل أهم الأسباب المفضية إلى النزاعات والصراعات الإثنية.

ويمكن تعريف الإثنية على أنها جماعة من الناس لديها اعتقاد راسخ بأنها تمتلك هوية مشتركة ومصيراً واحداً استناداً إلى اعتبارات الجذور التاريخية وروابط الدم ووشائج القربى والعادات والمواريث الثقافية المشتركة وربما بالإضافة إلى ذلك التحدث بلغة واحدة. يعني ذلك أن

الجماعة الإثنية هي أقرب إلى الفهم المعاصر لمدرك الأمة «Nation». بيد أنه يبقى مع ذلك، أن الإثنية تدور في فلك الانحياز للأصل والتراث المشترك وذلك بشكل يتجاوز الاعتبارات الجغرافية والإقليمية التي تمثل احد أركان «الأمة»[1].

وعادة ما يستخدم مفهوم «الإثنية» لوصف جماعة من الناس وتمييزها عن جماعة أخرى تقطن في نفس الإقليم. ولعل ذلك يضفي على الإثنية أهمية معتبرة في الدراسات السياسية بوجه عام. أو يمكن من خلال المنظور الإثني فهم العلاقات بين الجماعات الإثنية المختلفة وكذلك التفاعلات بينها وبين التنظيمات الاجتماعية الأعلى مثل الدولة والأمة. ويصدق ذلك القول على الوضعية التي تشهد فيها الدولة أكثر من جماعة أثنية واحدة.

ويكاد الاعتقاد الشائع أن يخلط بين مفهوم «الإثنية» ومفهوم «الأقلية» في إطار مجتمع أوسع. وعلى سبيل المثال فإن جماعات المهاجرين في المملكة المتحدة يطلق عليهم اسم «الأقليات الإثنية». وعلى نفس السياق عادة ما يشار إلى الأقليات في المجتمع الأمريكي من خلال أصولها الثقافية والحضارية، مثل الأفرو أمريكان والأمريكيين من أصول ايرلندية. على أن هذا الاعتقاد والصورة الشائعة قد تضفي المزيد من التعقيد على مفهوم الإثنية. إذ لا يخفى أن الأفراد كافة في أي مجتمع لدى كل منهم انحياز إثنيٌّ معيَّن سواء كان ينتمي إلى الأقلية أو إلى الأغلبية. ففي المجتمع البريطاني هناك تمييز من حيث الانتماء من الإنجليز والاسكتلنديين تماماً مثل التمييز بين البريطانيين ذوي الأصول

---

(1) Joshua Forrest, **Sub nationalism in Africa: Ethnicity, Alliances, and Politics, Boulder, Colorado:** Lynne Rienner Publishers, 2004.

الكاريبية أو الإفريقية أو الآسيوية. يدفع ذلك إلى القول بأن الإثنية شعور بالانتماء يعبر عنه الأفراد سواء كانوا ينتمون إلى مجتمع الأقلية أو مجتمع الأغلبية في الدولة[1].

الإثنية والقبلية:

إن المرء يمكن أن يلاحظ دون أدنى عناء أن الإثنية أو القبلية تطرح مباشرة لتفسير قضايا السياسة والحكم في إفريقيا. فالمتابع لأجهزة الإعلام يشعر دائماً أن أسباب الصراعات والحروب والنزاعات التي تشهدها القارة منذ الاستقلال تعزى إلى المتغر الإثني أو القبلي. فهل يعني ذلك عدم وجود أسباب أخرى تقف وراء هذ العنف؟ لقد ساد الاعتقاد بأن التنافس الإثني الموروث يفضي لا محالة إلى الصراع من وقت لآخر، فإفريقيا وفقاً لهذا الزعم، قد جبلت على الروح القبلية ومن ثم يتوقع أن تتصرف على هذا النحو في سائر حركتها وتفاعلاتها.

ويذهب هؤلاء الذين ينحون هذا المنحى في التفسير إلى القول بأن القبائل الإفريقية هي من ميراث الفهم التقليدي أي قبل الاحتكاك الأوروبي بإفريقيا. وللتدليل على وجهة النظر هذه يؤكد أنصارها على أن الانحيازات والولاءات التاريخية والتي عادة ما يتم التعبير عنها بطرق بدائية مختلفة قد أثرت بشكل ملحوظ على السياسة الإفريقية المعاصرة. والأمل معقود على

---

(1) لمزيد من التفصيلات حول أهم اتجاهات تعريف الإثنية والمفاهيم المرتبطة بها انظر: د. محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002 وانظر أيضاً: هالة جمال ثابت، إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار 1990-2000، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، 2005.

قوى التحديث (للتخلف) عن هذا الموروث الثقافي. يعني ذلك من وجهة نظر هذا المشروع الحداثي الغربي أن الانحيازات والو لاءات ذات الطابع الإرثي سوف تختفي حينما يطور الأفارقة وعياً قومياً مشتركاً ويعملون معاً من أجل التمتع بثمرة الحضارة الغربية المعاصرة.

على أن هذا التفسير القبلي والإثني للسياسة الإفريقية يعده كثير من الدارسين الأفارقة لا قيمة له فضلاً عن أنه معيب سواء من حيث المنطق الذي يقوم عليه أو المنهج الذي يعتد به.

إن على المرء أن يتساءل عن الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى الصراعات القبلية والإثنية في إفريقيا ولماذا يستخدم العنف بدلاً من التفاوض والمساومة في هذه الصراعات؟.

لقد تساءل جيرالد برونييه (Gerald Prunier) عن الأسباب الحقيقية وراء حملات التطهير العرقية والإثنية الجماعية التي شهدتها رواندا عام 1994. فالمرء لا يتصور حقيقة مقتل نحو (800.000) شخص على مدى ثلاثة أشهر فقط في سلسلة من المذابح الجماعية.. فهل كان الأسهل والأقرب إلى التصديق هو إلقاء اللوم على المتغير القبلي والإثني وعدم الخوض في التفاصيل والمتغيرات والعوامل الأخرى والتي قد تفوق الإثنية من حيث الأهمية.

يقول برونييه «إن ما شاهدناه في رواندا هو نتاج تاريخي وليس نكبة ذات طابع بيولوجي أو مجرد اندفاع تلقائي وحشي. فالهوتو والتوتسي لم يخلقهما الله على شاكلة «القطط والكلاب» من حيث العداء الفطري. إنه لم يكتب عليهما قدر أن يفتك كلٌّ منهما بالآخر»[1].

(1) Gérard Prunier ,The Rwanda Crisis: History of a Genocide, Columbia University Press;1995.

وبدون أدنى شك توجد أسباب حقيقية وراء هذه المذابح التي شهدتها رواندا عام 1994. فهذه الأحداث شأنها شأن الصراعات التي شهدتها مناطق أخرى من العالم مثل المذابح التي تعرضت لها بعض الأقليات في ألمانيا النازية أو التي تعرض لها الهنود الحمر على أيدي الجيش الأمريكي. فهذه الأحداث هي نتاج تطور تاريخي معين فضلاً عن أنها ذات دوافع سياسية (آنية). يعني ذلك أن دراسة الصراع في إفريقيا هي تماماً مثل دراسة الصراعات التي تشهدها مناطق أخرى من العالم. فلا يمكن القول بالقبلية وكفى.

ويمكن النيل من التفسير القبلي للسياسة في إفريقيا بكل سهولة ويسر. فالجماعات الإثنية الإفريقية ليست مجرد أشباح من الماضي السحيق أو أنها بقايا مراحل تاريخية سابقة. أنها لا تزال تمثل تنظيمات اجتماعية مهمة في الواقع الإفريقي الراهن نظراً لأنها تستمر في تأدية وظائفها في مجالات عدة ومن ثم فإنها تلبي حاجات سياسية واقتصادية معينه. بل ويذهب البعض إلى القول بأن القبائل الإفريقية هي هياكل وتنظيمات «حديثة» لم تنشأ قبل أواخر القرن التاسع عشر ويرى بعض الدارسين أن قلة من القبائل الإفريقية هي التي يصدق عليها وصف القبلية في مرحلة ما قبل الاستعمار.

فالفهم التقليدي للجماعة الإثنية كان أكثر عمومية واتساعاً من الفهم المعاصر حيث إنه اشتمل على تداخل في الولاءات وتعدد في الانتماءات. لقد كان هناك في المجتمعات الإفريقية التقليدية من جماعات أولية وعشائر ومجتمعات تعتمد على رابطة الدم، لكنها لم تتكامل في شكل قبائل أكثر اتساعاً. وعادة ما كان الولاء يتغير عبر الزمن في هذه المجتمعات وذلك بفعل عوامل الهجرة والاسترقاق والغزو العسكري وحتى الزواج. ولنضرب على ذلك مثلاً مهماً من الخبرة الغانية. فالمواطنون الغانيون الذين ينظرون إلى

أنفسهم على أنهم أحفاد الآكان (Akan) كانوا ينقسمون في الماضي إلى جماعات فرعية هي الأشانتي، والفانتي والبرونج والأكيم، والأنزيما. وعليه فإن صفة الانتماء إلى الآكان لم تكن تعني الكثير بالنسبة لهذه المجتمعات قبل القرن العشرين.

وربما يفسر لنا ذلك رفض بعض الأفارقة استخدام مصطلح القبلية ووضعه بين علامتي تنصيص. فالأكثر دقة هو استخدام لفظ «الجماعة الإثنية». وفي هذا السياق فإن القوالب الجامدة لوصف المجتمعات على أساس مسبق، وليس باعتبارها أبنية اجتماعية يمكن تجنبها وعدم الوقوع في براثن مدلولاتها. فلماذا يطلق على الأفارقة دون سواهم وصف القبلية؟.

و على أية حال فإن الظاهرة القبلية اتخذت ملامحها المتميزة خلال الحقبة الاستعمارية. فقد تم تقسيم شعوب القارة إلى قبائل وذلك لأسباب عدة لعل من أبرزها ما يأتي:

أولاً: متطلبات نظام الإدارة الاستعمارية كانت تقتضي عملية تصنيف للسكان الأفارقة إلى مجموعات قبلية.

ثانياً: أقبل الأفارقة أنفسهم على هذه التقسيمات الإثنية الجديدة حيث وجدوا الانتماء إليها يعود بالفائدة في ظل الحكم الاستعماري الجديد.

لقد تم وضع الجماعات في إطار إقليمي شامل وذلك لتسهيل مهمة إدارتهم سياسياً واقتصادياً. وعليه فقد انشغل رجال الإدارة الاستعمارية بمهام علماء الإنترولوجيا حيث وضعوا المعايير والحدود الخاصة بالتقسيمات الإثنية للجماعات الإفريقية. ومن ثم ألحق جميع الرعايا الأفارقة إلى تجمعات أثنية معينة. وبعد ذلك عين رؤساء لهذه الجماعات وذلك من أجل أن يكونوا همزة الوصل بين الإدارة أو الاستعمار والجماهير الإفريقية.

وعلى سبيل المثال فقد تم تصنيف الفولبي (Foulbe) في شمال الكاميرون على أنهم قبيلة واحدة وفقاً للسلطات الاستعمارية. بيد أن النظرة الفاحصة لواقع هذه «القبيلة» تظهر وجود تناقضات داخلية بينها فهي تشتمل على شعب الكردي (Kirdi)الذي خضع لهيمنة الفولبي قبل مقدم الاستعمار الأوروبي بنحو مائة عام. وعليه فإنه لا تزال توجد ولاءات مستقلة وانحيازات متناقضة بين هذين الشعبين حتى اليوم. فقد اعتنق الفولبي الإسلام في حين بقي الكردي على ممارساتهم الدينية التقليدية. بل الأكثر من ذلك يوجد داخل صفوف الكردي جماعات متمايزة مثل الماندانج (Mundang) والتوبوري (Tupuri) والماسا (Massa) والدور (Duru). وكما بينا آنفاً فإنه لاعتبارات الإدارة الاستعمارية نظر إلى هذه الجماعات على أنها تنتمي إلى قبيلة واحدة هي الفولبي.

ومع ذلك فإن القبلية ليست نتاجاً استعمارياً وحسب وإنما تقبلها معظم الأفارقة للتعبير عن مصالحهم الخاصة ومصالح الجماعات التي ينتمون إليها. وربما يصدق ذلك بشكل أكثر وضوحاً على هؤلاء الزعماء الذين توسطوا العلاقة بين «القبيلة» و «الدولة الاستعمارية». فمثل هؤلاء الأفراد قد استفادوا من كونهم زعماء لجماعات أكبر حجماً بالإضافة إلى حصولهم على فرصة الوصول إلى مؤسسات الدولة. ليس بمستغرب أن يعمل هؤلاء على ترسيخ مفهوم القبلية في الواقع الإفريقي.

وعلى نفس الشاكلة أسهم كثير من الأفراد الذين شاركوا في بناء «القبيلة» في الواقع الإفريقي في الترويج لها وتكوينها. فالانتماء إلى قبيلة كان يعطي الفرد فرصة الحصول على نصيب من الموارد المخصصة لقبيلته من السلطات الاستعمارية. وبالمقابل فإن عدم الانتماء لقبيلة كان يعني الاستبعاد

من التنافس على مغانم الدولة. لقد رغبت الدولة الاستعمارية في التعامل عبر خطوط قبلية، ومن ثم لجأ الأفارقة إلى تأسيس تنظيمات اجتماعية على أسس إقليمية وإثنية. وقد انشغل القادة والأفراد في إيجاد تقاليد ورموز مشتركة تربط بين هذه الجماعات. وفي كثير من الأحيان حرِّف التاريخ من أجل إعطاء هذه القبائل أصولاً تاريخية جيدة.

صفوة القول إذن أنه بينما انشغلت الإدارات الاستعمارية في عملية توصيف الأفارقة عبر خطوط قبلية، فإن الأفارقة أنفسهم انشغلوا في عملية بناء هذه القبائل التي ينتمون إليها. ويعني هذا التحليل أن القبيلة في إفريقيا ليست ظاهرة طبيعية أصيلة وإنما هي أبنية اجتماعية ذات طابع وظيفي. لقد عرف الأفارقة أنفسهم أنهم قبلياً وإثنياً لأن من مصلحتهم فعل ذلك. وكان التلاحم الثقافي سبيلاً مهماً لتحقيق المزايا السياسية والاقتصادية. وربما ذلك هو الذي دفع روبرتس باتس (Roberts Pats) إلى القول بأن «الجماعات الإثنية تمثل الحد الأدنى من التحالف الفائز والذي يستطيع توفير حصة معقولة من غنائم الدولة ولكنه في نفس الوقت من الصغر بمكان بحيث يعظم من النصيب الفردي من هذه الغنائم».

وتخلفت الجماعات الإثنية عن ما يسمى بجماعات المصلحة بمعناها الحديث. إذ يسعى ممثل هذه الجماعات إلى التأثير على الدولة من أجل الحصول على الموارد لمصلحة جماعاتهم. ويعرف الأفراد أنهم بانتمائهم إلى جماعة معينة يدعمونها لأن في ذلك سبيلاً للحصول على المنافع والخدمات الاجتماعية المختلفة مثل شق طرق جديدة، وبناء مستشفيات وحفر آبار... الخ.

وربما يستدعي ذلك ضرورة اعتراف الأفارقة بأن الصراع الإثني ليس صراعاً ثقافياً وإنما هو تنافس من أجل الموارد المحدودة في المجتمع. وربما

انطلق بعض الدارسين من هذا الفهم إلى القول بأن الإثنية تمثل أداة محورية للتعبئة السياسية في المجتمع الإفريقي المعاصر.

وعلى الرغم من تعدد لاتجاهات النظرية في دراسة أسباب الصراعات الإفريقية فإنه يمكن الإشارة إجمالاً إلى المتغيرات الأربعة الأساسية على النحو التالي:

(1) الهوية الإثنية في مواجهة الهوية الوطنية:

اختلف الباحثون في تقدير أهمية الرابطة الأساسية للجماعة العرقية؛ فبعضهم يشير إلى رابطة اللغة والثقافة، ويضيف بعض ثانٍ إلى ذلك رابطة الوعي بالأصل المشترك والولاء الإقليمي، وقد يضيف بعض ثالث إلى ذلك خصائص التكوين النفسي، لكن ما هي أبرز خصائص الرابطة العرقية؟

يمكن في هذا السياق الإشارة إلى أربع خصائص أساسية:

أولها: أن الرابطة العرقية تتميز عما عداها من روابط اجتماعية في كونها وراثية وليست مكتسبة؛ فهي تعبر عن مصير محتوم للفرد بحكم الميلاد.

كما أنها من ناحية ثانية: تتميز بمشاركة أفرادها في جملة من القيم والمعتقدات، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك بشكل مؤسسي؛ فالجماعات الإثنية تمتلك مؤسسات جماعية توازي بشكل أو بآخر تلك الموجودة في المجتمع ككل. يعني ذلك ولو بشكل غير مباشر أن المؤسسات ذات الطابع العرقي تشكل تهديداً لسلطة الدولة الوطنية.

وتتمثل السمة الثالثة: للرابطة الإثنية في وجود تمايزات داخل الجماعات العرقية. وقد يعزى ذلك إلى متغيرات العشيرة والجماعات العمرية والانتماء الإقليمي؛ وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسات الوطنية للدولة الإفريقية. وليس أدل على ما نقول من الصراعات التي تشهدها

جماعة «الشونا» في زيمبابوي بين فئات الكارنجا، والزيزورو، والمانيكا، وغيرها من البطون والعشائر من أجل السلطة والهيمنة.

وأخيراً: فإن الإثنية في إفريقيا تتميز بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف، والسياقات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

على أن التساؤل الأكثر أهمية يتعلق بمدى امتلاك الجماعات الإثنية في إفريقيا لوجدان عام أصيل لم يتغير؟. يميل بعض الباحثين إلى القول بأن: الهوية الإثنية قد تم تكريسها في فترة حديثة نسبياً في تطور الدولة الإفريقية، ولا سيما في ظل الممارسات الاستعمارية، والتنافس على السلطة والمكانة، والحصول على الموارد الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية الذي ميز المرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستعمار.

(2) السياسات الاستعمارية:

لعل تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين 1884ـ 1885م يمثل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي الإفريقي. وقد تم تفصيل تاريخ هذه المرحلة في الكتاب الرائع الذي أصدره Thomas Packenham عام 1991م بعنوان «التكالب الاستعماري على إفريقيا»[1].

ومن الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف بالمصالح الإفريقية. وعليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات

---

(1) Thomas Packenham, The Scramble for Africa, London: Abacus, 1991.

عرقية ذات تاريخ من العداء و لصراع داخل حدود إقليمية واحدة؛ وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من المواقف.

وعلى الرغم من أن أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أكدت على مبدأ «عدم المساس بالحدود الموروثة» عن الاستعمار! إلا أن القارة الإفريقية شهدت نزاعات حدودية عنيفة لعل من أبرزها: حرب القرن الإفريقي بين الصومال وإثيوبيا 1977 ـ 1978م، والحرب التي تخوضها المغرب ضد جبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية، والحرب بين ليبيا وتشاد 973 ـ 1988م، وأخيراً النزاع الإرتري الإثيوبي.

وعلى صعيد الإدارة والحكم في العهد الاستعماري نجد أن الحكومات الاستعمارية قد لجأت إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الإفريقية سواء من حيث عمليات الفك أو التركيب. ففي حالات معينة عمد المسؤولون الأوروبيون إلى خلق وحدت عرقية جديدة، والمثال على ذلك حالة (الانجالا) في القرن التاسع عشر والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كل الشعوب القاطنة على طول نهر زائير، ثم تم توسيع هذا الاصطلاح ليشمل أولئك الذين هاجروا من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية في (كينشاسا).

لقد شجع الاستعمار الأوروبي المشاعر العرقية بين الأفارقة، وجرى التأكيد على الاختلافات بين الجماعات العرقية، ولم يكشف أي شيء عن أوجه التشابه بغية صرف الانتباه عن الاستغلال الاستعماري.

إن فرنسا بإدارتها الاستعمارية لموريتانيا واهتمامها باستقلالها اقتصادياً على نطاق واسع ولا سيما منذ عام 1945م سعت إلى توفير عدد من الكوادر المحلية من «البيضان»، وهي القبائل ذات الأصول العربية، والبربرية، بعد أن كرست الانقسام بينهم وبين القبائل الإفريقية من «السودان».

(3) إخفاق مشروع الدولة الوطنية:

لجأت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض الأيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية. كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي. لقد كان واضحاً أن التنموية هي مجرد تبرير لتسلطية دولة الحزب الواحد. وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها.

ونظراً لزيادة اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية؛ بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينيات فإن الدولة الإفريقية عانت من أزمات خانقة؛ بسبب تنامي الهويات الإثنية، والإقليمية، والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء. لقد أضحى وجود الدولة الإفريقية بحد ذاته محل شك ونزاع، ولنذكر ـ على سبيل المثال ـ الكونغو، والسودان، والصومال، وسيراليون. وثمة مطالب شعبية متزايدة بضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في إفريقيا تعلي من تمكين الشعب، ومحاسبة القادة الفاسدين.

يمكن بالاستناد إلى خبرة الممارسة السياسية للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أن نشير إلى عدد من المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية تلك الدولة، وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الإفريقية؛ وذلك على النحو التالي:

- الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبرى لدور شخص الحاكم في النظام السياسي.
- عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الإفريقي. وبدلاً من ذلك تم التأكيد على مفهوم اتفاق الرأي الذي يجسده التنظيم السياسي الواحد.
- ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستورياً؛ بحيث أنها أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.
- اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي بدلاً من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.
- الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع؛ وهي الظاهرة التي أطلق عليها (جان فرنسوا بيار) سياسة ملء البطون؛ بحيث أضحت النخبة الحاكمة تمثل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية.
- غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية؛ وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية مثل: الانقلاب، والاغتيال، والحرب الأهلية في عملية نقل السلطة.
- تبني صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي، أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركة تحرير مسلحة، أو فرض قناعات أيديولوجية من جانب شخص الحاكم.

(4) العولمة ودور العوامل الخارجية:

يرى بعض الدارسين أن تزايد الحروب والصراعات الإفريقية ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية

والاقتصادية الإفريقية. لقد أدت العولمة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا؛ ولا سيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع. في ذات الوقت تمثلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة الإفريقية، سواء على المستوى القومي أو المحلي.

أضف إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتبعت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أدت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والدخول؛ وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة، وانتشار الفساد والسوق السوداء، وتهريب الأسلحة والمخدرات. وليس بخاف أن هذا السياق هو الذي يفسر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية، والعنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الإفريقية.

وثمة من ينظر إلى الصراعات باعتبارها نتاجاً لظهور استراتيجيات سياسية تعبر عن قوى وأشكال دون الدولة القومية. فالعولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية، ولا مراء في أن هذا الاقتراب ينظر إلى الحرب باعتبارها عملاً يرتبط بانهيار النظم الأبوية الجديدة في إفريقيا، كما أنه يعطي أهمية كبرى للعوامل الخارجية مثل: العولمة ذاتها، أو تأثيراتها مثل سياسات التكيف الهيكلي.

لقد شهدت القارة الإفريقية تزايداً مطرداً في عدد الصراعات والنزاعات المسلحة؛ حيث بلغت منذ عام 1970م أكثر من ثلاثين نزاعاً (الغالبية العظمى منها نزاعات أهلية داخلية)، بل إن عام 1996م وحده شهد وجود صراعات مسلحة في أكثر من (14) دولة إفريقية. وقد نجم عن هذه الصراعات نحو نصف ضحايا الحروب على الصعيد العالمي، ونحو ثمانية ملايين لاجئ ونازح

ومشرد. وليس بخاف أن تأثيرات هذه الصراعات والنزاعات تعوق الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار لشعوب القارة.

ثانياً: أنماط الصراعات الإفريقية:

على الرغم من تعقد وتشابك واقع الصراعات الإفريقية فإنه يمكن القول إجمالاً بوجود ثلاثة أنماط عامة من هذه الصراعات الداخلية؛ وذلك على النحو التالي:

1 ـ **نمط الصراعات الإثنية العنيفة**؛ ولعل (منطقة البحيرات العظمى) تطرح نموذجاً واضحاً لهذا النمط من الصراعات. فليس بخاف أن أحد إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يرتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات لعرقية بين (التوتسي) Tutsi و(الهوتو) Hutu، وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري[1]. فإذا كان إجمالي سكان كل من رواندا، وبوروندي يبلغ قرابة ثلاثة عشر مليون نسمة فإن 85٪ منهم ينتمون إلى قبائل (الهوتو) موزعين عبر الحدود الرواندية البوروندية مع دول الجوار الأخرى. فثمة حوالي أربعمائة ألف من التوتسي (وبعضهم من الهوتو) يحاولون اقتفاء آثار أجدادهم في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية سواء في مقاطعة شمال كيفو (البانيا رواندا) أو في مقاطعة جنوب كيفو (البانيا مولينجى)، كما أن هناك قرابة المليون من الهوتو موزعين على الحدود التنزانية مع كل من رواندا، وبوروندي، أضف إلى ذلك عشرات الآلاف من (التوتسي، والهوتو) الذين يعيشون في منطقة الحدود الأوغندية الرواندية، ولا سيما في مقاطعة (كيسورو).

---

(1) Dani Nabudere, Africa's First World War, Mineral Wealth, conflicts and war in the Great Lakes Region, AAPS Occasional Paper Series, vol8, No1,2004, Pretoria, South Africa.

ولا يخفى أن هذه الروابط العرقية هي التي خلقت تحالفات سياسية إقليمية كتلك القائمة بين نظام حكم الرئيس (موسيفيني) في أوغنده ونظام حكم الأقلية من (التوتسي) في كل من رواندا، وبوروندي. ومن جهة أخرى فإن الهوتو يجدون تعاطفاً من قِبَل دول مثل: تنزانيا، وكينيا، والسودان.

2 ـ **نمط الدولة المنهارة.** لقد ظهر هذا النمط الجديد من أشكال الدولة الإفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة؛ حيث أطلق عليه اسم (دولة أمراء الحرب المحليين) مثلما هو الحال عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وسيراليون، والصومال. ونتيجة الصراعات التي يشهدها النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات فإن النخب المحلية والإقليمية تحصل على أرباح خيالية من خلال عمليات النهب والسلب المنتظمة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول.

ومن الملاحظ أنه كلما ازدادت حدة الصراعات بين القوات الحكومية وقوات المتمردين في الكونغو الديمقراطية كلما ازدادت عائدات تجارة الألماس بشكل خيالي. ونظراً لأن هذه المنطقة غنية بالمعادن فإن الحافز على إنهاء الصراع لدى هذه النخب المسيطرة يكون ضعيفاً.

3 ـ **نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي**[1]. لقد أدت

---

(1) لقد أدى التحول إلى سياسات التعدد الحزبي في كثير من الدول الإفريقية إلى صراعات سياسية وإثنية عنيفة وصلت إلى حد الحروب الأهلية ولعل كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون تمثل أمثلة واضحة. انظر:

C.Young, The heart of the Africa conflict zone: democratization, ethnicity, civil conflict and the Great Lakes crisis. *Annual Review of Political Science* 9, 2006, 301-328; Z. K. Smith, The impact of political liberalization and democratization on ethnic conflict in Africa: an empirical test of common assumptions. *Journal of Modern African Studies*,38(1), 2000, 21-39. T. Sisk, & A. Reynolds (Eds.). *Elections and conflict management in Africa,*Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1998.

ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث اضطرابات عنيفة. ويفسر البعض ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل نظم الحكم التسلطية، ولا سيما إذا كانت جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم، وتقوم بقمع الجماعات الأخرى. فالتحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات العرقية، أو الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية.

ويمكن أن نشير إلى العديد من الحالات التي أخفقت فيها عمليات التحول الديمقراطي في تحقيق الاستقرار، بل إنها تسببت في ازدياد حدة الصراعات الداخلية، وتقويض دعائم الاستقرار الداخلي ومن ذلك حالات كوت ديفوار، وأنجولا، وبوروندي.

وأيّاً كان الأمر فإن حدة الصراعات العرقية والسياسية في الواقع الإفريقي ترتبط بدرجة الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية. فثمة مطالب قابلة للتفاوض مثل: المطالبة بالمساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة؛ فالجماعة أو الجماعات المهيمنة في المجتمع تسعى دوماً إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها الهيمنة على باقي الجماعات. على أن هناك مطالب يصعب التفاوض بشأنها مثل: السعي من أجل الاستقلال والانفصال عن الدولة، أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معين داخل الدولة.

ثالثاً: دور الدولة والسياسات العامة:

إن طبيعة ودور الدولة يعد مسألة محورية عند دراسة قضية التكيف العرقي وتجنب الصراع. ويمكن القول أنه لا توجد دولة محايدة ثقافياً

بشكل تام؛ فهي تعكس القوى النسبية للجماعات التي تشكل المجتمع المدني. ومع ذلك فإن كثيراً من الدول تنظر إلى نفسها باعتبارها حكماً محايداً يفصل بين المطالب المتنافسة والمتعارضة. ومن هنا تبرز أهمية الاعتراف بصعوبة القول بحيادية الدولة. وفي نفس الوقت مع ذلك هناك اختلاف كبير في الدرجة التي تحاول فيها الدول أن تكون محايدة وموضوعية. ومن جهة أخرى فإن تطوير المعايير الدولية الخاصة بالمعاملة المتساوية لكافة الجماعات العرقية يمكن أن يقلل من الانحياز الصريح من جانب بعض الدول في مواجهة جماعات معينة مثل: الأقليات القومية، والشعوب، والجماعات التي تمثل السكان الأصليين.

ويمكن القول بأن هناك اختيارات عديدة على صعيد السياسات العامة يمكن للدولة أن تتبناها لتجنب التوترات والصراعات العرقية، ويشمل ذلك وضع صيغ وبرامج سياسية وثقافية واقتصادية معينة.

1 ـ الصيغ السياسية:

(أ) ثمة أنظمة انتخابية ديمقراطية يمكن بها أن تساهم في تحقيق التواؤم العرقي في المجتمعات التعددية فاختيار النظام الانتخابي يؤثر على التحركات العرقية من عدة أوجه:

أولها: بعض النظم الانتخابية تمكّن الأقليات التي استبعدت من الناحية السياسية ـ من قَبْل ـ من أن يكون لها تمثيل في المؤسسة التشريعية (نعني بذلك نظام التمثيل النسبي)؛ فمثلاً النظام المطبق في دولة موريشيوس ـ على سبيل المثال ـ والذي يمنح بعض المقاعد لأفضل الخاسرين يساعد الجماعات الصغيرة على الحصول على تمثيل برلماني.

ثانيها: تحقيق نوع من التعاون بين الجماعات العرقية المختلفة بما يعني تحقيق صوت مسموع يمكن من خلاله لهذه الجماعات أن تؤثر على العملية السياسية. وأخيراً فإن النظم الانتخابية يتعين عليها إذا كان ذلك ممكناً تجنب تكريس الهويات العرقية والدفاع عنها كما هو الحال في بعض الدوائر الانتخابية النائية.

(ب) وثمة صيغة سياسية أخرى ترتكز على (لجنة عليا) تتألف من أعضاء مختلف الجماعات العرقية؛ وذلك طبقاً لنموذج التراضي، أو ترتيب تقاسم السلطة على الرغم من أن الجماعات لا تمتلك بالضرورة سلطات متساوية. ويلاحظ أن هذا النموذج يعتمد على التعاون والتفاوض بين النخب.

(ج) وتعد الفيدرالية أحد الصيغ السياسية الأخرى التي تحقق التواؤم العرقي؛ فالفيدرالية لا تعطي الجماعات فقط درجة من السيطرة على الإقليم ـ وهو يعد أساس مهم ـ ولكنها أيضاً تطرح إطاراً لدرجة من الاستقلال الثقافي مثل: السيطرة على المدارس في الإقليم، وفي دول كبيرة ذات تعددية ثقافية مثل: نيجيريا، والسودان تعتبر الفيدرالية مسألة محورية.

2 ـ السياسة العسكرية:

إذا أخفقت الدولة في السيطرة على المؤسسة العسكرية فإن العنف يصبح حاداً ومتفاقماً، فإذا أظهرت الخبرة التاريخية أن الانقلابات العسكرية أدت إلى منافع كثيرة وأضرار محدودة بالنسبة للقوات المسلحة ـ كما حدث في بوروندي ـ فإن دورة الانقلابات يصعب كسرها أو تجنبها.

3 ـ الصيغ الثقافية:

إن السياسات الثقافية التي ترمي إلى تجنب الصراعات العرقية تشمل السياسات التي تتعامل مع الممارسات الثقافية الدين، والتعليم، واللغة. وربما

يعد التعليم أحد أبرز الطرق التي تساعد في تحقيق التفاهم والتسامح بين الجماعات العرقية المختلفة، من خلال خلق شعور مشترك بالهوية المدنية التي تتجاوز الانتماءات العرقية الضيقة؛ فالتعددية الثقافية تعد أحد الخيارات المطروحة في هذا السياق؛ فالدول لا ينبغي لها أن تعرف نفسها على أنها ذات لغة واحدة ـ على سبيل المثال ـ كما ينبغي تأكيد حرية الأديان والمعتقدات لكافة الجماعات. ويعتبر الاستقلال الثقافي أحد الطرق المهمة لتحقيق التواؤم العرقي في المجتمعات التعددية، على أنه قد لا يكون متوافقاً مع الحقوق الفردية كما هي حالة الممارسات الثقافية التي توفق بين حقوق الطفل أو المرأة، كما هي محددة طبقاً لقيم ومعايير حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. فحينما وضع دستور دولة (جنوب إفريقيا) الجديد تم الاعتراف بأن الدولة تدعم تقاليد ثقافية معينة؛ وهو ما قد ينال من مبدأ المساواة في النوع.

4 ـ السياسة التعليمية:

تأتي دائماً في قلب الجدل داخل الجماعات العرقية؛ حيث أنها تؤثر على تطوير الشعور بالاحترام المتبادل والهوية المدنية بين الشباب وصغار السن، ويرتبط بذلك السياسات اللغوية؛ ففي موريشيوس لغات التعليم التقليدية يتم تضمينها في النظام التعليمي الرسمي، وهو ما يؤكده شعار الدولة «الوحدة من خلال التنوع». وفي السنغال يوجد تعايش بين جماعات لغوية متعددة؛ وذلك من خلال الاعتراف بوجود لغات قومية متعددة، بالإضافة إلى اللغة الرسمية. وليس بخاف أن الاعتراف بالتنوع يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة مثل: الاحتفالات الوطنية بأيام الإجازات العرقية المختلفة في موريشيوس.

5 ـ السياسات الاقتصادية:

الدول التي نجحت في تحقيق نمو سريع وحقيقي تتجه نحو إيجاد تسوية سهلة للمطالب والتوقعات المادية للجماعات العرقية المختلفة، ومع ذلك فإن زيادة النمو قد تؤدي إلى زيادة حدة التنافس العرقي، أو تهميش بعض الجماعات، ومن جانب آخر فإن السياسات التي تفضي إلى الكساد والتردي الاقتصادي، ومن ثم انتشار الفقر والبطالة في المجتمع فإنها من المحتمل أن تمثل بيئة خصبة للتوتر والصراع العرقي.

رابعاً: دور الأطراف الخارجية:

إن دور المجتمع الدولي في منع العنف أو الصراع العرقي يعد أمراً يحتل مكانة مهمة في الجدل الدائر اليوم بشأن إدارة الصراعات العرقية، ومن أهم الموضوعات التي يشتمل عليها هذا الجدل: المعايير الدولية ـ المنظمات غير الحكومية ـ وسائل الإعلام العالمية ـ البرامج والسياسات الاقتصادية الدولية ـ تدخل الطرف الثالث أو الأمم المتحدة.

1 ـ المعايير الدولية:

يظهر كثير من الكتاب اهتماماً كبيراً بالدور الذي يمارسه نظام القيم الدولي في تجنب الصراعات العرقية، ولا أدل على ذلك من واقعة مقتل (ديالوتيلي)[1] السكرتير العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية؛ وذلك بطريقة وحشية في سجنه عام 1975، دون أدنى اهتمام عالمي في ذلك الوقت، واليوم

---

(1) ديالو تيلي (أو أبوبكر تيلي ديالو) (1925 – 1977) كَانَ دبلوماسياً غينيا وشخصية سياسية مرموقة. ساعدَ في عملية تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963، وكان أول أمين عامَ لها خلال الفترة من 1964 وحتى 1972. أُعدمَ جوعا مِن قِبل أحمد سيكو توري رئيس غينيا آنذاك.

لا يمكن أن يمر مثل هذا الحدث بسهولة؛ فتأثير القيم الدولية فرضت ضغوطاً متزايدة على جنوب إفريقيا لتغير نظام التفرقة العنصرية، والبعض يتحدث عن أن هذه المعايير الدولية سوف تصبح لها أنياب، على سبيل المثال تشكيل محاكم خاصة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لردع أعمال العنف العرقي، ويبرز في هذا السياق خبرة رواندا، وبوروندي.

2 ـ المنظمات الدولية غير الحكومية:

تستطيع هذه المنظمات أن تلعب دوراً مهماً في مواقف الصراعات الإثنية. وعلى الرغم من أنها ليست محايدة تماماً فإنها يمكن أن تمارس دور الطرف الثالث المحايد الذي لا تستطيع أن تقوم به الدول نفسها. ونظراً لموقعها المنفرد فإنه يتعين على المنظمات غير الحكومية أن تعي حساسية طبيعة تدخلاتها في المواقف الصراعية الداخلية.

خامساً: ما العمل؟ وسيناريوهات المستقبل:

لقد انطلق بعض الكتاب الأفارقة من واقع الصراعات والحروب الداخلية في إفريقيا وهي تدخل الألفية الثالثة للميلاد، ووضعوا حلولاً وتصورات مختلفة لتحقيق الاستقرار والرخاء للشعوب الإفريقية ومن ذلك:

السيناريو الأول: إعادة استعمار إفريقيا، ولكن هذه المرة ليس على أيدي الأوروبيين، ولكن على أيدي الأفارقة أنفسهم. ومضمون هذا التصور أن يتم إعادة النظر في الخريطة السياسية لإفريقيا وإعطاء بعض الكيانات الكبيرة المهيمنة دوراً إقليمياً مسيطراً في إفريقيا مثل: مصر في الشمال، ونيجيريا في الغرب، وأوغندة وتنزانيا في الشرق، وجنوب إفريقيا في الجنوب[1]. ويرى

(1) Ali Mazrui, Decaying Parts of Africa Need Benign Colonization. In: *International Herald Tribune*, 4 August 1994.

الأستاذ علي مزروعي: أن الانقسامات العرقية التي تشهدها كثير من مناطق إفريقيا والتي أفضت إلى حروب، وأعمال عنف مدمرة نالت من الاقتصاد والبنية الأساسية الإفريقية يمكن العمل على تهدئتها، وتخفيف حدتها من خلال وضعها في سياق كيانات إقليمية أوسع. وعلى سبيل المثال إذا أخذنا (منطقة البحيرات العظمى) نجد أن (التوتسي) الذين يشكلون أقلية في كل من رواندا، وبوروندي ـ كما أسلفنا القول ـ يصبحون في حالة قيام كيان إقليمي أوسع، تشكله تنزانيا مثلاً ـ هم وإخوانهم من (الهوتو) أقلية في هذا الكيان. وعلى الرغم من جرأة هذا الطرح وعدم واقعيته إلا أنه يؤكد على أهمية منظور التكامل الإقليمي القارّي في إفريقيا كمدخل للتعامل مع قضايا الصراع العرقي، والحروب الأهلية التي تشهدها كثير من مناطق القارة[1].

السيناريو الثاني: النهضة الإفريقية؛ إذ يرى بعض المفكرين أن عمليات التهميش المتزايدة التي خضعت لها إفريقيا سوف تفضي في المدى البعيد إلى تحقيق النهضة الإفريقية والتي تعتمد على المنظور الذاتي الحضاري في إفريقيا. ولعل المفكر النيجيري الراحل (كلود أيك)[2] من أبرز المنادين بهذا التصور

---

(1) صبحي قنصوه، العنف الإثني في رواندا، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر 2001.

(2) الراحل كلود أيك كَانَ أحد علماءِ إفريقيا البارزينِ. دَرسَ وتقلد مناصب تعليمية مُخْتَلِفَة في كندا، وكينيا، وتنزانيا، ونيجيريا و الولايات المتّحدة. كَانَ مؤسساً ومديراً لمركزِ تطوير العلوم الاجتماعية بميناء هاركورت في نيجيريا. وقد عمل الأستاذ أيك في العديد مِنْ المنظماتِ الدوليةِ. إذ كَانَ مستشارا لمركزَ بحوث التنمية الدوليةَ في كندا؛ واللجنة الاقتصادية للأُمم المتّحدةَ ؛ وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء؛ والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي. كما كَانَ عضو مجلسَ إدارة اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدةِ في جنيف؛ والمعهد الدولي لدراسات العملِ بجنيف، ومجلس البنك الدولي للمُستشارين الإفريقيينِ.

والذي يرى أن الأزمة الراهنة سوف تؤدي لا محالة إلى تجريد إفريقيا من نمط التنمية الاقتصادية المفروض من الخارج والذي يفضي إلى مزيد من التخلف والتبعية، كما أنه سوف يخلّص القارة كذلك من نمط الليبرالية السياسية المفضي إلى إقامة أنظمة ديمقراطية زائفة.

السيناريو الثالث: إفريقيا الجديدة؛ إذ يعطي مفكرنا العربي الراحل (جمال حمدان) بارقة أمل للتفاؤل بشأن مستقبل إفريقيا؛ ولعل ذلك يتضح بجلاء من عنوان كتاب له يحمل اسم (إفريقيا الجديدة)[1]؛ فهو يرى بأنه إذا كانت أوروبا أكثر القارات حَمْلاً للطابع البشري ولبصمات أصابع التاريخ فإن إفريقيا هي القارة البكر العذراء؛ يعني ذلك أن الأولى قد شاخت، وأصبحت هرمة لها تاريخ أكثر مما لها من مستقبل، بيد أن إفريقيا هي قارة المستقبل؛ قارة القرن الواحد والعشرين. ويقترح (جمال حمدان) ضرورة البدء في إعادة تخطيط الحدود القائمة في إفريقيا بما يتفق وحقائق الطبيعة والإنسان؛ بما يؤدي في النهاية إلى خَلْق الدولة القومية الحديثة المتزنة. والسؤال المطروح هنا هو هل يمكن للنخب السياسية الحاكمة اليوم في إفريقيا أن تملك إرادة التخطيط للمستقبل؟!.

وعلي مزروعي انشغل «بكيف أسهمت القارة الإفريقية في تقدم أوروبا، وكتب مقالة طريفة تحمل هذا المعنى «From the slave ship to space ship» أي من السفينة التي كانت تحمل الرقيق إلى سفينة الفضاء».

---

(1) جمال حمدان، إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا. السياسية ـ ط.1. ـ القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996. وإذا كان حمدان يرصد في هذا الكتاب المهم تغير جغرافية قارة إفريقيا قبل الاستعمار وبعد التحرير فانه يؤكد في النهاية أن الوحدة الإفريقية هي صمام الأمان في وجه الأطماع الغربية للسيطرة على ثروات القارة.

في هذه المراحل المختلفة لتطور التكنولوجيا الغربية الذي كان يدفع الثمن هم الأفارقة، هذه مسألة مهمة ويجب أن نأخذها بعين الاعتبار في فهم ما يحدث في القارة الإفريقية. أضف إلى ذلك أنني قرأت ما تسمى بـ «Grand american strategy» أي «الإستراتيجية الأمريكية الكبرى» والتي تم تطويرها في عام 2000. في سنة 2000 حدث أمران متلازمان، ما يسمى بإعادة صياغة الإستراتيجية لأمريكية الكبرى لتحقيق الهيمنة الإمبريالية العالمية، وهذه من أدبيات التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وفي نفس الوقت كان هناك مشروع يسمى «القرن الأمريكي الجديد» واشتغل فيه الكثير من أركان الإدارة الحالية لإدارة الرئيس بوش كان منهم «دونالد رامسفيلد» و «ليبّي» و «بول وولفويتز» والذي هو الآن رئيس البنك الدولي.

ما يهمني في هذه الإستراتيجية أنها تسعى لتحقيق ما يسمى باستغلال فائض القوة الأمريكي في العالم هكذا يسمونها، وأن النظام الدولي سيتحول إلى تكريس مفهوم الـ «backs American» على غرار الباكس في بريطانيكا والباكس رومانا وهي نفس المعايير التي يتم فرضها في النظام الدولي وهي من خلال عيون أمريكية ومن خلال الرؤية الأمريكية. لكن أنا سأقف عند ما يهمنا في القارة الإفريقية، ما هو وضع إفريقيا؟ موضع إفريقيا يتمثل في ثنائية أمريكية هي ما يسمى بالحرب على الإرهاب والسيطرة على موارد النفط، وتتبعت هذه الإستراتيجية فوجدت أن التركيز العسكري الأمريكي موجود عبر لقاء إستراتيجية مهمة تحتاج إلى تأمل.

قد يرى البعض أن هذا خروج عن الموضوع لكنني سأصل إلى ما أبتغيه.

الدراسات الإفريقية بقضاياها المختلفة وقعت ضحية صور ذهنية وقوالب جامدة سواء بين المنظرين الغربيين الذين عادة ما يسموا

بـ «africanist» أو المستفرقين المهتمين بالشؤون الإفريقية أو من سار على دربهم من الأفارقة أنفسهم، فأصبح ينظر إلى إفريقيا من هذه النظرة التي وصلت إلى حد ما يسمى بـ «afropessimist» التشاؤم.

إن إفريقيا فيها ابتلاء ذاتي قبائل وصراعات وانقسامات وأنها متخلفة ولا أمل يرجى من ورائها، وأصبح الإعلام يكرس هذه الصور الذهنية بحيث إذا عرضت مسألة عن الصومال أو دارفور فالصور تكون جاهزة في الأرشيف حتى ولو كان فيها نفس الأشخاص، يأتون بأي صورة من الأرشيف فيها جنوب السودان أو الصومال كله مثل بعضه. هذه مسألة مهمة جداً لأن غياب الفهم وجميع الأطر النظرية التي طرحت لتفسير السياسة الإفريقية أثبتت فشلاً وعجزاً واضحاً لأنها كانت تنطلق بمنظور مختلف يتنافى مع السياق الحضاري ويمحو جزءاً مهماً من التاريخ الإفريقي أي فترة ما قبل الاحتكاك الأوروبي بالقارة الإفريقية، هذه الفترة العظيمة من تاريخ إفريقيا بحضارتها الغنية والثرية مسحت وطمست.

إذا نحن أما تحدٍ هو كيفية تحقيق الفهم في قضايا السياسة الإفريقية، لأن غاية التحليل السياسي هو الفهم فإذ لم يتحقق الفهم لا يوجد تحليل سياسي، فكيف أفهم مثلاً من خلال الأدبيات الغربية أن ما حدث في البحيرات العظمى في عام 94 من صراعات أو ما وصفت بأنها حرب تطهير عرقية أنه يتساوى مع ما يحدث في دارفور في غرب السودان مع أن الواقع مختلف تماماً، إنما هنا يدخل دور التوصيف الخارجي والمصلحة الخارجية، دارفور ليست هي البحيرات العظمى، لكن إذا أراد المناصرون الغربيون توصيف هذا الصراع على أنه تطهير عرقي فهم يملكون الأجندة البحثية والتي يطلقون عليها «الماشيناري البحثية» وتكتب في هذا الموضوع وتروج له،

ويمكن أن نؤكد على ما كتبه «روبرت كابل» في «Atlantic monthly» حيث كتب مقالة أيضاً تروج لهذا المدخل في فهم السياسة الإفريقية سماها الفوضى القادمة وهي مثلما كنا نسمي في التراث العربي القديم «أدب الرحلات»، ظل يعمل زيارات إلى سيراليون وليبيريا أثناء الحرب الأهلية وأعطى صورة عامة عن الواقع الإفريقي بأنه واقع متأزم وواقع صراعي، وهي مثلما قال أخانا «فرج» هي حرب الكل ضد الكل نسبة إلى أدبيات الفكر السياسي القديم.

نحن إذن أمام ضرورة لبحث عن مدخل بديل، فننظر مثلاً إلى قضية الصراعات الإثنية والعرقية وهنا أركز على محاولة الفهم ثم بعد ذلك نحاول أن نرسم خريطة لتفسير أي المسببات التي تدعو إلى هذا الواقع الصراعي ثم أنماط هذه الصراعات ودور الدولة والسياسات العامة في تسوية هذه الصراعات أو تأجيجها.

ثم النقطة الأخيرة، ما العمل؟ ما المخرج لهذا؟ فيما يتعلق بالمنظور الصراعي إفريقيا أصلاً هي مسألة يعني التعدد والتنوع مسألة سنّة بشرية وسنّة كونية يعني قضية التنوع البشري ليس نتاجاً استعمارياً ولا نتاجاً ما بعد استعمارياً لكن القضية هنا تكمن في تسييس هذا الانقسام أو في تفسيره لغرض معين لتحقيق غاية معينة فنجد مثلاً أن نظريات الحداثة الغربية نظرت إلى القبلية والى التكوينات الإرثية على أنها معوقة للحداثة وبالتالي هنا نتكلم عن «passing the traditional society .

إن القبيلة في حد ذاتها هي معوق لتحقيق الحداثة والتنمية وهذه نظرة كانت سائدة في التفكير الغربي، ولكي تصبح حديثاً عليك أن تتخلى عن القبلية وعن هذه التقسيمات الموروثة، وظلت هذه النظرة مسيطرة على أدبيات ما يسمى بالتنمية السياسية.

مدير المائدة د. يوسف الصواني:

شكراً للأستاذ الدكتور «حمدي عبد الرحمن» على هذه الجولة الممتعة، لقد كان موفقا خاصة عندما تعلق الأمر بمجموعة الاستشهادات التي أعتقد أنها مسألة إضاءات كانت مناسبة جدا، د. حمدي عبد الرحمن لم ينفق وقتاً طويلاً في تفصيل الرؤية البديلة للنزاعات والصراعات في إفريقيا لكن أعتقد أن الحاضرين هنا يمكن أن يتلمسوا عناصر هذه الرؤية بشكل أكثر وضوحاً، أدعوكم الآن لاستراحة نعود بعدها.

مثلما استمعنا في الجزء الأول من المائدة حدثنا الأستاذ «فرج بن لامة» عن الأساس الفلسفي لفكرة السلام في النظرية الجماهيرية، فيما تحدث الدكتور «حمدي عبد الرحمن» عن عناصر مقاربة جديدة لمسألة النزاعات في القارة الإفريقية وهي مقاربة مست بشكل أو بآخر جوانب نقدية وتحليلية للمقاربات الغربية، وحاولت أن تتلمس آفاق هذه المقاربة الجديدة التي تستوعب عناصر الصورة الإفريقية في شكلها الذي نراه اليوم، والذي تطور خلال المئة سنة الأخيرة على الأقل، الزميل «البشير على الكوت» عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة الفاتح يتحدث عن تسوية النزاعات في إفريقيا ومبادرات معمر القذافي، وبشير الكوت هو من الزملاء الليبيين القلائل الذين عزموا وتوكلوا على الله في التخصص في الشؤون الإفريقية، البشير الكوت سيحدثنا عن النزاعات في إفريقيا ومبادرات معمر القذافي وموقعها ضمن هذه الأدبيات العامة حول مسألة النزاعات فليتفضل:



تسوية النزاعات في إفريقيا
ومساهمة القائد معمر القذافي

د. البشيرعلي الكوت (*)

تتناول هذه الدراسة إشكالية الصراعات والحروب في إفريقيا وسبل تسويتها من خلال دراسة لموضوع الصراعات والحروب وأسبابها وآثارها وتكاليفها ووسائل التسوية المتبعة، كما تفرد الدراسة جزءاً لمساهمات القائد معمر القذافي في تسوية ومنع هذه الصراعات بطريقة متميزة جديرة بالاهتمام والدراسة.

الصراع ظاهرة قديمة ارتبطت بوجود الإنسان منذ ظهور الجماعات الأولى البشرية، ولا يوجد تعريف محدد لهذه الظاهرة بين المهتمين بها، إلا أن الملاحظ أن الإنسان يلجأ إلى الصراع مع غيره في حالة تحقيق رغباته، خاصة إذا كان هناك تنافس وندرة في الأهداف أو الأشياء التي يسعى إلى تحقيقها أو امتلاكها.

تعريف الصراع:

ويمكن تعريف الصراع أو النزاع بأنه «منافسة بين فئات عدة أو دول تعتبر أن أهدافها متناقضة مع الأخرى والهدف من أي نزاع عادة ما يكون تحييد فئة أو التفوق على أخرى، أو إحداث ألم أو جرح للفئة المتصارع معها»[1]

(*). عضو هيئة تدريس بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا.

(1) د. شفيق ناظم الغبرة، النزاعات وحلها: إطلالة على الأدبيات والمفاهيم، **المستقبل العربي**، مجلد 16، عدد 171، مايو 1993، 83.

ويعرفه البعض الآخر بأنه سعي وراء أهداف متعارضة من قبل الجماعات المختلفة، مما يفتح المجال للدخول في صراع قد يفضي إلى الصراع المسلح[1] ويرى ويليام ديكسون William Dixon أن معظم تعريفات الصراع تلتقي في نقطتين، أولاهما أن الصراع يظهر من إدراك متبادل للمصالح المادية المتعارضة أو القابلة للمنافسة، وثانيها أن الصراع هو سمة مفسدة لكل العلاقات الاجتماعية[2].

وعليه فإن الصراع يمكن وصفه بأنه «نتاج لتضارب القوى على المصالح لأن الجماعات والشعوب تتبنى أهدافاً غير منسجمة»[3] أما الحرب الأهلية «فهي تعني النزاع لتقسيم وحدة اجتماعية أو سياسية عن طريق الحرب، ويكون النزاع مستهدفاً لجملة من الأهداف قد تكون اقتصادية أو سياسية أو عرقية»[4]، أي أن الصراعات بين الجماعات قد تتحول عن أهدافها من صراع حول مصالح معينة إلى حرب تستهدف القطيعة النهائية بين الجماعات المتصارعة.

دوافع الصراع وأسبابه:

أما دوافع الصراع فهي متعددة، فقد تنشب الصراعات لأسباب تافهة وتتحول إلى صراعات عنيفة تظهر في شكل حروب تدميرية وإبادة وغيرها،

---

(1) Hugh Miall, Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, Contemporary Conflict Resolution, Cambridge:Politypress, 1999 pp:20-21

(2) William Dixon, Third- Party Techniques for Preventing Conflict Peaceful Settlement, International Organization,VOL.50 NO.4 1996 (Autumn).p:655

(3) د. ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، (القاهرة: الدار القومية العربية للثقافة والنشر، 2002)، ص16.

(4) نفس المرجع، ص17.

وأحياناً تكون أسباب الصراعات نابعة من عوامل اقتصادية حول الموارد النادرة وزيادة عدد السكان والاستهلاك، أو بسبب الصراع على السلطة وطريقة الحكم والتوزيع المتبعة في مجتمع ما.وأحيانا أخرى يكون مصدرها أسباب أيديولوجية أو دينية، وقد تتوفر بيئة صراعية حيث تسود ثقافة العنف،ويصبح الحصول على أدوات القتال أو السلاح متاحاً[1].

وتعد الأسباب العرقية عاملاً مهماً في الصراعات حيث كل جماعة تسعى إلى إثبات ذاتها وهويتها، وتحقيق مصالحها وامتيازاتها، وربما السعي للانفصال عن غيرها من الجماعات بقطع كل الروابط التي تربطها بها.

مراحل الصراع وتقسيماته:

وغالباً ما تتطور الصراعات وتنتقل من مرحلة إلى أخرى، فهي ليست مواقف جامدة بحيث تبقي دائماً في نفس الدرجة من الشدة والعداء والتنافر، وقد تتحول إلى صراعات مسلحة أو مميتة. فالصراع المسلح يحدث عندما يتم لجوء الطرفين إلى استخدام القوة، مهما كان حجم هذه القوة، والتي تكلف خسائر قليلة أو فادحة، أما الصراع المميت أو العنيف فهو شبيه بالصراع المسلح، لكنه يحتوى على العنف الشديد من أحد الطرفين، ضد المدنيين غير المسلحين مثل الإبادة، أي أنه عنف مادي مباشر وغير محدود.

إن تقسيم الصراعات أو تصنفيها ليس محل اتفاق بين المهتمين، ولذا فقد تراوح تقسيم الصراعات بين نوعين وعشرين نوعاً، غير أن مسألة تصنيف الصراعات يحتاج إلى مراجعة تاريخية وجغرافية أفضل من وضع نموذج أو

---

(1) نفس المرجع السابق.

نماذج أو قوالب جامدة وثابتة، فالكثير من مناطق العالم تشهد فترات صراع متقطعة، ومعظم الصراعات الدائرة في العالم هي صراعات قديمة تاريخية، يعود بعضها إلى عدة قرون مضت، ولا يزال بعضها قائماً لم يحل[1]، وإذا نظرنا إلى أطراف الصراعات العرقية فإننا نجد أن بعض هذه الصراعات تقع بين الجماعات داخل الدولة في بعض الأحيان،أو بين الدولة وجماعة أو جماعات ما داخل الدولة، وعموماً فإن صراع الجماعات يكون للمطالبة ببعض الحقوق كالمساواة أو الانفصال أو الحكم الذاتي أو غيرها، وتشير بعض الدراسات إلى وقوع معظم الصراعات داخل حدود الدول، فمن بين 36 صراعاً تم إحصاؤها عام 87-1988 وقعت أربع منها بين دول، أما الباقي فهي صراعات داخلية ضمن حدود الدول وخاصة النامية منها، وكانت كلفة كل صراع ألف نسمة على الأقل[2]

ومن الناحية السيكولوجية فإن الصراعات العرقية تتميز بتصاعد حدة المشاعر بين الجماعات المختلفة حتى تصل إلى أقصى درجات الحقد والكراهية ثم تعود إلى التراجع والليونة، غير أن ذلك ليس مقياساً لكل الصراعات، فبعض الصراعات التاريخية تظل عامرة بدرجة عالية من الحقد والبغض حتى وإن كانت في شكل صراعات كامنة (استاتيكية) لم يتم اللجوء فيها إلى الحروب لأسباب مختلفة.

تبدأ الصراعات عادة بأمور تافهة وصغيرة يجرى تضخميها والبناء عليها، وبما أن الصراعات هي أفعال وردود أفعال فإن وتيرة الصراع تظل في تصاعد. في البداية يلاحظ أفراد الجماعتين وجود فروقات بسيطة، حيث يتم

---

(1) HughMial,op.cit...P:20-21 .

(2) نفس المصدر السابق.

بلورتها وتتحول إلى شعور بالاختلاف، والبحث عن فروقات جديدة مثل العادات والتقاليد والأزياء وحتى الرقصات وغيرها من الأمور، ثم يتعمق الصراع نتيجة هذه الاختلافات فيبدأ كل طرف بتنظيم نفسه للوقاية من الطرف الآخر، حيث يرى كل طرف في أفراد الطرف الآخر خطراً عليه، بما في ذلك الأطفال والنساء والشيوخ، أي أنها جماعة خطيرة تستحق الغضب والحذر، بعد ذلك يدخل الصراع مرحلة خطيرة وهي الفتك بالطرف الآخر ومحقه دون رحمة بما في ذلك التعذيب وقتل الأطفال واغتصاب النساء، وهي مشاهد متكررة في الصراعات بين الجماعات العرقية في بقاع العالم، وهو ما قام به الصرب ضد المسلمين في البوسنة والهرسك وكوسوفو، أو ما يقوم به الإسرائيليون في فلسطين المحتلة، أو الروس في الشيشان وغيرها من الشواهد[1].

وفي مرحلة لاحقه وبعد نزع الصفة الإنسانية عن الصراع، والوصول إلى عواقب وخيمة، تميل النفوس إلى الهدوء، فقد تم الوصول إلى أقصى وأقسى درجات الصراع وهو الانتقام غير المشروع، فيتراجع المعتدي عن سلوكه، ويسائل نفسه حول الجرائم التي ارتكبها وحول حقيقة الأوصاف والاتهامات التي ألصقها بالطرف الآخر، وهل هذا الطرف سيئ بالكامل؟ والى هذه الدرجة من السوء؟ فسرعان ما يصيبه الندم، كونه أطلق العنان لغرائزه الحيوانية، وما يميز الإنسان في هذا الشأن أن سلوكه يقوى على الاعتذار، فيعتذر عن تصرفاته، وبالتالي يعيد توجيه سلوكه[2].

---

(1) د. شفيق ناظم الغبرة، مرجع سابق، ص89.

(2) نفس المصدر، ص 90.

تكلفة الصراع:

إن تكلفة الصراعات عالية ومتشعبة وقد بلغت الخسائر البشرية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الحروب الدولية والأهلية نحو 28 مليون نسمة، معظمهم من الدول النامية، و لأسوأ هو زيادة هذه الخسائر في صفوف المدنيين الأبرياء، فبعد أن كانت نسبة الخسائر في الجانب المدني 5٪ من إجمالي خسائر الحرب العالمية الأولى، ارتفعت هذه النسبة إلى 50٪ في الحرب العالمية الثانية، وذلك حسب الدراسة التي أجراها، صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة UNICEF، كما أشارت الدراسة إلى أن هذه النسبة ربما تكون ارتفعت إلى ما بين 80٪ و90٪ في نهاية القرن العشرين[1].

والى جانب قتلى الحروب هناك مشاكل أخرى تنجم عن هذه الصراعات ومنها الخسائر المادية، فالدول في استعدادها لخوض الصراعات، والحروب تنفق سنوياً نحو 800 مليار دولار [2]، ناهيك عن الدمار الذي يلحق البنى التحتية نتيجة الحروب، إضافة إلى فرار الكثيرين من منازلهم ومناطق استقرارهم وتحولهم إلى لاجئين، والذين قدر عددهم عام 1993 بنحو 18.2 مليون نسمة، إضافة إلى 24 مليون نسمة تم إعادة توطينهم داخلياً في دولهم، حتى أن قرابة نصف عدد السكان قد أجبروا على الهرب في وقت ما من حياتهم، كما حصل في الصومال ورواندا وليبيريا وغيرها، كما أن طول هذه الصراعات لفترات تقدر بربع قرن أو جيل كامل، جعل خبرة بعض الأجيال تنحصر في الحروب، وإضافة إلى ما سبق فإن هذه الصراعات والحروب تترك آثاراً نفسية بعيدة المدى، وجرحاً غائراً في النفوس، وهو ما يطلق عليه البعض التكلفة الحقيقة للحروب[3].

---

(1) Hugh mial , op. cit. p32.
(2) http:// www.un.org. 28/4/2004.
(3) Hugh Mial,op.cit.p;32-33.

إدارة أو تسوية الصراعات:

الصراع ظاهرة طبيعية تحدث في كل المجتمعات البشرية تقريبا، مادامت كل جماعة بشرية تسعى إلى تحقيق مصالحها، غير أن الاختلاف يكمن في كيفية التعامل مع هذه الصراعات ومعالجتها، فالبعض يتعامل مها بوسائل قسرية تسعى إلى القضاء على الصراع بأية طريقة كانت، ولو بمحاولة إبادة الطرف الآخر والقضاء عليه نهائياً.

يرى البعض أن محاولة حل الصراعات أو النزاعات يعود إلى نشأة القانون الدولي، وظهور المؤسسات الدولية الحديثة، والى ظهور الصراعات بين العمال والإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية في عشرينيات القرن العشرين، إلا أن التطور الأهم حدث في ستينيات القرن العشرين خلال الصراعات العرقية وحرب فيتنام في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سيطر تعبير إدارة النزاعات للإشارة إلى التعامل مع الصراعات الناشئة بين العمال والإدارة مما أدى إلى انتقال تعبير إدارة الصراعات إلى حقل العلوم السياسية، وجعله يأخذ الطابع الأكاديمي مستفيداً من العلوم الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس بل والعلوم التطبيقية كالفيزياء والإحياء، ناهيك عن اللغة والدين[1].

شهد مستوى الاهتمام الأكاديمي بحل الصراعات تطوراً متسارعاً، خاصة أن هذا الاهتمام ذهب إلى كل الصراعات السياسية والاقتصادية ضمن المجتمعات أو بين الدول، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في هذا المجال، حيث تم إنشاء مراكز متخصصة، كما انتشرت البرامج الدراسية الخاصة بحل النزاعات في الجامعات الأمريكية، التي بلغ عددها

---

(1) شفيق ناظم الغيرة، مرجع سابق، ص84.

440 برنامجاً بنهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي على مستوى الدراسات الجامعية والماجستير والدكتوراه، كما اهتمت بهذا الحقل مؤسسات متخصصة، وإنشاء الكونجرس الأمريكي مؤسسة الولايات المتحدة للسلام United States Institute for Peace سنة 1984، كما انتشر هذا الاهتمام في دول أخرى مثل بريطانيا وكندا واستراليا وغيرها من دول العالم، إلا أن هذا الاهتمام لا يزال شبه معدوم في الوطن العربي، مقابل وجود مثل هذه المراكز في إسرائيل وتركيا[1].

يجب التمييز بين إدارة الصراعات وتسوية الصراعات، حيث إنه يوجد مفهوم مختلف لكلا المصطلحين فتسوية الصراعات Conflict Settlement تعني الوصول إلى اتفاق بين المتصارعين، والذي يمكنهم من إنهاء الصراع المسلح، أي إنهاء مرحلة العنف في السلوك الصراعي، أما إدارة الصراع Conflict Management فتشير إلى تسكين أو تلطيف وحصر واحتواء العنف في الصراع، وهذا بالطبع لا يعني إنهاء الصراع[2].

نجاح عملية إدارة الصراع عموماً تعتمد على بعض العوامل ومن أهمها النضج Ripness، ويقصد به الاستعداد الداخلي للأطراف، حيث إن الوساطة الخارجية في النزاع لا تنجح إلا إذا توفرت الرغبة لدى أطراف الصراع في الوصول إلى حل سلمي، كما أن عامل القيادة Leadership مهم في تسوية الصراع، إذ لابد أن تتوفر قيادة قوية لدى الطرفين لتفرض احترامها على الجماعة، وتكون مستعدة للتفاوض والتوصل إلى حلول، وتقديم تضحيات وتنازلات كما حصل في الصراع الجنوب إفريقي حيث نيلسون

---

(1) نفس المرجع، ص84 و85.

(2) Hugh Mial, OP.Cit.p: 21.

مانديلا N.Mandela القائد الأسود وديكليرك De klerk الذي يتزعم الأقلية البيضاء، كما يشار في هذا الشأن إلى دور القوى الإقليمية في تسوية الصراعات[1].

إن الوسائل المستخدمة في إدارة الصراعات متنوعة، تتراوح مابين وسائل سلمية مرنة ووسائل عنيفة، وفي جميع الأحوال فإن المعني بإدارة الصراعات هو الدولة أو المنظمة الإقليمية أو الأطراف الدولية الأخرى والقوى الكبرى، وهذه تتدخل في الصراعات بدرجات متفاوتة من حالة إلى أخرى، وبأساليب مختلفة في إدارة أو تسوية هذه الصراعات حسب المصالح والعوامل الأخرى المؤثرة.

يتم معالجة الصراعات والتعامل معها بعدة طرق يمكن تصنيفها عموماً إلى طريقتين رئيسيتين، هما الطريقة التقليدية والطريقة الحديثة، وتنقسم كل واحدة منهما بدورها إلى عدة طرق[2]:

أ ـ **الطرق التقليدية** في إدارة النزاعات وتشمل:

1ـ الطريقة القانونية: وتسعى للحد من أعمال العنف، من خلال الوساطة واللجوء إلى الحل القانوني، من خلال وسائل التحكيم والتوسط والتوفيق بين أطرف النزاع والمساومة المباشرة.

2 ـ الطريقة البيروقراطية الإدارية: وترمي إلى السيطرة على النزاع بشكل مباشر، بغرض احتواء أعمال العنف وعدم انتشار النزاع، ولتحقيق ذلك تقوم الدولة بمساعدة جماعة أثنية اقتصادياً وعسكرياً واستعمال القوة ضد

---

(1) أ. نهاد جوهر، إدارة الصراع الإثني في رواندا، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية حول: إفريقيا والعولمة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. بجامعة القاهرة في الفترة من 12-14/ 2/ 2002. ص6و5.

(2) د. غسان رعد، النزاعات الإثنية في الدول التعددية، (بيروت: دار صادر، 1977).ص 41 و42.

مجموعة أخرى، لخلق واقع فيه غالب ومغلوب من خلال دعم الدولة لإحدى الجماعات.

ب ـ **الطرق الحديثة:** وهي طرق تهدف لاحتواء الصراع على المدى القصير والبعيد، من خلال إحداث تحول جذري في طبيعة الاختلافات الإثنية، بالتركيز على الاهتمام بالمحرومين والمتضررين من الصراع وتحسين أوضاعهم، بالبحث عن حلول سلمية وبناء السلام بالحوار بين المجموعات المتصارعة وتلبية حاجيات المحرومين وهو ما يطلق عليه «دبلوماسية الإنماء».

إدارة الصراعات على مستوى الدولة:

الدولة تتعاطى مع الصراعات العرقية بأساليب مختلفة من حالة إلى أخرى، ومنها اللجوء إلى التطهير العرقي Genocide، أو وترحيل السكان إجبارياً ونقلهم إلى أماكن أخرى Transfer، أو القبول بمبدأ الانفصال وحق تقرير المصير Self determination، أو اتباع أسلوب تقاسم السلطة Power sharing، أو سياسة الاحتواء Containment وسياسة للاستيعاب الثقافي والمؤسسي والعنصري، وكذلك أساليب أخرى مثل الفيدرالية

إدارة الصراعات على المستوى الدولي أو الخارجي:

يقصد بإدارة الصراعات على المستوى الدولي الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية في إدارة الصراعات في دولة أو منطقة ما من العالم وهذه الأطراف عادة ما تكون دولاً أو منظمات إقليمية ودولية، وسوف يتم التركيز على دور الأمم المتحدة حيث يعتبر دور الأطراف الخارجية أو الطرف الثالث ـ كما يسميها البعض ـ دور مهماً ومتزايداً، وقد يأتي هذا الدور بناء على دعوة لهذا الطرف أو ذاك بالتدخل في الصراع، وقد يكون

بدون دعوة، ويعد الدور الخارجي أمراً مقبولاً في الكثير من الأحيان، نتيجة عدم توصل الفرقاء إلى حل لصراعاتهم، وهذا الطرف الخارجي قد يكون دولة أو مؤسسة أو هيئة دولية أو إقليمية بل وحتى أشخاصاً، تزداد أهمية الطرف الخارجي عندما تصبح نزاهة الدولة كحكم Arbiter محل شك، وقد تكون هي نفسها طرفاً في الصراع[1].

الدور الخارجي في إدارة الصراعات ازداد تأثيراً وأهمية بزيادة التفاعلات الدولية بين أطراف النظام الدولي، وظهور المنظمات الدولية كعصبة الأمم والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وزيادة نطاق نفوذ الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وقد تعاظم الدور الخارجي في إدارة الصراعات بعد نهاية الحرب البادرة وظهور النظام الدولي الجديد حيث ازدادت التدخلات الخارجية مقابل ضعف وتراجع مفهوم سيادة الدولة المطلقة، وذلك بحجة حماية الأقليات وحق تقرير المصير وحقوق الإنسان والديمقراطية.

كثيراً ما يكون أطراف الصراع في حاجة إلى وسيط ليقوم بالتدخل وتقريب وجهات النظر لتسوية الصراع، والوساطة هي جهد أبعد من المساعي الحميدة، حيث تختصر الأخيرة على جمع الفرقاء على طاولة واحدة، أما الوساطة فإنها تهدف إلى إيجاد حل وسط تقبل به الأطراف المتنازعة، من خلال تضييق الفجوة بينهم وإعطاء شعور بالثقة حيث يعمل الوسيط كضامن أو كفيل لكلا الطرفين[2].

---

(1) د. محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث الأفريقية،جامعة القاهرة،2000) ، ص50.

(2) د. محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات إفريقية2، الطبعة الأولى 1996)، 140.

تختلف الآراء حول الوسيط ففيما يرى البعض أن الحياد شرط أساسي لنجاح الوساطة، يرى آخرون أن ذلك ليس بالضرورة، فعلاقة الفرقاء بالوسيط تعتمد على النتائج والعلاقة المرجوة به، وقد يعمل الوسيط كناقل للمعلومات فقط بين الأطراف غير أن الوسيط المنحاز لا ينجح في مهمته، يستثنى من ذلك الدول الكبرى، حيث تلعب قوة الوسيط دوراً مهماً في إنجاح الوساطة حسب مدرسة القوة، وهناك مسائل أخرى تتعلق بالوساطة مثل توقيتها، ففيما يرى البعض أن هذه الوساطة كلما كانت مبكرة كان ذلك أفضل لحل النزاع، يرى آخرون أن الوساطة تكون فاعلة في مراحل الصراع المتأخرة[1].

هناك اتجاه آخر حديث في تسوية الصراعات يطلق عيه مدرسة حل المشاكل عن طريق ورش العمل، حيث يرى أنصار هذه المدرسة بناء جسور التواصل والتفاهم والثقة بين الفرقاء على طريقة الحلقات الدراسية الأكاديمية، وحيث تستطيع الأطراف بهذه الطريقة التوصل إلى أقصى درجات الفائدة وتحقيق أقل خسارة من خلال الحل. وترى مدرسة ثالثة وهي المدرسة التكاملية بأن الاتجاهين السابقين (مدرسة القوة ومدرسة ورش العمل) يكملان بعضهما البعض، حيث يتم استعمال أنماط مختلفة من التدخل عن طريق وسطاء أو مستشارين ـ بلغة أتباع هذه المدرسة ـ يتدخلون في مرحلة ما قبل التفاوض وهم عادة خبراء أو علماء اجتماع لديهم إلمام بالصراع وبأطرافه،

---

(1) د.أحمد الأطراش، مستقبل التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية في ظل الفضاء العربي الإفريقي، بحث غير منشور قدم في ندوة: الفضاء العربي الإفريقي (إشراف جامعة الدول العربية) القاهرة 27-29/ 5/ 2002. ص ص 14-18.

هدفهم الحد من تفاقم الصراع، كما يعتمد دور الوسيط على تسهيل العقبات والمساومة واستخدام النفوذ اعتماداً على الموارد المتاحة وظروف النزاع[1].

دور الأمم المتحدة في تسوية الصراعات العرقية:

إن الدور البارز في التدخلات الخارجية لعبته الأمم المتحدة،حيث تدخلت في الكثير من الصراعات في العالم، وذلك باعتبار أن هدف هذه المنظمة هو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين غير أن الملاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة المتكون من 111 مادة لم يتناول التدابير المحتملة لتحقيق مهمة حفظ السلام، فالفصل السادس من الميثاق تحدث عن التسويات السلمية التطوعية للنزاعات، فيما تحدث الفصل السابع منه عن أفعال التنفيذ دون تحديد الصلاحيات الممنوحة لممارسة التدخل بواسطة القوة لحفظ السلام، وهو ما جعل داج همرشولد الأمين العام السابق للأمم المتحدة يعبر عن ذلك ساخراً بقوله: «إن حدود الصلاحيات قد ذكرت في المادة رقم ستة ونصف من الميثاق»[2].

لجأت الأمم المتحدة إلى إنشاء قوات لحفظ السلام، رغم أن الميثاق لا يشير إلى ذلك كما سبق الإشارة، وهذه الآلية الجديدة تقوم على إنشاء وحدات عسكرية أغلبها من المشاة، تقوم بمهمة الرقابة ولا تقوم بأعمال مسلحة إلا في حالة الدفاع عن النفس، وهذه القوة غالباً ما تقوم بتجميد وإيقاف الصراع وليس حله وهي نوع من الدبلوماسية الوقائية[3].

---

(1) المرجع السابق، ص ص 18 ـ 21.

(2) Challenges to United Natios Peace Keeping Operations in post-cold War. http://ahram.org.eg 28/04/2004.

(3) باتريسير نولاسكو، أنمي شاوس، الآن ديمس الأمم المتحدة: الشريعة الجائرة، تعريب: د. فؤاد شاهين (سرت ـ ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1995). ص142.

وقد تدخلت الأمم المتحدة في الكثير من الصراعات، مثل التدخل في مراحل الصراع اليوغسلافي منذ عام 1991 وحتى عام 1998 والصراع في رواندا وبور ندي، والصراع في قبرص وجورجيا، غالباً ما يمر عمل الأمم المتحدة في التعامل مع الصر عات بمراحل، حسب تطور هذه الصراعات، وقد لخص البعض[1] هذه المرا-حل بثلاث:

1. المرحلة الأولى وهي التي تسمى مرحلة الدبلوماسية الوقائية، وفي هذه المرحلة تسعى الأمم المتحدة إلى منع وقوع الخلافات ومنع تحولها إلى صراع مسلح، وإذا وقع هذا الصراع المسلح فإن الدور يتركز على حصر دائرته، حتى لا يتسع نطاقه، ويتم العمل خلال هذه المرحلة على تقوية الثقة بين الأطراف ورصد الوقائع بدقة، باستخدام تقنية الإنذار السريع، لتلافي المخاطر والكوارث التي قد تنجم عن الصراع مثل المجاعات والأوبئة.
2. المرحلة الثانية وهي التي تسمى مرحلة إعادة السلام حيث يتم العمل على تقريب الأطراف المتصارعة للتوصل إلى حل لخلافاتها، باتباع الوسائل الدبلوماسية والقانونية التي يشير إليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، كالمساعي الحميدة والمصالحة والوساطة والتحكيم واللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وكل ذلك في إطار إعادة السلام، لكن هذه المرحلة قد تتحول إلى استخدام إجراءات رادعة ضد طرف من أطراف الصراع أو أكثر، بالاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق، بغرض إنهاء المعارك أو لفرض حل معين، وقد تستخدم عقوبات رادعة

(1) نفس المرجع السابق، ص 143و144.

مثل قطع العلاقات الدبلوماسية أو فرض حظر، وقد تنتهي باستخدام القوة العسكرية، وقد استخدمت هذه الآلية ضد العراق عقب غزوه للكويت.

3. المرحلة الثالثة وهي مرحلة تدعيم السلام، وهي عادة ما تعقب وقوع النزاعات، وتتضمن هذه المرحلة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقوية وتعزيز السلام، حتى لا تستأنف المعارك من جديد، من خلال إعادة الظروف الحياتية إلى سابق عهدها قبل نشوب النزاع، مثل نزع الألغام وإعادة اللاجئين وغيرها. ومن المفروض أن يتبع هذه المرحلة تطبيع الحياة، ونزع الأسلحة وإقامة مؤسسات المجتمع المدني، وتحقيق الديمقراطية من خلال توسيع قاعدة المشاركة، واحترام حقوق الإنسان.

غير أن تدخل الأمم المتحدة في النزاعات يواجه ببعض العراقيل، بعضها ذاتي نابع من الأمم المتحدة ذاتها، فإلى جانب ميثاق الأمم المتحدة الذي لم يحدد بدقة كيفية تدخل الأمم المتحدة، هناك مسألة أخرى تتعلق بميزانية الإنفاق على قوات حفظ السلام الدولية، حيث إن هذه القوات لا يوجد ما يشير إلى تشكيلها وميزانيتها، وقد جرى من خلال الممارسة وضع آليات لذلك، حيث تقر الجمعية العامة للأمم المتحدة وضع ميزانية وفق جدول خاص، تم وضعه استناداً إلى الجدول المستخدم عادة في الميزانية العادية.

أشكال أخرى من التدخل الدولي:

ليست الأمم المتحدة هي الأداة الوحيدة للتدخل الدولي في الصراعات، فهناك تدخلات أخرى تتم من قبل منظمات إقليمية ومن قبل أطراف دولية أخرى مثل بعض الدول وخاصة الكبرى، ومن بين المنظمات

الإقليمية التي تتدخل في إدارة الصراعات العرقية، ويبدو دورها بارزاً ومؤثراً عند حدوثه هو حلف شمال الأطلسي NATO، وقد ظهر هذا الدور جلياً في تدخل الحلف في كوسوفو حيث أعطت الصفة العسكرية لهذه المنظمة الإقليمية الأداة للتدخل بقوة وفاعلية لفرض الحلول التي تراها الدول الأعضاء في الصراع الدائر في كوسوفو. وفي ذات السياق يمكن الإشارة كذلك إلى دور الاتحاد الأوربي الذي قد يكون مؤثراً في إدارة الصراعات العرقية في أوربا وبقاع أخرى من العالم، مثل جمهوريات الاتحاد السوفييتي وإفريقيا وقبرص وغيرها.

إدارة أو تسوية الصراعات قد تكون كذلك في شكل تدخل مباشر أو غير مباشر، من قبل الدول الكبرى أو الدول المجاورة لمناطق النزاع، بدعوة من طرف من أطراف النزاع أو بدونها، ونظراً لأن هذا التدخل ينجم غالباً عن رغبة في حماية مصالح الدولة المتدخلة، ولأن هذا التدخل يحتاج إلى إمكانيات وقدرات مختلفة فإن الدول الكبرى غالباً ما تقوم بعمليات التدخل هذه، مثل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع في يوغسلافيا أو تدخل فرنسا في بعض الصراعات في إفريقيا.

أنواع الصراعات والحروب في إفريقيا:

يمكن تصنيف الصراعات والحروب في إفريقيا عدة تصنيفات، تعتمد على أطراف هذه الحروب وأهدافها وخصائصها، وبالنظر إلى هذه الحروب من حيث أطرافها نلاحظ أن هناك نوعين من الحروب:

أ ـ **الحرب الأهلية:** وهي حرب تقع داخل الدولة أطرافها داخل الدولة، ولا يوجد تعريف واحد متفق عليه للحرب الأهلية، لكن يمكن النظر

إليها على أنها حرب داخل الدولة بين أطراف داخلية، أو كما عرفها ريتشارد كلوترباك[1] بأنها «إحدى إشكال الصراع الداخلي الذي ينتج عن حدوث تصعيد واسع النطاق في العمليات الإرهابية» هذا الصنف من الحروب هو الأكثر انتشاراً في القارة الإفريقية فمعظم الحروب التي تقع في القارة نجدها حروباً أهلية تقع بين أطراف داخل الدولة، وان حظيت بالدعم الخارجي. والحروب الأهلية بدورها يمكن تقسيمها حسب أهدافها وخصائصها إلى حروب انفصالية تهدف إلى الانفصال عن الدولة وحروب غير انفصالية، كما يمكن تقسيمها إلى حروب أثنية أي عرقية أو دينية وحروب غير أثنية، وجميع هذه الأصناف من الحروب وجدت في القارة الإفريقية.

ب ـ الحرب البينية: ويقصد بها الحرب التي تقع بين دولة ودولة أخرى لأسباب مختلفة، وهذا النوع من الحروب منتشر أيضاً في القارة الإفريقية ولو على نطاق ضيق، وغالباً ما يكون الدافع آلية الصراع حول الحدود، ورغم أن منظمة الوحدة الإفريقية قررت في قمتها الثانية في القاهرة سنة 1964 احترام الحدود القائمة والموروثة عن الاستعمار إلا أن هذه الحدود كانت سبباً في صراعات وحروب بين الدول الإفريقية وآخرها الحرب الإثيوبية الاريترية.

الحدود الإفريقية أقيمت خلال فترة الاستعمار الأوربي، وهى حدود تم فيها مراعاة مصالح الدول الاستعمارية المجتمعة في مؤتمر برلين سنة 1884و 1885، ولم تراع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للدول الإفريقية المختلفة، وبذلك قسمت الجماعات والقبائل الإفريقية بين الدول الإفريقية المختلفة،

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2000، ص19.

وكمثال على ذلك تم تقسيم شعب الايفي بين غانا وتوجو، وجماعة الجنوبي بين زيمبابوي ومالاوي وشعب الماساي بين كينيا وتنزانيا، وقبائل الهوسا الفولاني بين نيجيريا والنيجر والكمرون، وقبائل الباكونجو بين الكنغو الديمقراطية والكنغو وانجولا، والازاندي بين السودان والكنغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى وقبائل الانواك بين السودان وإثيوبيا، وشعب الداموجا بين غانا وتوجو وقبائل المندي بين غينيا وسيراليون، وشعب البمبا بين الكنغو وزامبيا والطوارق بين ليبيا والنيجر ومالي وغيرها كثير من الأمثلة[1].

نتائج وآثار الحروب في إفريقيا:

أدت الحروب الأهلية والبينية التي شهدتها القارة الإفريقية إلى نتائج وأثار مدمرة على جميع المستويات، هو ما يجعل عملية إيجاد حل وتسوية لهذه الصراعات أمراً في غاية الأهمية، لأنه بدون ذلك لا يمكن تحقيق أية برامج للتنمية أو التقدم، فبالإشارة إلى بعض نتائج وآثار هذه الحروب تظهر لنا الحقائق التالية:

1- أن الحروب الأهلية والبينية التي شهدتها القارة منذ منتصف القرن الماضي أي بعد الاستقلال والى الآن قد أدت إلى فقدان الملايين من الأرواح ذهبت كوقود للحرب المشتعلة في بقاع مختلفة من القارة ولأسباب عديدة، وهو ما أفقد قوة بشرية بدون وجه حق، وعلى سبيل المثال بلغت خسائر الحرب في السودان خلال الفترة المشار إليها قرابة 2.5 مليون نسمة، وفي نيجيريا خلال الفترة الحرب الأهلية فقط أي من 1967 إلى 1970 والتي عرفت

---

(1). د. عبد الجيد عمارة، الصراعات و لحروب الأهلية في إفريقيا، في: المؤتمر السنوي للصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث الإفريقية، 1999)،ص 737.

بمشكلة بيافرا نحو 2 مليون نسمة، وفي أثيوبيا مليون نسمة، في رواندا وبورندي أكثر من مليون نسمة، وفي موزمبيق 900 ألف نسمة، وفي الصومال أكثر من نصف مليون نسمة، وفي انجولا كذلك نصف مليون نسمة وفي ليبيريا أكثر من 200 ألف نسمة وفي تشاد 100 ألف نسمة، وفي الكنغو قرابة 100 ألف نسمة وفي سيراليون 20 ألف نسمة، وهذه مجرد بعض نماذج من الخسائر البشرية في حروب القارة الإفريقية.

2- أحدثت الحرب خللاً هائلاً في منظومة القيم الثقافة والأخلاقية السائدة، حيث انتشرت ثقافة السرقة والسطو والاغتصاب وغيرها من الرذائل، وزادت نسبة الخوف والأمراض النفسية، وهو ما يطلق عليه البعض (التكلفة الحقيقية للحرب).

3- تخريب البنية التحتية، وهي في الأساس بنية ضعيفة فالحرب لا تفرق بين المعسكر والمدرسة والمستشفى ومرافق الخدمات العامة والمساكن، مما زاد من بؤس وشقاء المواطن الإفريقي الذي يعيش في أدنى سلم الدخول ومستويات المعيشة في العالم، خاصة في بعض دول القارة الواقعة جنوب الصحراء.

4- إهدار موارد الدولة في الإنفاق على الحرب بدلاً من توجيهه إلى التنمية، وزيادة البطالة بين القادرين على العمل.

5- انهيار الدولة، وهي حالة ناتجة عن فقدان الموارد وتفكك السلطة، ويبدو ذلك واضحاً في حالة الصومال وفي ليبيريا في فترة من الفترات، كما توجد العديد من الدول في حالة تشبه الانهيار، بعد أن أنهكتها الحروب.

6- زيادة نسبة المعاقين والمقعدين بسبب الحروب والألغام.

7- انهيار وتوقف عمليات الإنتاج والتجارة والاستثمار بسبب الحروب.

8- تزايد أعداد اللاجئين الفارين من الحرب، وفي هذا السياق يشار إلى أن إفريقيا تحتضن أكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم، وما ينجم عن هذه المشكلة من آثار اقتصادية على الدولة التي تحتضن اللاجئين إضافة إلى مشاكل عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تصاحب هذه الظاهرة.

إدارة الصراعات على مستوى الدولة في إفريقيا:

يمكن القول بأن الدولة في إفريقيا ذات طبيعية خاصة فهي ليست دولة قومية تحظى بولاء الجميع على حساب الولاء للجماعات والقبائل المختلفة المكونة لها، ولذا فإن الدولة في إفريقيا بعد الاستقلال عكست سيطرة الجماعة أو القبيلة المسيطرة وإن أخذت شكل الحزب الواحد فهو حزب هذه الجماعة أو القبيلة وعندما أخذت الدول الإفريقية بنظام التعددية الحزبية فإن هذه التعددية جسدت التعددية العرقية، فكل حزب يمثل جماعة أو قبيلة معينة. وبالتالي فقد تميزت الدولة في إفريقيا بعدم التكامل بين الجماعات العرقية المختلفة، التي لم تضح بانتماءاتها العرقية لصالح الكيان الجديد (الدولة)، وعدم التكامل بين الحاكم والمحكوم، مما نجم عنه توتر في العلاقات الاجتماعية، ووصل إلى حد مطالبة بعض الجماعات بالانفصال، خاصة إذا توفر لها كيان جغرافي يعزز تميزها العرقي والثقافي[1].

لقد تعاملت الدول الإفريقية بمختلف الأساليب المعروفة في إدارة الصراعات العرقية، وذلك حسب الظروف البيئية المحيطة داخلياً

---

(1). د. حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2002)، ص84و85.

وخارجياً، ولم تكن الدولة الإفريقية أو نظامها السياسي طرفاً محايداً في الصراعات الجارية فيها في معظم الأحيان، وذلك أن النظام السياسي القائم هو انعكاس للجماعة أو القبيلة المسيطرة، ولهذا فإن إدارة الصراع كانت تتم في الغالب بغية تأكيد سيطرة المسيطرين أو تحقيق المزيد من المكاسب، أو إضعاف الجماعات أو القبائل الأخرى، وتعكس الخبرة الإفريقية العملية هذه الحقائق.

تراوحت الأساليب المستخدمة في إدارة الصراعات العرقية من قبل الدول الإفريقية بين أشدها قسوة، وهو أسلوب الإبادة الجماعية، وأساليب مرنة أخرى مثل تقاسم السلطة والأخذ بالنظام الفيدرالي، ولعل أخطر مناطق النزاعات هي التي يكون فيها الصراع بين جماعتين رئيسيتين، فهذه التعددية الثنائية تجعل أمد الصراع طويلاً، كما حدث في قبرص ورواندا وبورندي، وتطيل مدة الارتياب الثقافي بين الجماعتين، كما هو الحال في بلجيكا، وقد تفضي إلى الانعزال أو الانفصال، ولا تقل الثنائية الإقليمية خطورة عن التعددية الثنائية، ويقصد بالأولى انقسام المجتمع إقليميا بين شمال وجنوب وشرق وغرب، وفي المقابل فإن المجتمعات التعددية يسهل إدارة الصراع فيها عن المجتمعات ذات التعددية الثنائية أو الثنائية الإقليمية[1].

إن إدارة الصراعات على مستوى الدولة قد يفضي إلى نتائج سيئة إذا استخدمت الدولة وسائل عنيفة كالإبادة والنقل والتهجير الجماعي للجماعات المعارضة، على عكس المنظمات الإقليمية والدولية التي تحاول تسوية النزاع من

---

(1). د. على المزروعي، النزاعات وحل النزاعات في الألفية الجديدة، (طرابلس: المركز الإفريقي للبحث التطبيقي في مجال الإنماء الاجتماعي، الطبعة الأولى 2004)، ص 12و13.

خلال محاولة إرضاء جميع الأطراف دون تحيز، وقد كلفت الإدارة السيئة للصراعات العرقية بعض الدول الإفريقية الكثير من الخسائر البشرية والمادية والتمزق الاجتماعي، فالصراعات العرقية كلفت رواندا عام 1994 نحو 800 ألف قتيل، وكلفت بوروندي نحو 200 ألف قتيل، وشردت الصراعات العرقية الملايين من ذلك 1.2 مليون في الصومال عام 1991، ونحو أربعة ملايين في أنجولا، ناهيك عن الخسائر المادية التي تعيق عملية التنمية في قارة تعاني أساسا من التخلف[1].

إدارة الصراع على المستوى الإقليمي والفرعي الإفريقي:

خصص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الصادر سنة 1963 لجنة لحل النزاعات، أطلق عيها لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم[2]، مهمتها السعي لفض النزاعات سلمياً، لكن جهود هذه اللجنة واختصاصها موجه للنزاعات التي تنشب بين الدول، وليست النزاعات التي تحدث بين بعض الأطراف داخل الدولة نفسها، بل إن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ركز كثيراً على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء[3] وهو ما يعني عدم اختصاص

---

(1) Abdalla Bujra, Hussein Solomon (Edritors), Perspectives on the OAU/Au and conflict Management in Africa, (Addis Ababa ACARTSOD, CEN-SADand DPMF2004).P:167,168.

(2) جاء في المادة (19) من ميثاق المنظمة: «تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية، وتقرر تحقيقاً لهذه الغاية إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم، ويحدد تشكيلها وشروط خدمتها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ويعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من هذا الميثاق».

(3) جاء في المادة 3 من ميثاق المنظمة في الفقرتين 2و3 ما يلي:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها غير القابل للتصرف في وجودها المستقل.

المنظمة بالصراعات الداخلية في الدول الأعضاء باعتبارها شأناً داخلياً ورغم عدم النص صراحة على التدخل في النزاعات الداخلية الخطيرة إلا أن المنظمة حاولت ذلك لكنها لم تحقق نتيجة إيجابية، ومن ذلك النزاع الداخلي في تشاد بين الفصائل التشادية المتحاربة، حيث لم تستطيع إرسال قوات حفظ سلام فعالة للبلاد خلال عامي 1981و1982، لأن ميثاق المنظمة لا يحتوي على هذه الآليات أصلاً، وكان الأفارقة عند وضع ميثاق منظمتهم أكثر حرصاً على استقلالهم وسيادتهم من أي شيء آخر.

لقد ركزت منظمة الوحدة الإفريقية على تأييد الحكومات ضد الحركات الانفصالية، وقد شجع المنظمة على أتباع هذا المبدأ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2131 لسنة 1965، الذي يؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم مساعدة أو تمويل أو التسامح مع أية نشاطات تهدف إلى الإطاحة بنظام دولة أخرى، ولهذا تجاهلت المنظمة مطالب انفصالية إفريقية مثل كاتنجا في الكونغو، وجمهورية أرض الصومال في دولة الصومال[1].

إزاء الفشل الذي عانته المنظمة على صعيد تسوية الصراعات العرقية خاصة، وأمام تصاعد موجة هذه الصراعات لجأ القادة الأفارقة إلى اعتماد آلية جديدة لتسوية النزاعات في قمة القاهرة عام 1993، وتضم جهاز مركزي يتكون من ثلاث مستويات، أعلاها هيئة مكتب رؤساء الدول والحكومات، والذين يختارهم مؤتمر القمة الإفريقي السنوي على أسس إقليمية، وتجتمع هذه الهيئة مرة واحدة في السنة، أما المستوى الثاني فهو وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجهاز المركزي، ويجتمع مرتين في السنة على الأقل، والمستوى

(1) د. محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، مرجع سابق ص62.

الثالث هو السفراء والمفوضون المعتمدون للدول الأعضاء في الجهاز لدى المنظمة وأثيوبيا، ويعقدون اجتماعاً شهرياً، كما تعمل الآلية الجديدة لحل النزاعات من خلال الأمين العام للمنظمة والأمانة العامة، كما تم إقامة قسم لإدارة النزاعات في المنظمة عام 1992ويتم تمويل الآلية الجديدة عن طريق تخصيص نسبة 5٪ من الميزانية العادية للمنظمة إلى صندوق منظمة الوحدة الإفريقية للسلام، على ألا تقل هذه النسبة عن مليون دولار[1].

لكن ذلك لم يجد، وقامت المنظمة الدولية والدول الكبرى بتجاوز المنظمة الدولية وآلياتها، كما حدث في رواندا، عندما تدخلت الأمم المتحدة تحت اسم عملية «الفيروز»، وهكذا ظل الفشل المالي والعسكري والإداري وراء عدم نجاح المنظمة في حل أو إدارة الصراعات بشكل ناجح[2].

بعد إنشاء الاتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية، حاول واضعو القانون التأسيسي للاتحاد تجاوز بعض أوجه القصور في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وخاصة في مجال تدخل الاتحاد في حالة تصاعد الصراعات العرقية إلى درجة الإبادة والتطهير العرقي، وهو ما أشارت إليه الفقرة من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي: «حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية»، كما أنشأ الاتحاد الإفريقي مجلساً للأمن والسلم الإفريقي، يطمح من ورائه لحل الصراعات العديدة التي تعصف بالقارة.

---

(1) نفس المرجع، ص71و72.

(2) منى حسن علي، دور المنظمات الإقليمية في فض النزاعات الإفريقية، قضايا إستراتيجية، الخرطوم، العدد 3، مايو 2003. ص 12.

إلى جانب المستوى الإقليمي الإفريقي الذي يتعاطى مع الصراعات العرقية في القارة (منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي) هناك المستوى الإقليمي الفرعي، الذي يتعاطى هو الآخر مع الصراعات العرقية في القارة، ففي إفريقيا توجد عدة منظمات إقليمية فرعية،من أبرزها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة بالايكواس ECOWAS، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي COMESA، وجماعة التنمية للجنوب الإفريقي SADAC، وتجمع دول الساحل والصحراء CEN-SAD،والاتحاد الاقتصادي لإفريقيا الوسطى ECCAS، واتحاد المغرب العربي AMU وهيئة مكافحة الجفاف والتصحر والتنمية IGAD، إلا أن الملاحظ أن معظم هذه المنظمات الفرعية لا تتعاطى مع إدارة الصراعات العرقية في الدول الأعضاء بشكل متميز، ماعدا منظمة الإيكواس.

لقد استطاعت منظمة إيكواس التي تأسست عام 1975أن تطور آلية ناجحة لإدارة الصراعات في الدول الأعضاء فيها، وما ميز هذه الآلية عن باقي المنظمات الفرعية وعن منظمة الوحدة الإفريقية هو إنشاء آلية عسكرية لفض النزاعات المعروفة بالا يكوموغ ECOMOG، كما تبنت منظمة الإيكواس آلية تبيح التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والتي تشهد صراعات تهدد الأمن في المنطقة،وقد برهنت على نجاح هذه الآلية من خلال التدخل في الصراع الذي دار في ليبيريا وسيراليون والذي أفضى إلى إخماده [1].

تدخل دول الجوار بطريقة أو أخرى ولأسباب مختلفة، ومن ذلك تدخل نيجيريا في ليبيريا وسيراليون تحت مظلة الإيكواس، حيث تم الاعتماد بشكل

(1) منى حسن علي،مرجع سابق،ص14و15.

أساسي على قوة نيجيريا، الدولة الأكبر سكاناً في إفريقيا،والتي تستطيع تمويل مثل هذا التدخل، وكذلك التدخل الليبي في تشاد لفض الصراع بين الفرقاء، والتدخل الجنوب إفريقي في بعض دول الجوار، والتدخل الأوغندي غير المباشرة في الكنغو وغيرها من التدخلات، التي كان لبعضها آثار إيجابية في تسوية الصراع.

إدارة الصراع في إفريقيا على المستوى الدولي أو الخارجي: تجسدت الإدارة الدولية للصراعات العرقية الإفريقية في الأمم المتحدة، والقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي، وبالنسبة للأمم المتحدة فقد كانت طبيعتها تسمح بالتدخل في الصراعات الداخلية حيث يستطيع مجلس الأمن باعتباره السلطة الأعلى، وبموجب الصلاحيات الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن يقرر ما إذا كان هذا الصراع مهدداً للأمن والسلم الدوليين أم لا، وبنهاية الحرب الباردة أصبح تدخل مجلس الأمن أكثر مرونة، حيث تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذها الواسع ممارسة هذا التدخل، وربما هذا ما دفعها إلى التدخل بقواتها في الصومال بموجب القرارين رقم 767و757 تحت ستار الأمم المتحدة وقوات اليونيصوم التي بلغت 3500 جندي لتأمين البيئة المناسبة لتوزيع المساعدات الإنسانية[1].

كانت التجربة الأمريكية في الصومال غير مشجعة للإدارة الأمريكية للتدخل المباشر في الصراعات العرقية في إفريقيا، فقد آل التدخل الأمريكي الذي تم تحت مظلة الأمم المتحدة إلى الفشل، وفي هذا السياق دعا وزير

(1) د. محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، مرجع سابق ص96.

خارجية أمريكا السابق وارين كريستوفر (أكتوبر 1996) خلال جولة له في القارة الإفريقية إلى إنشاء قوة تدخل إفريقية تحت إشراف ودعم أمريكي، ولتولي عملية الإغاثة والأعمال الإنسانية في الصراعات العرقية، على أن يتم نشرها بقرار من الأمم المتحدة، غير أن هذه الفكرة قوبلت بالرفض مباشرة من الرئيس الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا، حيث رفض فكرة بهذا المفهوم، ولقيت الفكرة ترحيباً من دولة مالي، لكنها انتهت إلى العدم[1].

إن التحرك الأمريكي الذي جاء عقب نهاية الحرب الباردة يعكس توجهاً أمريكياً جديداً للدخول في منافسة مع القوى الاستعمارية السابقة على القارة الإفريقية، في كل المجالات بما في ذلك إدارة الصراعات العرقية الإفريقية، وقد بادرت فرنسا مع التطورات الدولية الجديدة إلى إنشاء قوة تدخل سريع FARسنة 1993 مقرها جنوب غرب فرنسا للتدخل في القارة الإفريقية عند الضرورة، وهي التي نفذت التدخل في رواندا عام 1994 في عملية تراكواز، ثم عمدت فرنسا إلى اختراع برنامج جديد للتدخل في الصراعات الإفريقية الداخلية أسمته RECAMP وذلك عام 1997، بهدف دعم مؤسسات إقليمية قائمة في إفريقيا لتحقيق الأمن والاستقرار وهذا البرنامج وضع أساساً لمواجهة البرنامج الأمريكي الخاص بإنشاء قوة تدخل أمريكية[2].

تراجعت أدوار الدول الكبرى الأخرى حيال التدخل في الصراعات الإفريقية مثل بريطانيا، والتي تدخلت بشكل محدود في سيراليون، لإجلاء

(1) مني حسن علي، مرجع سابق، ص5.

(2) د. إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001،ص11و12.

رعاياها والرعايا الغربيين، وانتهى التدخل السوفييتي والكوبي بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، حيث سبق لهما التدخل في بعض المناطق مثل أنجولا وأثيوبيا.

مساهمة القائد معمر القذافي في تسوية النزاعات الإفريقية:

حظيت إفريقيا باهتمام لثورة في ليبيا منذ قيامها عام 1969، وذلك انطلاقاً من أن ليبيا جزء من القارة الإفريقية، تاريخياً حظي موقع ليبيا بأهمية كبيرة ولازال خاصة لجهة التو صل بين الجنوب الأوربي والعمق الإفريقي كما فرضت طبيعة هذا الموقع ضرورة تعاطي ليبيا مع ما يجرى على تخومها الجنوبية، وفي العقود الأخيرة بدأت الحاجة تتزايد إلى ضرورة خلق وتعزيز تعاون وتكامل إفريقي إفريقي، فقد بدا واضحاً الواقع الإفريقي البائس المتمثل في الفقر والتخلف والأوبئة وانعدام البنية التحتية وفشل برامج التنمية.

قابل ذلك على المستوى العالمي طفرة كبيرة على مختلف المستويات خاصة في مجالي المعلومات والتقنية على الصعيد التطبيقي، وعلى المستوى السياسي والاقتصادي ظهرت تجمعات وكتل عملاقة بعضها على أبواب إفريقيا مثل الاتحاد الأوربي، وكان لزاماً على القارة الاستجابة لهذه التحولات العالمية التي لم يعد أحد بمعزل عن آثارها ونتائجها، وخاصة في ظل بروز العولمة بمظاهرها المختلفة.

الاستجابة المهمة التي حصلت في القارة الإفريقية خلال السنوات الأخير ة تمثلت في تأسيس الاتحاد الإفريقي، الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد أن أصبحت عاجزة عن مجاراة إيقاع العصر سياسياً واقتصادياً. لكن حتى مع ظهور الاتحاد الإفريقي كان واضحاً أن النزاعات والحروب في

القارة تشكل التحدي الأول لإفساد كل برامج وخطط التنمية، لذا لاحظنا مدى الاهتمام الذي أولاه مؤسسو الاتحاد الإفريقي للسلم والاستقرار والأمن في القارة، من خلال إنشاء مجلس الأمن والسلم في إفريقيا ضمن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، وإمداده بوحدات من جيوش الدول الأعضاء عند الحاجة، كما حصل في مشكلة دار فور.

مساهمات القائد معمر القذافي في تسوية النزاعات في القارة بدأت مبكراً قبل تأسيس الاتحاد الإفريقي، فهذا الاتحاد نفسه هو إسهام ليبي بدرجة كبيرة تم التوصل إليه في القمة الإفريقية في 9/ 9/ 1999 مسيحي كما ورد في إعلان سرت، بما احتواه هذا الاتحاد من مبادئ وأهداف ومؤسسات تركز في جانب كبير منها على أهمية تحقيق التنمية والاستقرار وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، يضاف إلى ذلك تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص) التجمع الأحدث والأضخم بين التجمعات الإفريقية الفرعية والذي يعتبر إسهاماً خالصاً لمؤسسه معمر القذافي، وهو تجمع يهدف أيضاً إلى المساهمة في تحقيق الأهداف المشار إليها، وتم من خلاله تسوية ومنع العديد من النزاعات داخل الدول الأعضاء فيه.

إذا ما ألقينا نظرة على أهم الإسهامات التي قدمها معمر القذافي في تسوية النزاعات في القارة الإفريقية نلاحظ أن هناك مبادئ وخصائص عامة تجمع بين هذه الإسهامات:

1 - أنها تنطلق من الحرص على تجنب النزاعات، وكذلك تسوية أو حل القائم منها، باعتبار أنها عامل هدم لبرامج التنمية والتقدم الذي تحاول إفريقيا تحقيقه، ففي ظل النزاعات والحروب لا يمكن تحقيق التنمية والاستقرار والتقدم.

2- أن هذه المساهمات تنبع من واقع إفريقي مختلف اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً عن المجتمعات الغربية، ولذا نلاحظ مدى التركيز في هذه المساهمات على آلية حل النزاعات عن طريق اللقاء المباشر بين الفرقاء وهم الدول، وفي بعض الأحيان السلطة ومعارضوها، وكذلك اللجوء إلى ما أطلق عليه «حكماء إفريقيا» بغية التدخل لتسوية النزاع لما يحظون به من مكانه اجتماعية واحترام يفوق الاحترام الذي قد تحظى به الدولة ومؤسساتها في بعض الأحيان.

3- أما الآلية الغربية لتسوية النزاعات فإنها تعتمد على الجوانب القانونية والقنوات الرسمية والعقوبات واستخدام القوة لإجبار الفرقاء على حل خلافهم. وهي آليات قد تضر بعمليات السلام والاستقرار، فكثيراً ما اتجه الفرقاء بسلاحهم إلى الوسطاء، معتبرينهم حكماً غير نزيه أو منحاز.

4- حل النزاعات على المستوى الإفريقي، وعدم إتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي، وهو مبدأ مهم، لأن التدخل الخارجي في حل النزاعات الإفريقية يعني إتاحة الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للقارة، وإعادة إحكام السيطرة والاستغلال الأجنبي من جديد وبصور أخرى. وما إنشاء آليات لتسوية النزاعات ضمن الاتحاد الإفريقي إلا بغرض قطع الطريق على التدخل الخارجي في الشؤون الإفريقية، وهو ما لوح به حلف شمال الأطلس في بعض الأحيان، وما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، أو ما قامت به فرنسا عدة مرات. وفي هذا الشأن يقول معمر القذافي «إننا عندما نسمح بتشكيل قوة تدخل أوربية للأزمات في إفريقيا فإن ذلك عمل

استعماري ولا نريد أن يتدخل أحد في شؤوننا فنحن قادرون في إفريقيا على حل مشاكلنا بأنفسنا»[1].

5- اللجوء إلى رأب الصدع في النزاعات الإفريقية عن طريق إصلاح الضرر بإعادة الإعمار والتعويضات والديات، وهو أسلوب يهدف إلى محاولة محو آثار الحروب والنزاعات، بما يحافظ على كبرياء الفرقاء ويشعرهم بالرضا. وفي المقابل فإن الحفاظ على الاتفاقيات واحترامها يشكل أولوية مهمة وأن مخالفتها تعني تعرض الطرف المخالف للعقاب من جميع الدول والمؤسسات الإفريقية الرسمية والأهلية وهو عقاب اجتماعي بالدرجة الأولى يجرد الخصم من كل الشرعية والاحترام ويجبره على الامتثال للاتفاقيات التي وقع عليها.

6- الاحتفاظ بعلاقات متوازية مع الفرقاء مما يؤهله لأن يكون حكماً نزيهاً ومقبولاً من طرفي النزاع، كما هو الحال في العلاقة مع النظام السوداني ومع المعارض البارز الراحل جون قرنق، والعلاقة مع قبائل الطوارق ومع النظامين في النيجر ومالي، والعلاقة مع حكومة كابيلا والمعارض د. بيزيما كاراها، والعلاقة مع الحكومة الصومالية ومحمد إبراهيم عقال رئيس جمهورية أرض الصومال.

نماذج من التسويات:

1- الصراع في منطقة البحيرات العظمى: يشكل الصراع في منطقة البحيرات أحد أهم نقاط الصراع الساخنة والخطيرة في القارة الإفريقية، بسبب أهمية هذه المنطقة من حيث الموارد الطبيعية كالمياه والمعادن، وكذلك بسبب

---

(1) السجل القومي 1999 - 2000، ص، 2591.

انغماس العديد من دول المنطقة في الصراعات الجارية فيها، والتركيبة العرقية المعقدة والمتداخلة، لذا فقد بذلت جهود حثيثة في هذا الشأن أفضت إلى توقيع اتفاق سرت بتاريخ 18/ 4/ 1999 واتفاق لوساكا في 10/ 7/ 1999، وفي هذا الشأن يشار إلى تكليف قائد الثورة من قبل الرؤساء الأفارقة المعنيين بالنزاع كمنسق لعملية السلام في منطقة البحيرات، فقد عقدت قمة حول السلام في منطقة البحيرات حضرها رؤساء ومندوبون عن عدة دول هي أوغندا ورواندا وزيمبابوي وز مبيا وناميبيا وأنغولا والكنغو وجنوب إفريقيا والنيجر.

يشار إلى أنه بصدد حل أزمة الكنغو أو الصراع في منطقة البحيرات تم تشكيل لجنة من القادة السياسيين وبعض الشخصيات التي تحظى بالاحترام الأدبي برئاسة الغا عمر كوناري رئيس مالي الأسبق وعضوية أحمد بن بلة وأورتيغا وشيكاتا ولويس فراكان كما يشار في هذا الشأن إلى دعوة زعيم المتمردين د. بيزيما كاراها إلى طرابلس في 28/ 8/ 1999، حيث تعهد أمام قائد الثورة بالتوقيع على اتفاق لوساكا.

وقد أثمرت هذه الجهود عن تهدئة الأوضاع في منطقة البحيرات وإن كان من الصعب إنهاء صراع مشتعل لأكثر من أربعين عاماً في وقت وجيز وبشكل كامل، خاصة أن هذا الصراع يتميز بالتعقيد الشديد لجهة تعدد الأطراف من دول وحركات تمرد، ولما تزخر به المنطقة من تنوع وتعدد عرقي، وكذلك دور الأطراف الخارجية التي تقف وراءه وفيها الشركات العاملة هناك في مجال التعدين.

ولعل الحل الذي قدمه قائد الثورة فيما يتعلق بمشكلة الصراع في رواندا وبورندي، ورغم أنه يبدو حلاً يميل للمثالية إلا أنه يبدو حلاً

واقعياً يحتاج إلى جهود المجتمع الدولي ودعمه للفصل بين القبيلتين الهوتو والتوتسي في دولة مستقلة عن القبيلة الأخرى، لكن المشكلة في عالم اليوم أن المبالغ الخيالية تنفق على إشعال الحروب وليس على نزع فتيلها، فمن سيتحمل تكلفه نقل هؤلاء السكان وإعادة توطينهم، بل من يهمه إقرار السلام أساسا في هذين البلدين.

2- المساهمة في حل بعض النزاعات في شرق إفريقيا: وهنا يشار إلى الدور المهم في المساهمة في وقف الحرب بين إثيوبيا وأرتيريا وفي هذا السياق يذكر أن قمة أنجامينا في 5/2/2000 لدول تجمع الساحل والصحراء (س.ص)، كلفت قائد الثورة بمهمة المساعدة على إرساء السلام والأمن في التجمع، وتفويضه التحدث باسم التجمع في هذا الخصوص مع المنظمات الإقليمية والدولية، وقد جرت اتصالات مكثفة في هذا السياق عن طريق استقبال قادة البلدين فرادى في ليبيا، والاتصالات الهاتفية وإرسال مسؤولين رفيعين إلى أسمرة وأديس أبابا، وتم التركيز على مطالبتهم بالالتزام بخطة منظمة الوحدة الإفريقية والقرارات الدولية بالخصوص.

وفي شرق إفريقيا أيضاً يشار إلى الجهود المبذولة في تسوية النزاع في السودان، في جنوبه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهنا تم تقديم المبادرة الشهيرة التي عرفت بالمبادرة الليبية المصرية، وهي التي أفضت إلى تحقيق السلام في الجنوب، ورغم دخول الولايات المتحدة الأمريكية في المراحل الأخيرة وركوبها الموجة وإشرافها على اتفاق مشاكوس بين الحكومة والحركة عام 2002.

في غرب السودان حيث برزت مشكلة دار فور خلال السنوات الماضية بشكل حاد، بذلت جهود كبيرة لحل هذه المشكلة التي أخذت أبعادا دولية،

وفي هذا السياق تمثل الحدث الأبرز في احتضان طرابلس لقمة إفريقية مصغرة في 16-17/ 05/ 2005 حضرها أوليسيجون أوباسانجو رئيس نيجيريا ورئيس الاتحاد الإفريقي، ومحمد حسني مبارك رئيس مصر، وعمر حسن البشير رئيس السودان، وإدريس دبي رئيس تشاد، ونائب رئيس الوزراء في الغابون، ود. عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية، ود. محمد المدني الأزهري أمين عام تجمع دول لساحل والصحراء (س.ص).

باركت القمة الجهود المبذولة من طرف قائد الثورة في دعم المصالحة الاجتماعية وخاصة ما جاء في لقاء الحركات المسلحة والإدارة الأهلية الذي عقد في طرابلس بتاريخ 11. 05. 2005 أي قبل انعقاد القمة بأيام قليلة، والذي ضم حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان وممثلي الإدارة الأهلية وأبناء دار فور بالمهجر، كما أكدت القمة على اتفاق أنجامينا لوقف القتال، وبروتوكول أنجامينا لتعزيز الوضع الأمني والإنساني والتعاون مع بعثة الاتحاد الإفريقي، ومعلوم أن المساعي المبذولة لحل مشكلة دار فور قد أثمرت الاتفاق الذي تم توقيعه في أنجامينا في مطلع هذا العام (2006) برعاية الاتحاد الإفريقي.

من ضمن الجهود الأخرى التي بذلت لحل النزاعات في شرق إفريقيا، مبادرة قائد الثورة بشأن نزع فتيل الأزمة التي نشبت بين السودان وتشاد في مطلع هذا العام أيضاً، وقد احتضنت الجماهيرية قمة جمعت الفرقاء (السودان وتشاد) ورئيس الاتحاد الإفريقي (رئيس الكنغو)، والتي تم فيها نزع فتيل الأزمة التي كادت أن تتحول إلى حرب بين البلدين، وعلى المستوى العملي تم إرسال مراقبين من ليبيا وبعض الدول الإفريقية لمراقبة حدود البلدين لمنع تكرار اختراقها وتجنب تحول النزاع إلى مواجهة.

1. المساهمة في حل النزاعات في غرب إفريقيا: شهدت منطقة غرب إفريقيا العديد من النزاعات داخل حدود بعض الدول، وقد تحولت هذه النزاعات إلى ما يشبه الحرب الأهلية في ليبيريا وسيراليون وساحل العاج، وفي هذا الشأن كانت ليبيا مسرحاً للقاء الفرقاء في هذه النزاعات، وتم إرسال المسؤولين في مهمات وساطة إلى المنطقة وفي هذا الجانب يشار إلى جهود إعادة الأعمار التي بذلتها الجماهيرية في ليبيريا، وذلك كوسيلة لتجنب منع عودة الصراع حيث قدمت مساعدات لتجديد وصيانة المدارس والمستشفيات وجامعة ليبيريا، كما قدمت مساعدات ودعم لقبائل الطوارق في النيجر ومالي، بعد أن تم تسوية نزاعهم مع حكومات هذه الدول باعتبار أن هذا الدعم يساعد على الاستقرار والأمن ويجنب الصراع والحروب، فجزء من سكان هذه القبائل يعيشون في ليبيا التي تعتبر الموطن الأساسي لهم.
2. المساهمة في حل النزاعات خارج القارة: وفي مقدمتها تسوية النزاع بين الهند وباكستان في كشمير..

خلاصة:

تناولت هذه الدراسة الصراعات في إفريقيا، وقد بدأت بتعريف الصراع ومراحله وتكلفته، كما تناولت تسوية الصراعات ومستويات هذه التسوية (الدولة، والإقليم، والدولي)، ثم تناولت الصراعات في إفريقيا وأنواعها وأسبابها وكذلك آثار ونتائج هذه الحروب، ثم أوضحت الأساليب المتبعة لحل الصراع على المستويات المختلفة، ثم خلصت الدراسة إلى الإشارة إلى بعض الإسهامات التي قدمها القائد معمر القذافي في تسوية الصراعات الإفريقية.

ومما سبق عرضه تخلص الدراسة إلى أن القارة، الإفريقية في حاجة ماسة إلى إيلاء عملية تسوية الصراعات الأولوية المطلقة، لأنه في ظل استمرار

الحروب في القارة فإنه لن تتحقق التنمية ولا التقدم، فبدون الأمن والاستقرار لا أحد يضمن انتهاء الصراعات وتشير الدراسات إلى أن تكلفة الحرب عالية جدا، وأن خسائرها تشمل كل المجالات، وتزيد الواقع الإفريقي السيئ سوءاً.

إن الإسهامات التي قدمها قائد الثورة العقيد معمر القذافي في مجال تسوية النزاعات في القارة الإفريقية تشجع على ضرورة تعزيز آليات تسوية النزاعات في إفريقيا، وذلك نظراً لما تتصف به إفريقيا من خصوصية في صراعاتها.

مدير المائدة د. يوسف الصواني:

شكراً للأستاذ بشير على هذا العرض المتميز، ولطالما تمنيت أن يكون الجزء الأخير المتعلق بمساهمة معمر القذافي أو ما أسميته أنت سمات وخصائص مساهمات معمر القذافي قد أخذ الشق الأكبر من الوقت، ولكن ما أتمناه أن تتيح المناقشات الفرصة لتبيان تفاصيل هذا التصور، لأنني أعتقد أن معمر القذافي لا يتحرك في مبادراته لتسوية المنازعات من موقعه كرجل دولة أو كسياسي فقط وإنما يتحرك من رؤيا ذات طبيعة شمولية للأشياء يعني النظرة للصراع في مستواها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وإذا أمعنا النظر وهذا ما كنت أحاول أن أقوم به خلال فترة إلقاء الأستاذ بشير لهذا الجزء أن أتمعن في هذه السمات وأن أحاول أن أجد لها جذوراً نظرية والواقع أنه يمكن فعلاً البحث عن هذه الجذور النظرية أو الفلسفية لهذه السمات التي حددها «بشير الكوت» لمساهمات معمر القذافي، شكراً للباحث مرة أخرى وشكراً لصبركم.

المناقشات

والآن نفتح الباب للنقاش الذي أتمنى أن يزيد من تعميق هذه الجوانب لأن هذا هو الهدف من نظام الموائد المستديرة، وأرى الدكتور كاظم هاشم نعمة أستاذ العلاقات الدولية في أكاديمية الدراسات العليا متخفزاً ولذلك أعطيه نقطة الانطلاق الأولى فليتفضل.

ـ الدكتور كاظم هاشم نعمة:

أولاً، أنا ممتن جداً لأن أحظى بدعوتكم لحضور هذه الجلسة الممتعة وهذا شي يشرفني، النقطة الثانية التي تسعدني أنني منشغل بهذا الموضوع، بعض الأفكار التي وردت من على المنصة تقترب مني وبعض منها تنفر مني بعيداً، أنا كنت أحسب أن نبدأ بطبيعة المشكل أي النزاع نفسه وخاصة العنوان هو الذي استهواني فكان يحبذ أن يلقى على مسامعنا النزاعات في إفريقيا وخاصة النزاعات بعد الحرب الباردة وهذه مسألة جداً مهمة، يعني الآن نحن نجد أنفسنا مثقلين بالإرث في الحرب الباردة، النمط التفكيري في قضايانا في الحرب البادرة، أعتقد الأخ القائد في إحدى زياراته في جولته في الوطن العربي يمكن في جدة أو في الرياض عاتب المثقفين حول كيف ينظرون إلى الواقع بهذه النظرة التجريدية التقليدية المتصلبة، ومس فكرة سرعة الحركة وضرورة الملاحقة فنحن يبدو أننا لازلنا غير متهيئين خاصة من جيلي أنا المتتلمذ في الحرب الباردة، فهذه مسألة ينبغي أن نتحرر منها لكي نرى الأشياء، النقطة الثانية نحتاج إلى النقد الذاتي ومن غير النقد الذاتي لا يمكن أن نأتي بإطار فكري «PARADIGM» يعني الذي تفضل به الدكتور حمدي معظم الإطار

الفكري تطور في أوروبا من عصر النهضة إلى اليوم هو يمر في قرون ولا يمر في عقود، الإطار الفكري ينهض في قرون، فنحن الآن لربما نغامر في صياغة إطار فكري للنزاعات أو لطبيعة إفريقيا.

نحن ما زلنا نقترب في التفكير من التفكير الغربي الذي مسه الدكتور حمدي تصنيفات الدكتور حمدي موجودة في الأدبيات، وكل أستاذ يطرحها بشكل مختلف لكن في هيكلها لعام هي نفسها.. إما العالمية «GLOBALIST» أو الإفريقانية «AFRICANIST» الكونيون أو الإفريقيون، الإفريقيون قسم منهم متشائمون وأنا معهم، أنا من الواقعيين المتشائمين في التفكير الإستراتيجي أما المتفائلون الأفارقة فهم يقفون على افتراضات لا تصمد أمام التحدي، وأول خلل هو غياب الإستراتيجية الشاملة، لا يوجد لدينا إستراتيجية شاملة، توجد لدينا أفكار هنا وهناك، الأستاذ الدكتور حمدي أشار إلى إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي AMERICAN NATIONAL SECURITY STRATEGY التي وضعت في عام 2000 والخاصة بإفريقيا، الذي أراه إننا نحتاج إلى أن نشخص نزاعاتنا فهي اليوم ليست بينية وإنما داخلية وستكون كذلك لحقبة من الزمن لأن النزاعات البينية ستطفأ، لأن المرشح الخارجي لن يتورط في «لهيب داخلي» بين اثنين، هناك تصور إستراتيجي جديد أن النار تأكل نفسها فاترك المتنازعين يتخاصمان إلى أن يذبلا فتصبح الطريق مغلقة فتأتي المعالجات.

بالنسبة إلى «الكلفة» الآن المسألة مسألة كلفة لإدارة الأزمات هذه المسألة الأولى، المسألة الثانية التي أنا في صددها هي كيف نعالج وكيف ننظر إلى المبادرات الليبية أنا لدي ثلاث مداخل مكتوبة تخصني شخصياً، المدخل الأول هو المدخل التنظيري الذي مر على يد الأستاذ فرج وأنا قراءتي غير قراءة

الأستاذ فرج، قراءتي للصفحات الأولى من الكتاب الأخضر أن الصراع سيبقى طالما يبقى الصراع على أداة الحكم وإذا انتهى الصراع على أداة الحكم فما معنى للحياة، هذه بالضبط كما كنت أجادل في الوحدة العربية، الوحدة العربية إذا تنتهي ينتهي معنى الصراع وهذه نفس المشكلة التي واجهت الماركسيين، الماركسيون وجدوا لهم حلاً قالوا إن الصراع لا ينتهي إلا أن يحول ما بين الإنسان وما بين الطبيعة، فنحن الآن ينبغي أن نتفكر في هذا، قراءتي أن الأخ القائد يرى أن الصراعات هي صراعات سلمية مسلحة، هو لا شأن له بالسلمية، فطبيعة الأشياء أو الأشياء في حالتها الطبيعية هي الحالة الصراعية وليس الحالة السلمية، أي أننا نذهب إلى السلم من الصراع، وطالما نحن نتعامل مع شي حقيقي فنتعامل مع الصراع وليس مع السلم.

السلم سهل، لذلك «كانت Kant» عندما جاء في القرن الثامن عشر بـ «السلم الدائم» كانت طروحات تقوم على فكرة بسيطة، أن الديمقراطية لا تسمح لحكومتها أن تحارب، وهذه هي نظرية اليوم، وعلى ماذا يقوم «فوكوياما» يقوم على هذه الفكرة أن الديمقراطيات لا تتحارب، هذا محور «فوكوياما» كل كتاباته «The End of Last Man» الآن السلم ليس بمشكلة، إذن الجزء الأول هو أن نتأمل في الوجه النظري لفكرة النزاع وكيف يحل، ثم تأتي مسألتان جوهريتان الإستراتيجية وليس الصفة الإستراتيجية أو العمليات والتقنيات.

الأخ القائد لديه في تقديري ـ وهذا نحن بحاجة إلى أن ندرسه ونعمقه ـ وهذه أحد التوصيات التي سنأتي إليها.. نحتاج إلى ورش عمل «work shop» من الخارجية وهذا المركز وأساتذة لكي يدعموا المبادرة، المبادرة تموت بعد يوم وتصبح خطاباً سياسياً وينتهي.. نحن نريد أن نفعل فنحتاج إلى ورش العمل

ولهذا لا أرضى للذي يمس الفكر الغربي بأنه يتعامل مع الصراعات الأوروبية تعاملاً متصلباً متحجراً أنانياً، لا.. بالعكس لو تقرأ كتابات «فيشر» وكيف أن ورش العمل «تشتغل في إفريقيا.. يأتون بأفارقة ويدربونهم على تسوية النزاعات conflict resolution، أدبيات هائلة، فالآن نحن نحتاج إلى إستراتيجية وتقنيات.

أنا استخدمت عبارة جديدة the technique of the tent تقنية الخيمة أو فن الخيمة، أنا سميتها فن الخيمة التي تكلم عنها الدكتور حمدي وقال عنها «الحكماء تحت الشجرة» نحن لا يوجد عندنا شجر نحن لدينا خيمة، الخيمة في التسويات لا تغلق بابها، الباب مفتوح لأنه لا يوجد بها باب، فمصطلح المفاوضات negotiation لا يدخل على الخيمة، لا يوجد صفقات.. الخيمة لا يوجد فيها الدبلوماسية السرية متاع «كيسنجر» الخيمة مكشوفة هذا أولاً.

ثانياً ـ كل من يرغب في أن يكون طرفاً أي «طرف» يحضر الخيمة، يوجد فن اسمه «أنك لا تحضر لمجرد أن تسمع» ولكن هناك «أخذ وعطاء» وأن تأخذ وتعطي تكون قد دخلت على عملية التسوية لأنك تغير نظرتك للنزاع، وأنا لست من الميالين إلى الصراع بالنظرة التجريدية، يجب أن نعرف الأسباب الأساسية، النظرة التجريدية لا تنفع لأنها تترك عند الأطراف «سوء فهم»، ونحن لا نريده أن يخرج بسوء فهم، فلذا يدخل بمدرك ويخرج بمدركنا «الطرف المحايد» يعمل على أن يغير بنية النزاع في فهم الآخرين لكي يذهبوا إلى التسوية، فالخيمة أو تقنية الخيمة أو فن الخيمة ناجح جداً في تقديري في تسوية النزاعات لأن الخيمة يوجد بها دائماً شاهد الذي هو الوسيط، والقذافي هنا وسيط، زائداً الشرعية، شرعية توكيله من الاتحاد الإفريقي لكي يكون ضامنا للتسوية ولا تحسب أن هذا أمر جيد فهذا قيد، طبعاً هو يعطيك

فرصة للحركة لأنه عندك شرعية، ولكن عليك أن تسلم البضاعة وهذا غير سهل، ولذلك أنا أقول أنه يجب أن تكون له أجنحة ويكون له ظهير والظهير هو ورشة العمل.

مدير المائدة د. يوسف الصواني:

شكراً.. أطلت فأجدت أستاذ «علي مناع»

ـ مداخلة الدكتور «علي مناع» ـ مركز دراسات الكتاب الأخضر ـ سرت :

كان بودي أن تتم التعليقات حسب أولويات الأوراق التي قدمت لكي نستفيد من المحاضرين، وبخصوص الورقة الأولى، لقد تعرض الباحث إلى نقطة مهمة جداً وأوافقه عليها ولكنه لم يوضحها بصورة كافية، وهي أن أي نظرية سياسية أو أي مفكر سياسي من فلاسفة ومفكرين يبنون منهجهم ونظريتهم وفق نظرتهم للطبيعة البشرية أو النفس البشرية، فعندما «هوبز» يقيم دولة دكتاتورية لأنه يرى الإنسان على أساس أن طبيعته شريرة، ويأتي «روسو» فيرى أن الإنسان طبيعته خيرة فأصبحت شريرة، لأنه كان بإمكان المحاضر أن يوضح لنا كيف ترى النظرية العالمية الثالثة ومؤلفها طبيعة النفس البشرية لأنه على أساسها يتم بناء المنهج.

ثانياً: تحدث عن القوانين والقواعد الطبيعية فحتى هذه يحددها المنهج الذي اعتمدناه وفق نظرتنا الفلسفية لطبيعة النفس البشرية، فهناك من يرى أن التفاوت في الملكية يؤدي إلى الصراع وهناك من يرى أن الصراع يؤدي إلى تفاوت في الملكية فهذه تحتاج إلى تحديد.

وتحدث المعلق الدكتور كاظم عن غياب الإستراتيجية فغياب الإستراتيجية يأتي من غياب المنهج، ويتحدث عن دور الأخ قائد الثورة في

حل النزاعات، فكان ينبغي أن نربط ما بين منهج النظرية العالمية الثالثة وبين مبادرات الأخ قائد الثورة في حل النزاعات لأن الأخ قائد الثورة لا يستند لمنهج مخالف لمنهجه في النظرية العالمية الثالثة التي تعطي اعتباراً وأساساً للكيانات الاجتماعية ولأصحاب المشكلة للمساهمة في حل مشكلتهم، فهذه الأشياء كان ينبغي توضيحها وهي كيف تحدد النظرية العالمية النفس البشرية وبناء عليه منهجها في حل القضايا وهو المنهج الذي اعتمده الأخ قائد الثورة في حل النزاعات الدولية.. وشكراً.

ـ مداخلة الدكتور إبراهيم الفرجاني ـ جامعة السابع من أبريل:

أنا سأعقب على الزميل والأخ الصديق الأستاذ فرج بن لامة لأني اعتبرت أن النجاح في فهم المداخلة الأولى يشكل أساساً هاماً في فهم ما يأتي بعدها، لأن الفهم الفلسفي في اعتقادي هو الأساس لكل المداخلات فيما بعد، لكن أنا أحب أن أعقب على الزميل بأن البحث حاول أن يتلمس الأسس الفلسفية في النظرية العالمية الثالثة وتجربة الباحث في البحث عن تلك الأسس في الكتاب الأخضر فقط، رغم أهمية ذلك في الكتاب الأخضر الذي هو إنجيل النظرية العالمية الثالثة ولكن في اعتقادي المتواضع إن ذلك يتموقع أسوة بالنزاعات الدولية ومساهمات القائد تتموقع في نظرة أعم وأشمل، يمكن أن نطلق عليها النظرية الجماهيرية في العلاقات الدولية، فأعتقد أنه من الملائم البحث عن النظرية الجماهيرية في العلاقات الدولية التي أعتقد أنها تقوم أيضاً على مجموعة من الأسس التي يمكن أن نحددها في أن النظرية الجماهيرية تنظر إلى العلاقات الدولية بأنها العلاقات التي تتم دائماً بين الشعوب وليس بالأشكال الرسمية، وهذا واضح في فكر القائد ومبادراته، دائماً كان يبتعد عن

الأشكال الرسمية الشكلية وهذا طبعاً ينسجم مع ما جاء في الكتاب الأخضر بأن الدولة هي كيان اصطناعي.

النظرية الجماهيرية تهتم بالاعتبارات الإنسانية بالدرجة الأولى ودليل ذلك هو المبادرة الليبية بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، أيضاً مطالبات القائد المستمرة بأن تقام إلى جانب الهياكل الرسمية للعلاقات الدولية وأقصد التنظيم الدولي العالمي الحالي الذي هو الأمم المتحدة، إقامة هيئة لحكماء العالم تكون مرجعاً لتسوية النزاعات التي تستعصي على الحل بالطرق الدبلوماسية والتفاوضية والشكلية بالأشكال الرسمية الموجودة، أيضاً لا ننسى أن القائد دائماً يؤكد، أو يطرح، أو يسبق الزمن في طرحه لمبادرات قد تكون محل استغراب لدى البعض وأعني بذلك إصلاح هيئة الأمم المتحدة التي عندما طرحتها ليبيا وأنا تابعت هذا الموضوع وللأسف كانت محل سخرية البعض.. كانوا يتصورون أن النظام الدولي سيستمر إلى الأبد وأنه لا يمكن لهذه المبادرة أن تنجح، أقصد في السبعينات والآن أصبحت مطالب تقريباً من كل دول العالم، وحينما طرحت هذه المطالبة في السبعينات كان الناس أو على الأقل بعض الرسميين كانوا يسخرون من هذه المبادرة ويعتبرون أن هذا الكلام غير واقعي، هذا ما أحب أن أضيفه وشكراً.

مدير المائدة د.يوسف الصواني:

شكراً.. المتدخل الآخر الأستاذ خير ميلاد ثم الدكتور أحمد الأطرش.

ـ مداخلة الأستاذ خير ميلاد:

شكراً سيدي الرئيس، نحن طبعاً نتكلم عن موضوعين أساسيين، أعتقد أن لهما علاقة بحل المنازعات وطبعا المنازعات دائماً فيها الوساطة والتحكيم،

جانب التحكيم أعتقد أنه كان جزءاً أساسياً من حركة ليبيا في سياساتها الخارجية، بدأت من موضوعين أساسيين اتفاقية وجدة التي أسست الاتحاد العربي الإفريقي بين ليبيا والمغرب، واتفاقية المغرب العربي التي أنشأت اتحاد المغرب العربي، في كل من هذين التواجدين وجد في لاتفاقية المنشئة محكمة تتولى فض النزاعات وهذا يعتبر مهماً في وقته ومهماً في تطور الأداء المؤسسي للتنظيمات العربية الإقليمية، وأنا لا أريد أن أقول أنها فرضت من الأخ العقيد كتوجه لأني لا أملك الدليل على ذلك ولكن كان التوجه يجمعه مع إخوانه القادة العرب في محاولة إعطاء دور لمثل هذا التوجه في حل المنازعات في العلاقات بين الدول العربية، وأعتقد أن هذه مسألة من المسائل التي نحتاج إلى التأكيد عليها.

الجانب الآخر فيما يتعلق بالمبادرات، كيف تقدم مبادرات كثيرة، هو اعتبارها عمل فردي للقادة والسياسيين، لكن المبادرات لا تكون فاعلة إلا إذا وجدت جهازاً لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة قادر على العمل وفقاً لهذا التوجه وقادر على إفراز هذا التوجه في مجموعة من المفاوضات وعقد لجان يجب أن يكون لديك سفراء إضافيين، ليبيا في هذا الجانب تعتبر ضعيفة جداً وهي من أضعف دول العالم، الدبلوماسي الليبي لا يجيد إعداد الورقة وكثير من الدبلوماسيين الليبيين في الدول التي بها نزاع لا يجيدون لغة الدولة التي يمثلون ليبيا فيها ولا يجيدون لغة أخرى، وفي كثير من الأحيان ليسوا من المتخصصين، وبالتالي هذا الأمر لابد من إعطائه أهمية خاصة، والتي تتمثل في تطوير جهاز الاتصال بعناصر كفوءة وقادرة ومتخصصة في إدارة الأزمات وأيضاً متخصصة في المناطق التي يوفدون إليها، أنا مع الفاعلية، والفاعلية لا تكون إلا من خلال القدرة على تنفيذ توجهات الدولة من خلال أجهزة قادرة وتديرها عناصر جيدة داخل الدولة في مناطق النزاع.

مدير المائدة د.يوسف الصواني:

الدكتور أحمد الأطرش:

يروق لي دائماً أن أطرح فكرة في مساهماتي المتواضعة.. إن ثراء منطقتنا بالممارسين في حقل تسوية المنازعات الدولية يشابه ثراءها بالموارد الطبيعية من نفط وغيره، ولكن للأسف الشديد نجد في المقابل أن هناك فقراً شديداً في الأدبيات.. باستثناء بعض الأساتذة الأفارقة نحن وخاصة العرب لم نساهم في بناء نظرية لتسوية المنازعات، تستطيع أن تقف أمام الآخر الغربي الذي يفكر ويتعامل معنا وفق رؤيته للأشياء، وبالتالي هذه مشكلة خطيرة جداً عند التعامل في تسوية النزاعات.

الورقة الثانية للدكتور «حمدي» تطرقت إلى عنصر من عناصر هذا الحقل المعرفي الهام والجديد حتى على الغرب لأنه ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما تحليل المنازعات ـ إذن القسم الأول هو تحليل المنازعات والشق الآخر والمهم هو تسوية المنازعات الدولية، الدكتور «حمدي» سلط الضوء على تحليل المنازعات وخاصة الجانب أو العنصر الإثني العرقي في المنازعات في إفريقيا، وهذا مهم جداً، إلا أنه لا يعقب على ما جاء في عنوان الورقة، العناصر كثيرة في الأدبيات وفي حاجة إلى مراجعة شديدة، العناصر مهمة جداً وتهمنا أيضاً ولابد من أن نلقي نظرة على هذا الموضوع.. وأنا أشاطر الدكتور «ناظم» رؤيته بشأن التركيز على ورش العمل في هذا المجال، فهنا مشاكل أو عناصر خلافية شديدة الحدة محتاجة إلى نظرة، والغرب يحتاج إلى نظرتنا، وهناك مشكلة المصلحة، وهناك مشكلة الحيادية، وهناك مشكلة الرجوع إلى هرم السلطة، هناك مشكلة أيضاً تداخل الجهود، أي أن الجهود تتداخل في نفس الوقت دون وجود آلية للتنسيق بينها، وهناك مشكلة في الشرعية، الأستاذ «بشير» قد أشار إلى أن مسألة سمات مبادرة القائد فيما يتعلق

بالشرعية، هذه المشكلة لم يستوعبوها بعد، وذلك بأننا إذا اعتمدنا على القوة فقط في مسألة أو الأسس القانونية الدستورية.. فقط لدينا شرعية أخلاقية أدبية أيضاً قوية جداً، في كل شارع وفي كل حي عربي أو إفريقي هناك شخص معروف يتدخل لحل لمشاكل العالقة بين سكان هذه المنطقة، وبالتالي قد يكون لا يملك القوة وليس له نفوذ ولا سلطة بل قد يكون الشخص محترماً لوجاهته أو لأدبه أو لأخلاقه إلى غير ذلك، هم لم يعيروا هذا أي اهتمام لأننا لم نخاطبهم بهذا الأسلوب ولا يعرفون هذا، نحاول بمجموعة من العرب المتخصصين في هذا المجال.

أيضاً لدي ملاحظتان بخصوص الجهود الليبية في تسوية النزاعات في إفريقيا، اسمح لي سيادة رئيس الجلسة وسأكون مختصراً لأن الموضوع طويل جداً ومعقد، وبالتالي فإنني أرجع إلى أحد الرواد وهو إفريقي الأصل، أحد رواد المدرسة الواقعية وهو الأستاذ «زارتمان» وهو كتب كثيراً عن إفريقيا، توجد مشكلة التوقيت أي التوقيت المناسب للتدخل متى تتدخل؟ هناك فريق يرى أن التدخل في مراحل مبكرة من عمر الصراع سيكون له جهده، وهناك فريق آخر يرى أنه لا بد من وصول أطراف النزاع إلى مرحلة يتم خلالها إنهاكهم ويصبحون في حاجة إلى متدخل ليخرجهم من الورطة الواقعين فيها «الطريق المسدود»، ولكن «زرتمان» أبدع إلى حد ما في طرح فكرة جديدة مهمة تأخذ الآن بعين الاعتبار.. مسألة التوقيت المناسب، لحظات النضوج التي هي اللحظة المناسبة Right Moment أي كالثمرة الناضجة أمامك تعرفها فتقطفها.. وهي توفر ثلاثة عناصر رئيسية:

أولاً.. لا بد من أن يكون هناك مأزق مشترك، الطرفان يستغيثان لإيجاد حل أي متضررين من الأزمة القائمة.

العنصر الثاني المهم هو أن هناك صيغة للحل.. وشخص مثل القائد لديه القدرة لأن يطرح صيغة توافقية للحل يرضى عنها جميع الأطراف.

النقطة الثالثة والأخيرة في هذا الجانب أن تتوفر العناصر للتدخل الأجنبي.. لديه الفرصة لأن يتدخل والتي هي وجود متحدث شرعي.

أعتقد أنه في القمة المصغرة التي عقدت في طرابلس في هذا الشأن تحت رعاية س ص غاب عنها العنصر المتعلق بالمتحدث الشرعي، لم يكونوا بعض أطراف متواجدين، وتكررت المأساة مرة أخرى في أبوجا، لم يكونوا موجودين وبالتالي فشلت وإن لم أقل فشلت بل يوجد هناك انتكاسات نلاحظها في هذا الشأن، أنا لا أريد أن أدخل في التفاصيل في هذا الجانب أعطيكم الفرصة، والمشكل الآخر أن لدينا مشكلة خطيرة جداً وهي مشكلة التداخل في الجهود، في جنوب السودان كانت هناك مبادرة ليبية مصرية واضحة تستدعي من الأطراف أن يقوموا بتبنيها ووافقوا عليها ولكن بعدها مباشرة بدأت سماء السودان تمطر بالمبادرات من هنا وهناك، وللأسف الشديد حتى من داخل إفريقيا وعلى رأسها «الإيجاد».

ماذا يريد الغرب؟ التدخل الأجنبي يتم عادة لإطالة عمر النزاع.. فليس من مصلحتهم أن يقف النزاع لا في دارفور ولا في الصحراء الغربية ولا غيرها من المناطق التي تشكل البؤر الساخنة، وبالتالي دائماً التشابك يتم لإبقاء الصراع، ونحن بوعي أو بدون وعي ندعم هذا الموقف أهذا يأتي في غياب آلية للتنسيق بين جميع المبادرات التي تتم في المنطقة.

هذه بعض الأشياء التي أراها بأنها إيجابية في مبادرات القائد.. وأشكركم جزيلاً.

مدير المائدة د. يوسف الصواني:

شكراً د. أحمد الدكتور «محمد بوقصة» وأرجو الاختصار وعذراً لأنني أطلب منكم الاختصار استثناء عن الآخرين.

ـ مداخلة الدكتور «محمد بوقصة»:

في البداية أتقدم بالشكر للأخوة المحاضرين على محاضراتهم ولدي مداخلة بسيطة، نحن بطبيعة الحال نعيش في عالم مضطرب، وهناك أكثر من 75 إلى 80 حركة انفصالية على الأقل في العالم وهذا الأمر أدى إلى تعقيد المسألة لوجود أطراف خارجية.

بالنسبة للثورة الليبية ومنذ قيامها في عام 1969 كان لديها خطوة أولى في دعم حركات التحرير الإفريقية العربية، والخطوة الثانية هي المساعدة في حل النزاعات التي ظهرت حديثاً، أما من حيث جهود القائد فهي مبنية على الشرعية الملهمة والشرعية الثورية وفي كل الأحوال هذه الشرعية مدعومة من الاتحاد الإفريقي الذي كلف الأخ القائد كمنسق لحل النزاع في البحيرات العظمى وغيرها.

بالنسبة للوضع العالمي نلاحظ أن إفريقيا مثلما تحدث الأخوة أكثر القارات اضطراباً والسبب هو دخول أطراف خارجية في هذا الموضوع، وعلى سبيل المثال لا الحصر، مندوب دولة في مجلس الأمن قال بالحرف الواحد: نحن انزعجنا لقيام ثلاث سفراء أفارقة في مجلس الأمن يريدون مطالبة الأمم المتحدة بإرسال قوات طوارئ. فهل هذا الموضوع من اهتمام السفراء الثلاثة في مجلس الأمن، أو من اهتمام الشعوب الإفريقية والحكومات الإفريقية، والدول الإفريقية هذه نقطة.

النقطة الثانية أنا أخشى وسيحصل في المستقبل أن حلف الناتو سيصبح الجناح العسكري للأمم المتحدة شئنا أم أبينا، هي مسألة وقت فقط مادام حلف الناتو وصل أفغانستان ووصل العراق ووصل إلى جهات أخرى.

هذه الأشياء تنبهنا إلى أن المشكل الأخير الذي حدث في العراق وفي الصومال والسودان الذي جعله يتعقد بهذه الطريقة هو دخول أطراف خارجية أكتفي بهذا وشكراً.

مدير المائدة د. يوسف الصواني: والآن أعطي الفرصة للأخ سفير السودان:

في البداية أشكر الأخوة الأساتذة «بن لامة» والأخ «محمد عبد الرحمن» والأخ «الكوت» على ما قدموه لنا في هذه الجلسة الأكاديمية. وشخصياً استفدت منها كثيراً في الإيضاحات التي أتت بشأن الكتاب الأخضر والنظرية الثالثة، وأيضاً بالنظرة العميقة التي طرحها الأخ الدكتور حمدي عبد الرحمن عما يجري في إفريقيا وكذلك ما ذكره الأخ «الكوت» عن مبادرة الأخ القائد، نحن في السودان لا نستطيع أن نفي الأخ القائد حقه من السلام والشكر والتقدير لما يقوم به من أجل السودان، ونسبة لأن مسألة السودان ذكرت كثيراً في هذا المجال وجدت نفسي مجبراً على هذا التدخل فكما تعلمون الناس في الغرب منذ زمن كانوا يقولون أن السودان من الأهمية بمكان بحيث لا يجب أن يترك وشأنه وهذا ما حدث، to be not alone لذلك لا نستغرب أن تكون هناك مشاكل، السودان دولة كبيرة متعددة الإثنيات ومتعددة مصادر الثروات، وهناك مشاكل سياسية بدأت منذ عهد الاستعمار، ومنذ أن أخذ السودان استقلاله، في بريطانيا بدأت هذه المشاكل في الظهور وأولها مشكلة جنوب السودان التي نعتقد أننا توصلنا إلى حل ملائم لها، وقد يكون الحل لكل المشاكل المتوقعة في السودان.

وكما ذكرتم وذكر الأساتذة أن هناك صراع، وأصل الصراع يكون إما على السلطة أو على الثروة أل.لك اهتمت الدولة بأن يأتي الاتفاق الذي تم في جنوب السودان بالرغم من أن هناك أيدٍ كثيرة دخلت فيه، أن يتناول هذين الموضوعين بحيث يضع حلاً نهائياً لمشكلة اقتسام السلطة بالنظام الفيدرالي وأن يتمكن كل إقليم من أقاليم السودان من حكم ذاته فيدرالياً، انتخابات حرة ودستور وحكومة وحاكم منتخب أو أيضاً أتت الاتفاقية لكي يقتسم أهل السودان الثروات لكل إقليم أو لكل ولاية الحق في 50 ٪ من الثروات الموجودة في أراضيها والـ 50 ٪ الأخرى تقسم حسبما اتفق عليه بالنسبة للدولة وأيضاً اتفق على المسائل والترتيبات الأمنية.

وكل هذه الأشياء حدثت إلا أن الغرب كما ذكرت في البداية لم يترك السودان وشأنها فهناك كما ذكر الأخ الدكتور حمدي ثروات في إفريقيا كل العالم الغربي ينظر إليها وينتظر أن يأخذ نصيبه منها،فكيف السبيل إلى ذلك، السيطرة السياسية، لماذا يعتبرونها دولة فاشلة والسودان دولة قوية وتقوم بمهامها الدولية وبالتزاماتها الدولية في كل المحافل التي تنتمي إليها، يريدونها دولة فاشلة لكي يسيطروا على مواردها ولكي يسيطروا على المنطقة ولكي يفتتوا المنطقة العربية والمنطقة الإفريقية بحيث لا يكون هناك صوت يقول الحق، هذا ما أردت قوله وشكراً جزيلاً.

مدير المائدة د. يوسف الصواني:

شكراً سعادة السفير .

ـ مداخلة الدكتور «سالم الفلاح»:

شكراً سيدي الرئيس.. ماذا لي أن أقول بعد الدبلوماسيين والمثقفين والسياسيين، ولكن على أي حال أنا لدى ملاحظة أو اثنتان فقط الورقات التي استمعنا إليها مهمة جداً لكن الحقيقة لم تستعرض هذه الورقات بشكل فعلي مساهمات الأخ القائد استعراضاً تاريخياً ومحدداً بالتاريخ والرقم وبالموعد وما إلى ذلك البعض فقط وليس الكل، أنا أريد أن أركز على نقطة واحدة وهي معرفة حجم مساهمات الأخ القائد في حل هذه النزاعات في القارة الإفريقية، لابد أيضاً أن نعرف حجم هذه المشكلات التي تدخل فيها أو بادر لمعالجتها، واليوم أخذ منا السودان حجماً كبيراً لأهميتها وأعتقد أن قضية مثل قضية دارفور قضية هامة وخطيرة وكبيرة جداً ولابد أن نعرف حجم ودور القائد، فأنا أريد أن أشير إلى نقطة واحدة أو اثنتين فقط حول جهود الأخ القائد في إطفاء هذا الحريق وحل النزاعات في القارة.

إعلان الاتحاد الإفريقي هو أيضاً خطوة كبيرة جداً من أجل رأب الصدع وحل المشكلات وخاصة فيما يتعلق بالآثار السلبية التي تركها الاستعمار في مناطق الحدود بين الدول الإفريقية، توجد اجتماعات كثيرة جداً وربما نعطي مثلاً أو اثنين فقط، الملتقى الجامع لأبناء دارفور هنا في دورتين متتاليتين وجاءت كل الأطياف وجاءت إلى الخيمة في 8 الماء 2005 وفي طرابلس انعقدت القمة الإفريقية كذلك الخاصة بدارفور هذه القضايا كلها نقاش الحكماء الودي العرفي، هذه الأشياء كلها من سياسات ومساهمات الأخ القائد، أنا لا أريد أن أتحدث كثيراً ولكن القائد يقول مثلاً

«لابد أن يتغلب الشعب السوداني على حل مشاكله ويخرج موحداً ويعطي نموذجاً للشعوب الإفريقية وان يكون قدوة لشعوب القارة حتى تتغلب على مشاكلها الداخلية الأخرى بنفس هذه الروح وبنفس قوة إرادة الشعب السوداني، القائد طبعاً عنده سلسلة طويلة من الاجتماعات ودخلنا نظام الاتصال الهاتفي واللقاءات المستمرة والتدخل عبر الأقمار الصناعية واللقاءات والحوارات الصريحة كلها في مساهمات الأخ القائد في سبيل إيجاد لحمة ونسيج اجتماعي واحد وتأسيس قاعدة متينة من أجل التعايش السلمي.

مدير المائدة د. يوسف الصواني: الدكتور العسبلي تفضل:

في الموائد المستديرة دائماً نتعرض للأساسيات وبالتالي نترك التفاصيل للمناقشات وهذا ليس بعيب في هذه الأمور، الحقيقة أنا أقدر كثيراً ما عرضه الدكتور حمدي وأيضاً ما عرضه الدكتور كاظم وأعتقد أن هذه الأمور هي التي يجب أن نتعرض لها لأنها تتعرض لجانب عميق وهذا ما نريده، مشكلتنا نحن في إفريقيا في أننا لا ننظر إلى الأمور بشكل بعيد وإنما ننظر إلى الأمور بشكل بسيط وبنظرة قريبة وهذا هو مكمن الداء أو المشكلة في هذه الموضوعات. هذه الورقات التي تقدم بها الدكتور حمدي وأيضاً المداخلة الجيدة والعميقة التي قام بها الدكتور كاظم تعطي أضواء معينة وتعطي دلالات كبيرة وعندما تتفحصها تجد فيها أموراً تنسجم وتتناغم كثيراً مع النظرية العالمية الثالثة وهذا هو أعتقد النجاح الذي كان رائداً في هذه الموضوعات في مبادرات الأخ قائد الثورة هذا جانب..

الجانب الأخر أن الرابط الإنساني الذي هو كمحور من محاور النظرية العالمية الثالثة ليس في إطار السلام فقط بل في كل المحاور وكل الجوانب، لكن يمكننا أن نلتمس هذا الأساس في كل الجوانب الاقتصادية، وأيضاً الجوانب السياسية، وأيضاً الجوانب الاجتماعية، قد تكون الأسس منطقية من خلال ترابط المشكلات، لأن أي مشكلة لابد لها من مقدمات، وهذه المقدمات هي التي يجب أن نتعرض لها، ويجب أن نتبينها ونحاول أن نحد منها، البنيان الإنساني ما هو إلا إجماع لكافة هذه العناصر، التقارب بين العناصر أو بمعنى آخر التقريب بين هذه الجوانب وإن كان نظرياً يبدو مفهوماً لكن يمكننا أن نتصور الأمر من خلال بعض الجوانب بشكل سريع، القراءة المتأنية للصراعات من خلال نظرة واقعية عملية هذا الجانب الأول.. الجانب الثاني النظرة البعيدة للأهداف الدولية والتي كثيراً ما تكون خفية في البدء ثم تتكشف بعد أن تتجلى الأمور وهذا ظاهر لنا حتى من قراءة الأشياء التي تحدث الآن عندنا على صعيد القارة الإفريقية، أيضاً عدم الصمت عن هذه الصراعات والتنبؤ بالمشكلات قبل أن تستشري، أعتقد أن نجاح الأخ القائد في حل مشكلات إفريقيا أن هناك ابتعاداً قليلاً أو كثيراً عن فكرة التسييس واللجوء إلى الجوانب الاجتماعية، وهذا قد يكون سر النجاح في هذه الموضوعات لأنك تبتعد قليلاً أو كثيراً عن هذا الجانب أعتقد أنه سر نجاح الأخ القائد في حركته الدؤوبة في إفريقيا وهذا جانب مهم وأعتقد هو بيت القصيد في هذا الموضوع.. شكراً الأخ رئيس الجلسة.

مدير المائدة د. يوسف الصواني:

شكراً، أعتقد أنه حان الوقت لإعطاء السادة المتحدثين الرئيسيين على المنصة هنا وقتاً مناسباً ربما لإضافة أي من الملاحظات أو الأفكار التي غفلوا عنها في تقديم أوراقهم أو استجابة لما أثير، لا أعتقد أن أيّاً من المحاضرين هنا هو في موقع مستعد فيه للرد على كل الملاحظات، ولكن أعتقد هي إطلالة عامة كما قلت وعملاً بقواعد الضيافة سأعطي الكلمة الأولى للدكتور حمدي عبد الرحمن.

كلمة الدكتور حمدي عبد الرحمن:

شكراً دكتور أولا أنا سعيد جداً أنني سمعت الأستاذ «كاظم» أنا شخصياً أدين له بأنني تتلمذت على يديه ولم أعرفه شخصياً، لقد استفدت كثيراً من هذه الملاحظات وأعتقد أن نجاح هذه الحلقة الدراسية في إثارة هذه العصف الذهني المهم، لكن أستميحك دكتور «على مناع» أنا من جمعية حماية اللغة العربية في جامعة القاهرة لكن في المنتديات العلمية الضيقة مثل هذه لا يجد الإنسان بدّاً من استخدام بعض المصطلحات الأجنبية لدواعي علمية وأنا يمكن تكونت منذ بداية تكويني العلمي في مرحلة الدكتوراه في جامعة «ميريلاند» وكان معي الراحل «إدوارد عازار» وله مساهمة فيما يتعلق بنوعية معينة من الصراعات الممتدة التي تحتاج إلى أسلوب ما في تسويتها ويمكن أن نستفيد منها في كثير من الصراعات التي تشهدها القارة الإفريقية، ويكون فيها جوانب تاريخية وثقافية ويتداخل فيها الداخلي مع الخارجي.. الخ.

الأمر الذي أود أن أشير إليه هو انشغالي في البحث عن نموذج معرفي بديل، وهذه كتبتها في أكثر من مكان بحكم انشغالي في تخصص الدراسات الإفريقية، أننا كيف نقرأ التاريخي الإفريقي على سبيل المثال يعني النظرة

الأوروبية للواقع الإفريقي تأتي من «عبء الرجل الأبيض» أن الأوروبيين هم الذين خلقوا التاريخ الإفريقي المعاصر لكن من حتى من طلاب الدراسات العليا في الجامعات العربية والإفريقية يدرك حضارة مثلاً غانا والسنغاي أو «شاكا زولو» في الجنوب أو يقرأ ما كتبه البكري والعمري وابن خلدون حتى حينما يصف رحلة الحج السنوية التي كان يقوم بها «منسي» وهو في صحبة 3000 من أتباعه وحواريه محملين بالذهب وكان إذا أتت عليهم صلاة الجمعة في مكان أمر ببناء مسجد، ألم يكن هناك تعدد وتنوع عرقي واثني في ذلك الوقت؟، ولكن كيف قامت هذه الحضارات؟ إذن رؤيتنا للتاريخ تمثل مدخلاً مهماً لفهم هذا الواقع، الرؤية الكلية والشمولية رؤيتنا للنظام الدولي الأخ العقيد جاء برؤية قادة VISIONARY LEADERS فهو قدم رؤية معينة، ولكن ما المشكلة؟ المشكلة في كيفية أن النظام الدولي الراهن حتى عبر تطوراته المختلفة هو معوق لتنفيذ هذه الرؤية، أضرب مثالاً على ذلك، لم تكن «النيباد» المبادرة الإفريقية الجديدة أو الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ليست هي المبادرة الوحيدة ولا ندعي أنها المبادرة الوحيدة، في عام 80 مثلاً كان هناك شيء يدعى خطة عمل لاغوس للتنمية وتقوم على نفس المقولات، الاعتماد الجماعي على الذات، تشجيع التجمعات الإقليمية الخ، ولكن فشلت، لماذا فشلت؟ لأنه في تلك اللحظة في أعوام الثمانينات تدخلت مؤسسات البنك الدولي لفرض مشروطيتها على القارة الإفريقية وازدادت أزمة الصراعات في القارة الإفريقية فسقطت «لاغوس» تقدمت إفريقيا أيضاً بما يسمى بالمشروع الإفريقي البديل للتكيف الهيكلي أي سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي والصندوق ورغم ذلك فشلت، فجاءت النيباد بعد ذلك علها تنجح.. هنا ما قاله العقيد فيما يتعلق بالمدخل الإفريقي الجامع فلكي تحل كل هذه المشكلات ينبغي أن تكون من خلال مدخل إفريقي جامع، ولكن كيف

يكون ذلك؟ وعمليات النهب التاريخية كانت ولا تزال للموارد الإفريقية مستمرة.

في بداية التسعينيات اجتمع القادة الأفارقة وأقروا تشكيل لجنة من الخبراء، لبحث مسألة التعويضات وأنا أستمع للتعويضات التي يدفعها الغرب عما لحق بالقارة الإفريقية من أضرار، وأنا أستمع إلى ما قاله أخي بشير عن سمات تسوية المنازعات كان يتكلم عن فكرة إفريقية جاءت في مساهمات الأخ العقيد والتي هي فكرة الديات والتعويضات، القبائل زمان في إفريقيا ويمكن لازالوا إلى غاية الآن يحسبون الدية برؤوس الماشية، فهذه اللجنة التي كان فيها «مختار امبو» وحتى «علي مزروعي» وكثير من الناس المرموقين أقروا هذا المبدأ في حساب التعويضات وقالوا إنه على الغرب أن يدفع ليس فقط تعويضاً مادياً على غرار خطة مارشال التي أسهمت فيها الولايات المتحدة بإنعاش القارة الأوروبية، لا، ليس خطة مارشال إفريقية، وإنما إقامة شراكة ثقافية وسياسية بحيث يصبح لإفريقيا مكانتها في المؤسسات الدولية وفي النظام الدولي، يعني ليست فقط مسألة مالية، إذا لم يتحمل الغرب مسؤوليته الأخلاقية تجاه ما حدث في القارة الإفريقية من مآسي ونزاعات ستصبح كل هذه «VISIONS» أي رؤى ولكن لن تتحقق.

نحن كمثقفين وأكاديميين مسؤولين عن إيجاد منظور معرفي جديد مختلف لأنه كثير منا نحن الباحثين عرباً وأفارقة ينحون منحى «GLOBALIST» المنظرين الدوليين ويتلقون الدولارات التي تدفع للكثير من مراكز الأبحاث، فيما يسمى بمنظمات المجتمع المدني جالسين في برج عاجي ويحصلون على تمويل ويقولون أن السبيل هو الديمقراطية بمفهومها الغربي، للأسف هذا موجود بيننا فينبغي إذاً أن نتفق على رؤية مختلفة لفهم ما يحدث في القارة الإفريقية، وكما ذكرت المشكلة ليست في التعدد والتنوع، ولكن المشكلة

في تسييسه وفي استخدامه بشكل معين، أعتقد أنه ينبغي أن نقف كثيراً عنده لكي نفهم، ولكي تعمل وصفة صحيحة لابد أن تشخص بشكل صحيح، في السابق كان كثير من الناس يقولون أن البنك الدولي وضع شروطاً واحدة للإنعاش الاقتصادي فسموه الطبيب المجنون الذي يصف نفس الوصفة العلاجية لكل الأمراض، يعني أمراض غانا مثل بوروندي مثل مصر مثل السودان، هذا ما يراه الغرب، ولذلك المتأمل لهذه الإشراقات التي جاءت فيما يتعلق برؤية العقيد القذافي لتسوية هذه المنازعات يؤكد على هذا الفهم الحضاري، أن مسؤولية البيت الإفريقي تقع على قاطنيه، الناس الذين بداخله، لا أحضر خبراء من البنك الدولي لكي يقولوا لي ماذا تفعل وما هو الطريق الذي ينبغي أن تسلكه، فإذن هذه مسؤولية وهذا هو التحدي الذي نواجهه في كل الأمور، أعتقد هذه الملاحظة الأساسية التي أردت أن أؤكد عليها وشكراً.

مدير المائدة د. يوسف الصواني:

الدكتور البشير الكوت:

شكراً الأخ رئيس الجلسة، سيكون ردي مختصراً جداً، في البداية أتوجه بالشكر لكل المداخلات والردود التي سمعناها وبالتأكيد شكلت بالنسبة لي على المستوى الشخصي فائدة كبيرة، إلا إنني أود أن أشير إلى بعض الملاحظات وهي وردت من الأستاذ الدكتور كاظم هاشم والدكتور أحمد الأطرش وربما من الدكتور سالم الفلاح، بخصوص عدم التركيز على بعض المفاهيم، الحقيقة أن الورقة طويلة جداً فلم يسعفني الوقت لكي أشير إلى الكثير منها وتعمدت أن أتجاوزها فعذراً على هذا الشيء، وربما يعود هذا اللبس أيضاً إلى بعض القصور نعترف به في الحقيقة وهو عدم توزيع الأوراق على الحاضرين لأنه لم

نتمكن من ذلك وكان يمكن تجاوز هذه المسألة، أيضاً هناك نقطة وردت من الأستاذ «خير» وهي تتعلق بعمل الجهاز الدبلوماسي الليبي فعلاً هذه عقدة كبيرة، هناك بون شاسع بين تصورات القائد ومبادراته وبين الأجهزة التي ستعمل على تنفيذ هذه المبادرات والأفكار، نحن لا نمتلك ذلك الجهاز وتلك القدرة التي تستطيع ملاحقة وتنفيذ مثل هذه المساهمات، الجهاز الدبلوماسي في ليبيا يبدو أنه جهاز ضعيف تعوزه الخبرة وتعوزه الإمكانيات وهذا أيضاً عيب كبير جداً، أيضاً أرى أن الوقت لم يسمح للجميع بأن يستعرضوا ما هنالك وهذا ربما يدعونا في المستقبل إلى أن نطرح فكرة تحويل هذه المائدة إلى ندوة كبيرة وموسعة ويكون فيها الكثير من الأبحاث وتغطي كل جوانب القصور التي وردت في هذه المائدة وشكراً جزيلاً.

مدير المائدة د. يوسف الصواني:

أ. فرج بن لامة:

أيضاً أنا سأكتفي ببعض الملاحظات وفي البداية أتقدم بالشكر لكل المتداخلين على كل الملاحظات التي جاءت في هذه المائدة والتي استفدت منها شخصياً في حضرة أساتذة أجلاء أحترمهم جداً، الملاحظة الواردة من الدكتور علي مناع، حول الورقة لم تتطرق إلى الطبيعة البشرية في النظرية العالمية الثالثة وأعتقد أنني تطرقت إلى ذلك بالنص وبالحرف، وقلت أن الطبيعة البشرية كما ترى النظرية العالمية الثالثة هي طبيعة خيرة وان الشر ليس أمراً طبيعياً في الإنسان، ولكن هذه الطبيعة أيضاً تقوم على التوازن أو نظرة متوازنة للأشياء، فالماركسية عندما تفترض أن هناك طبيعة خيرة للإنسان تسحق ذاتية الفرد على حساب الجماعة وبالتالي يصبح الفرد منظور إليه من خلال الطبقة التي هي كأساس مادي في الطرح الماركسي، ولكن النظرية العالمية الثالثة تقوم على

توازن الفرد مع الجماعة وبالتالي الجماعة لا تسحق ذاتية الفرد ولا الفرد مصالحه تتقدم مصالح الجماعة كما هو في الطرح الليبرالي.

ولا أعتقد أن النظرية تتبنى فكرة الصراع وهدفها أن تصل إلى مجتمع اشتراكي أو مجتمع فيه الأشياء تتوزع بشكل أفقي سواء في السلطة أو في الثروة أو السلاح وسأربط هذه الملاحظة بملاحظة للدكتور هاشم، وهو يقول إذا كان ليس هناك صراع على أداة الحكم فما معنى للحياة، ولكنني أقول أيضاً إذا لم يكن هناك سلام واستقرار أيضاً لا معنى أيضاً للحياة وأعتقد أن المشهد العراقي اليوم يجسد هذه الحالة حيث الصراع على أشده بين طوائف وقوالب سياسية وألوان طيف سياسي كثيرة على الساحة العراقية وغيرها من الساحات العالمية.

وأريد أن أنبه هنا إلى أن النظرية العالمية الثالثة تعالج المشكل السياسي ولا تعالج أزمات، فالأزمات حتى في العرف أو المفهوم الأكاديمي هي في الحقيقة تتسم بأنها مفاجئة ومؤقتة ومباغتة، لكن عندما ننظر في الكتاب الأخضر وهو يعالج المشكل السياسي أداة الحكم وبالتالي يطرح الديمقراطية المباشرة كحل لهذا المشكل، وهنا يمكن الحديث عن التاريخ في ظل الأزمة، ولكن حركة التاريخ دائماً مدفوعة بعوامل اجتماعية، قد تكون هناك أزمة سياسية، قد تكون هناك أزمة اقتصادية أو عسكرية أو أمنية ولكن دائماً التاريخ كما تطرحه النظرية العالمية الثالثة مدفوع بالعامل الاجتماعي كمحرك أساسي له.

النقطة الأخيرة أشكر الدكتور«إبراهيم الفرجاني» على ما أضافه من ملاحظات حول الورقة وقلت منذ أن قدمت هذه الورقة بأنها ورقة تسعى إلى تلمس الأسس وتحتاج إلى إثراء وتحتاج إلى المزيد من النقاش وهذا ما نبه إليه الدكتور إبراهيم الفرجاني حول أنه من المفروض أن يكون هناك طرح أعم

وأشمل للنظرية الجماهيرية للعلاقات الدولية، أشكر سيادتكم على حسن الاستماع وأنا ممنون جداً لأنني استفدت كثيراً من هذه المائدة شكراً لكم.

مدير المائدة د. يوسف الصواني:

شكراً لكم جميعاً أعتقد أن مركب هذه المائدة قد وصل إلى مبتغاه.. وأعتقد أن مجمل المناقشات يمكن أن يستفاد منها مجموعة من الخلاصات التي يمكن أن تكون مفيدة للأخوة في إدارة الدراسات بالمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر للنظر مجدداً وبعمق في هذه المسائل التي طرحتها هذه المائدة المستديرة، ومن الواضح أنه كانت هناك الكثير من التوصيات والملاحظات التي تتعلق ربما بآمال مستقبلية ينبغي أن تنظمها هذه الإدارة أو يسعى المركز لتنظيمها حول المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات، بالتأكيد كانت فريقيا هي الحاضر الأكبر في المناقشات ولم نتمكن ولم يتمكن أحد ربما للحضور الإفريقي القوي في أذهاننا وربما في تصوراتنا وفي مدركاتنا أيضاً لم نتمكن من الحديث عن أي من المسائل المتعلقة بالمنازعات غير الإفريقية، وهذا يعني اقتضته الضرورة ربما هنا ولكنه لا يعني أن يتم تجاهله.

في ختام هذه المائدة أشكركم مجدداً وأشكر إدارة الدراسات لهذه الثقة التي أولتني إياها ولهذا التشريف في أن أدير هذه المائدة في هذا اليوم وأن أكون شاهداً على هذه المساهمات العلمية المتميزة من الجميع هنا وبدون استثناء، وأخيراً أعلن ختام هذه المائدة



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

هاتف: 3403612 - 3403611 (0021821)
www.greenbookstudies.com
info@greenbookstudies.net